

الشهيد زدور محمد ابراهيم القاسم

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز الأمن الإقليمي

دراسة تحليلية في السياسات الأمنية الجزائرية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسة

تخصص: سياسات الحوكمة والامن

إعداد الطالبة:
سومية بن عسكر

تحت إشراف:
أد. حكيم غريب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
الدكتورة ليندة خنيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الأستاذ الدكتور حكيم غريب	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الدكتور فاتح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025 - 2026


وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

شكر وعرفان

بعد حمد الله وشكره على توفيقه وسداده
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى
أستاذي الفاضل ''حكيم غريب '' الذي تفضل
بقبول الإشراف على هذا البحث ، وعلى
توجيهاته ونصائحه القيمة، فله مني كل
التقدير والإحترام
كما أتوجه بالشكروالتقدير
إلى الأستاذة ''آمال بوزيد''بمركز البحث في
الاقتصاد المطبق من أجل التنمية
لإشرافهاومتابعتهالي خلال فترة التربص
الميداني
ولا يفوتني أن أعبرعن عميق امتناني
إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم
السياسية بكافة طاقمها الاداري والتدريسي
على ماقدموه لنا من دعم وتسهيلات
الشكر الجزيل إلى كل أساتذتي الأفاضل
بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
عرفانا بمجهوداتهم

أقول للجميع بارك الله فيكم



''وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين''

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهم الله

إلى الزوج العزيز

الذي لم يتوان يوما عن دعمي وتشجيعي

إلى قرة عيني وابني الغالي

'' أكسل ماسين''حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى جميع الأصدقاء وزملائي في العمل والدراسة

وإلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز الأمن الاقليمي ، من خلال تحليل السياسات الأمنية الجزائرية في هذا المجال ، وذلك في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي ، وتزايد التهديدات غير التقليدية المرتبطة بالجريمة المنظمة ، مثل الاتجار بالبشر، تهريب المخدرات ، غسيل الأموال ، والإرهاب.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود تشكل أحد الركائز الأساسية لتعزيز الأمن الاقليمي ، خاصة في المناطق التي تعاني من هشاشة أمنية مثل منطقة الساحل والصحراء ، وفي هذا السياق ، تسعى الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية شاملة تجمع بين الأبعاد العسكرية ، الأمنية ، القانونية والتعاونية ، بهدف الحد من انتشار هذه الظواهر الاجرامية وتأثيراتها العابرة للحدود.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال تحليل الاستراتيجيات والسياسات الأمنية التي تعتمدها الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة ، مع التركيز على آليات التعاون الاقليمي والدولي ، ودور المؤسسات الأمنية في التصدي لهذه التهديدات ، كما تتناول الدراسة التحديات التي تواجه هذه السياسات، مثل اتساع الحدود، تعقيد الشبكات الاجرامية ، وضعف التنسيق الإقليمي في بعض الحالات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تبذل جهودا معتبرة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال تعزيز قدراتها الأمنية ، وتطوير أطرها القانونية ، والانخراط في مبادرات التعاون الإقليمي ، غيرأن فعالية هذه الجهود تبقى مرهونة بمدى تحقيق التنسيق بين مختلف الفاعلين ، وتعزيز التعاون مع دول الجوار ، وتبني استراتيجيات استباقية قائمة على تبادل المعلومات والاستخبارات.

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين السياسات الأمنية والتنموية ، وتكثيف التعاون الاقليمي والدولي ، وتطوير آليات الحوكمة الأمنية ، بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقليمي ومواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمن الاقليمي ، السياسات الأمنية الجزائرية ، منطقة الساحل ، التهديدات غير التقليدية ، الحوكمة الأمنية.

Abstract:

This study examines the role of combating transnational organized crime in enhancing regional security, through an analytical assessment of Algeria security police. the importance of this topic arises from the increasing complexity of non – traditional threats in the international system, including human trafficking, drug smuggling, money laundering, and terrorism.

The study is based on the assumption that combating transnational organized crime represents a key pillar for strengthening regional security, particularly in fragile regions such as the Sahel. in this context, Algeria has adopted a comprehensive security approach that integrates military, legal, institutional, and cooperative dimension to address these cross- border threat.

The research employes a descriptive – analytical methodology to examine Algeria's security strategies and policies in combating organized crime, with a focus on regional and international cooperation mechanisms, as well as the role of security institutions. it also highlights key challenges, including vast borders, the complexity of criminal networks, and limitations in regional coordination.

The study concludes that Algeria has made significant efforts in countering transnational organized crime by strengthening its security capabilities, improving legal frameworks, and actively, the effectiveness of these efforts depends on enhancing coordination among stakeholders, strengthening cooperation with neighboring countries, and adopting proactive intelligence – based strategies.

The study recommends reinforcing the integration between security and development policies, intensifying regional and international cooperation, and improving governance mechanisms to ensure sustainable regional stability.

Keywords: Transnational Organized crime, Security Policies Algeria, Security Cooperation, Sahel Region, Non –Traditional Threat, Security Governance.

مقـــدمـــة

مقدمـــــة

شـــهدت البيئة الأمنية الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة تميزت بتراجع التهديدات التقليدية المرتبطة بالحروب بين الدول، مقابل تصـــاعد التهديدات غير التقليدية، وفي مقدمتها الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وقد أصـبحت هذه الظاهرة من أبرز التحديات التي تواجه الدول، نظرا لارتباطها بشـبكات إجرامية معقدة تتجاوز الحدود الوطنية، وتســتفيد من التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصـــادي لتوســيع أنشطتها غير المشروعة، مثل الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، وغسل الأموال، والارتباط بالجماعات الارهابية.

وفي هذا الســـياق، برز مفهوم الأمن الاقليمي كإطار تحليلي لفهم التهديدات المشـــتركة التي تواجه مجموعة من الدول ضـــمن نطاق جغرافي معين، حيث لم تعد الدولة قادرة على مواجهة هذه التحديات بمفردها، بل أصـبح التعاون والتنسـيق الاقليمي ضـرورة ملحة ، وتكتسـي هذه الاشكالية أهمية خاصـة في منطقة السـاحل والصـحراء، التي تشـهد تداخلا معقدا بين الجريمة المنظمة والارهاب، في ظل هشـاشـة بعض الدول واتساع الحدود وضعف الرقابة الأمنية.

وتعد الجزائر من الدول المحورية في المنطقة نظرا لموقعها الجغرافي الاســـتراتيجي وامكاناتها الأمنية، مما يجعلها فاعلا رئيسـيا في جهود مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وقد تبنت الجزائر مقاربة أمنية شـــاملة تقوم على تعزيز قدراتها الدفاعية وتطوير أطرها القانونية ، وتكثيف التعاون الاقليمي والدولي، بهدف الحد من التهديدات الاجرامية وتعزيز الاستقرار في محيطها الاقليمي.

انطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز الأمن الاقليمي، من خلال دراسة السياسات الأمنية الجزائرية والوقوف على مدى فعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة مع ابراز التحديات التي تعيق تحقيق الأمن والاســـتقرار في المنطقة، واقتراح ســـبل تطوير هذه السياسات بما يتماشى مع طبيعة التهديدات المعاصرة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسـة في كونها تعالج اشكالية واقعية ترتبط بشكل مباشـر بتعزيز الأمن الاقليمي في ظل تصـــاعد أنشـــطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي أصـــبحت تمثل تهديدا حقيقيا لاسـتقرار الدول، خاصـة في المناطق ذات الهشـاشـة الأمنية مثل السـاحل والصـحراء، ومن هذا المنطلق

تسـعى الدراسـة إلى تقديم نتائج وتوصـيات قابلة للتطبيق يمكن أن تسـهم في تطوير السـياسـات الأمنية وتحسين فعالية آليات المكافحة.

الأهمية العملية:

كما تبرز أهميتها التطبيقية من خلال تحليل تجربة الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهو ما يسـمح بتشـخيص واقع السـياسـات الأمنية المعتمدة، وتحديد نقاط القوة والضـعف فيها، واقتراح سـبل تعزيزها بما يتماشـى مع طبيعة التهديدات المعاصـرة، كما تسـاهم في تعزيز التنسـيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يضـمن تكامل الجهود وتحسـين كفاءة الاسـتجابة، إضـافة إلى دعم التعاون الأقليمي والدولي باعتباره عنصرا أساسيا في مواجهة الجرائم ذات الطابع العابر للحدود.

ومن جهة أخرى يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسـة المؤسـسـات الأمنية والهيئات المختصـة في تحسـن مسـتوى جاهزيتها لمواجهة التهديدات الأمنية، من خلال تطوير آليات العمل وتحديث أسـاليب المواجهة، كما تسـاهم في تعزيز تبادل المعلومات والتنسـيق الأمني بين مختلف الفاعلين، وهو ما يعد عاملا حاسـما في الحد من انتشار الشبكات الاجرامية وتعقيداتها.

إن هذه الدراسـة تقدم قيمة تطبيقية مهمة من خلال توفير أدوات تحليلية وتوصـيات عملية تسـهم في تعزيز الأمن الإقليمي ودعم استقرار الدول، خاصة في ظل الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

أهداف الدراسة:

تهـدف هـذه الدراسـة إلـى تحليـل دور ومكافحـة الجريمـة المنظمـة العـابرة للحـدود فـي تعزيـز الأمـن الاقليمـي ، مـن خـلال التركيـز علـى دراسـة السياسـات الأمنيـة المعتمـدة فـي الجزائـر، وذلـك لفهم طبيعة هذه الظاهرة وتداعياتها، وتقييم مدى فعالية الاستراتيجيات المتبعة في مواجهتها.

وتسـعى الدراسـة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، حيث تهدف أولا إلى توضـيح الإطار المفاهيمي لكل من الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأمن الاقليمي، مع ابراز العلاقة بينهما في ظل التهديدات غير التقليدية، كما ترمي إلى تحليل واقع السياسات الأمنية الجزائرية في هذا المجال، من خلال دراسة الآليات المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة ، سواء على المستوى الوطني أو في إطار التعاون الاقليمي والدولي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية هذه السياسات في الحد من إنتشار الجريمة المنظمة وتأثيراتها على الأمن الإقليمي، مع إبراز التحديات التي تواجهها، مثل تعقيدات الشـــبكات الاجرامية واتســـاع الحدود الجغرافية، كما تسعى إلى ابراز دور التنسيق الأمني والتعاون الدولي في تعزيز جهود المكافحة.

وفي إطار البعد التطبيقي، ترمي الدراســة إلى تقديم مجموعة من التوصــيات العملية التي من شــأنها تطوير السـياسـات الأمنية العابرة وتعزيز قدرتها على مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما يسـاهم في تحقيق الأمن والاستقرار على المستوى الاقليمي.

أسباب اختيار الموضوع:

يأتي اختيار هذا الموضوع في سياق الاهتمام المتزايد بالقضايا الأمنية المعاصرة، خاصة تلك المرتبطة بالتهديدات غير التقليدية التي تتجاوز حدود الدولة الوطنية، وفي مقدمتها الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ويعكس هذا الاختيار تفاعلا بين دوافع ذاتية ترتبط باهتمامات الباحث العلمية، وأخرى موضـوعية يفرضـها الواقع الأمني الاقليمي والدولي، مما يمنح الدراسة بعدا علميا وعمليا متكاملا.

ترجع **الأســباب الذاتية** لاختيار هذا الموضــوع إلى اهتمام الباحث المتزايد بمجال الدراســات الأمنية والعلاقات الدولية، خاصــة ما يتعلق بقضــايا الأمن الاقليمي والتهديدات العابرة للحدود، كما يعكس هذا الاختيار رغبة في التعمق في موضـوع حديث ومركب يجمع بين الأبعاد السـياسـية والأمنية، ويسـاهم في تطوير المعارف الأكاديمية في هذا المجال.

يسـعى الباحث إلى تعزيز مهاراته البحثية من خلال دراسـة موضـوع يرتبط بالتحولات الراهنة في البيئة الأمنية، ومحاولة فهم ديناميكيات الجريمة المنظمة وتأثيراتها على اســتقرار الدول، خاصــة في البيئة الاقليمية القريبة.

تتجلى الأســباب الموضــوعية في الأهمية المتزايدة لظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي أصــبحت تمثل تحديا حقيقيا للأمن الاقليمي، خاصــة في مناطق مثل الســاحل والصــحراء التي تعرف هشاشة أمنية وتداخلا في التهديدات، كما أن تعقيد هذه الظاهرة وتطورها المستمر يفرضان ضرورة دراستها وتحليلها بشكل معمق.

كما يكتســب الموضــوع أهمية خاصــة في ظل الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة، نظرا لموقعها الاسـتراتيجي وإمكاناتها الأمنية، مما يجعل سـياسـاتها الأمنية نموذجا مهما للتحليل والدراسة.

ومن جهة أخرى، يبرز هذا الموضـــوع في ظل النقص النســبي في الدراســات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأمن الاقليمي في السياق العربي، وهو ما يمنح هذه الدراسة قيمة علمية مضافة، ويساهم في اثراء الأدبيات في هذا المجال.

وبذلك فإن اختيار هذا الموضوع يجمع بين الدوافع الذاتية والموضوعية ، بما يعكس أهمية دراسته من الناحية العلمية والعملية ، ويسهم في تقديم تحليل متكامل لواحدة من أبرز التحديات الأمنية المعاصرة.

أدبيات الدراسة:

تعد الدراسات السابقة عنصرا أساسيا في بناء أي بحث علمي ، حيث تساهم في تأطير الموضوع نظريا ، وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات الأكاديمية ، كما تتيح الاستفادة من نتائج الأبحاث السابقة في تطوير التحليل وتوجيهه بشكل منهجي.

في هذا السياق تناولت العديد من الدراسات موضوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود من زوايا متعددة ، حيث ركزت بعض الأبحاث على الجوانب القانونية المرتبطة بمكافحة هذه الظاهرة ، من خلال تحليل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، بينما اهتمت دراسات أخرى بالأبعاد الأمنية والإستراتيجية، خاصة في ظل ارتباط الجريمة المنظمة بتهديدات أخرى مثل الارهاب والهجرة غير الشرعية.

كما تناولت بعض الدراسات موضوع الأمن الإقليمي حيث ركزت على طبيعة التهديدات غير التقليدية وتأثيرها على اســـتقرار الدول، وأبرزت أهمية التعاون الاقليمي في مواجهتها، وفي هذا الإطار، تم التأكيد عل أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود تعد من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الأمن والاستقرار خاصة في المناطق التي تعاني هشاشة أمنية مثل منطقة الساحل والصحراء.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت السياسات الأمنية في الجزائر ، فقد ركزت على جهود الدولة في مكافحة الارهاب وتعزيز الأمن الداخلي، إضافة إلى دورها في دعم الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون مع دول الجوار، غير أن الربط بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأمن الإقليمي في اطار تحليل السياسات الأمنية لا يزال محدود نسبيا، وهو ما تسعى هده الدراسة إلى معالجته.

ومن بين الدراسات السابقة والمتصلة بموضوع البحث نورد ما يلي:

- **كتاب الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ، للكاتبة **نسرين عبد الحميد نبيه**، حيث تناولت الكاتبة في دراستها إطارا مفاهيميا ونظريا لظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود كأحد أكبر التحديات الأمنية العالمية التي تهدد اســتقرار الدول في ظل الانفتاح الاقتصــادي والعولمة ، مســتعرضــة مفهومها، أســبابها أهم خصائصها وأركانها و صورها المختلفة ، كما يسلط الكتاب الضوء على تداعيات هذه الجرائم ومخاطرها

الأمنية والاقتصادية ، مبرزا أهمية تطوير وتحديث الأطر القانونية والإتفاقيات الأمنية الدولية لمواجهة هذا النمط غير التقليدي من التهديدات العابرة للحدود السياسية للدول.

- **أطروحـــة دكتـــوراه فـــي العلـــوم السياســـية** " التهديـدات الأمنيـة للجزائـر فـي ظـل التحـديات الاقليميـة الراهنـة – الارهـاب والجريمـة المنظمـة " ، للباحـث **اليـاس قسايسـية**، حيـث تطـرق الباحـث إلـى تحليـل البيئـة الأمنيـة المحيطـة بـالجزائر، خاصـة بعـد أحـداث الربيـع العربـي وتـدهور الوضـع الأمنـي فـي دول الجـوار (مثـل ليبيـا ومنطقـة السـاحل الافريقـي)، كمـا خلصـت الدراسـة إلـى أن التهديـدات الأمنيـة الراهنـة لـم تعـد تقليديـة، بـل أصـبحت تهديـدات عـابرة للحـدود وغيـر متماثلـة، وتؤكـد أن نجـاح الجزائـر فـي الحفـاظ علـى اسـتقرارها يفـرض عليهـا الاسـتمرار فـي تطـوير اسـتراتيجيها الأمنيـة، وتعزيـز الأمـن الـداخلي، مـع الاصـرار علـى بنـاء تنسـيق إقليمـي لأن الأمن في هذه المنطقة كل لا يتجزأ.
- **مقال" هندســـة الأمن الحدودي وإدارة الأزمات في المناطق الحدودية ، منطقة الســـاحل أنموذجا "** للباحثين فؤاد جدو وإيمان بغوي، حيث تتناول الدراســـة كيفية تحقيق الأمن الحدودي في ظل الأزمات والتهديدات العابرة للحدود، مع التركيز على منطقة الســـاحل الافريقي باعتبارها من أكثر المناطق هشـــاشـــة أمنيا، وتعرض تجربة الجزائر في إدارة أمن حدودها ومواجهة المخاطر القادمة من دول الساحل، وتخلص الدراسة أن الأمن الحدودي في منطقة الساحل الافريقي لا يتحقق بالقوى العسكرية، بل من خلال مقاربة شاملة تجمع بين التنمية والتعاون الاقليمي وإدارة الأزمات بكفاءة.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات العميقة التي يشـهدها النظام الدولي، لم تعد التهديدات الأمنية تقتصـر على الحروب التقليدية بين الدول، بل برزت أنماط جديدة من المخاطر غير التقليدية، وفي مقدمتها الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي أصـــبحت تمثل تحديا مركبا يمثل ســـيادة الدول واســـتقرارها، وقد ســـاهمت العولمة، والتطور التكنولوجي، والانفتاح الاقتصـــادي في تســـهيل نشـــاط هذه الشـــبكات الاجرامية، مما جعلها أكثر تعقيدا وتنظيما، وقادرة على التكيف مع مختلف البيئات.

وفي هذا الســـياق ، برز مفهوم الأمن الاقليمي كإطار لفهم طبيعة التهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية حيث لم يعد بإمكان دولة واحدة مواجهتها بمعزل عن محيطها ، بل أصـبح التعاون والتنسـيق بين الدول ضـرورة ملحة، وتزداد أهمية هذا الطرح في مناطق مثل السـاحل والصـحراء، التي تشـهد تداخلا بين

الجريمة المنظمة والارهاب، في ظل هشاشة بعض الدول واتساع المساحات الحدودية، وتعد الجزائر من أبرز الفاعلين الاقليميين في مواجهة هذه التحديات، حيث تبنت سياسات أمنية متعددة الأبعاد تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الاستقرار في محيطها الاقليمي، غير أن فعالية هذه السياسات تظل محل تساؤل في ظل تعقيد الظاهرة وتطورها المستمر، مما يطرح إشكالية علمية تتعلق بمدى قدرة هذه الجهود على تحقيق الأمن الاقليمي .

وانطلاقا من ذلك ، يسعى هذا التمهيد إلى تأطير **الاشكالية الرئيسية** للدراسة، التي تتمحور حول العلاقة بين مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز الأمن الاقليمي، في ضوء تحليل السياسات الأمنية الجزائرية.

وبناءا على ذلك ، تتمحور الاشكالية الجوهرية للدراسة في السؤال التالي:

كيف تساهم السياسات الأمنية التي تنتهجها الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ؟

<u>الأسئلة الفرعية :</u>

في ضوء الاشكالية الرئيسية، يمكن تفكيك موضوع الدراسة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد على الاحاطة بمختلف أبعاده وتحليل عناصره بشكل منهجي، وذلك علبى النحو التالي :

- **ما طبيعة السياسات الأمنية التي تعتمدها الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة؟**
- **ما مدى فعالية هذه السياسات في الحد من انتشار الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن الاقليمي ؟**
- **ما أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال؟**
- **كيف يمكن تطوير السياسات الأمنية لتعزيز التعاون الاقليمي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود بفعالية أكبر؟**

وتعد هذه الأسئلة مدخلا منهجيا لتحليل الاشكالية الرئيسية، حيث تساهم في تفكيكها إلى عناصر جزئية قابلة للدراسة والفهم ، مما يسمح بالإحاطة بمختلف أبعاد ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعلاقتها بالأمن الاقليمي ، كما تساعد في توجيه مسار البحث نحو معالجة منظمة ومتسلسلة ، تربط بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي.

ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات، يمكن الوصول إلى فهم أعمق لطبيعة السياسات الأمنية التي تنتهجها الجزائر في مواجهة هذه الظاهرة، وتقييم مدى فعاليتها في تعزيز الأمن الاقليمي، بما يتيح استخلاص نتائج علمية دقيقة وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي تساعد على اختبارها وتحليلها، من بينها :

– أن تعزيز جهود مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال سياسات أمنية متكاملة يساهم بشكل مباشر في دعم الأمن الاقليمي وتحقيق الاستقرار، خاصة في البيئات التي تشهد تداخلا في التهديدات الأمنية مثل منطقة الساحل والصحراء.

– تعتمد الجزائر على مقاربة أمنية شاملة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود تجمع بين الأبعاد العسكرية والقانونية والتعاونية.

– يشكل التعاون الاقليمي والدولي عاملا حاسما في الحد من انتشار الشبكات الاجرامية العابرة للحدود.

– تؤثر التحديات الجغرافية مثل اتساع الحدود وصعوبة مراقبتها، سلبا على فعالية السياسات الأمنية.

وتعد هذه الفرضيات إطارا توجيهيا للدراسة، حيث سيتم اختبارها من خلال التحليل النظري ودراسة السياسات الأمنية المعتمدة في الجزائر، بهدف التحقق من مدى صحتها والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

حدود الدراسة:

تعد عملية تحديد حدود الدراسة خطوة منهجية أساسية تهدف إلى ضبط نطاق البحث وتوجيهه بشكل دقيق، بما يضمن معالجة الاشكالية ضمن إطار علمي واضح ومتوازن، وفي هذا السياق ، تتحدد حدود هذه الدراسة في أبعاد زمنية ومكانية وموضوعية.

المجال الزماني:

فيما يتعلق بالحدود الزمانية، تركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة ابتداءا من سنة **2020** إلى غاية سنة 2026 ، وهي مرحلة تميزت بتصاعد التهديدات الأمنية التقليدية ، وعلى رأسها الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ، كما تم اختيار سنة **2020** كمنطلق زمني للدراسة في كونها تشكل نقطة تحول محورية وجامعة بين المتغيرات السياسية الداخلية

الجزائرية والديناميكيات الأمنية في منطقة الســـاحل الافريقي ، فداخليا ، تمثل هذه الســـنة البداية الفعلية لترجمة المطالب المؤسـساتية للحراك الشـعبي من خلال التعديل الدسـتوري **لنوفمبر 2020** المنبثق عن الحراك الشعبي والذي منح السياسة الخارجية الجزائرية مرونة أكبر للاستجابة للتحديات الإقليمية ، ويتزامن هذا التحول المؤسـساتي الداخلي مع تفاقم حالة عدم الإستقرار الجيوسياسـي في منطقة السـاحل الافريقي إثر موجة الإنقلابات المتتالية بدءا من عام **2020** (مثل الانقلاب في مالي **أوت 2020)** ، وما تلاها من فراغ أمني أسهم في تكثيف نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، والمنظمات الإرهابية ، كما شهدت هذه الفترة مناسبات لتحليل دور السياسات الأمنية الجزائرية في تعزيز الأمن الاقليمي.

المجال المكاني:

أما بالنســـبة للحدود المكانية، فتتمثل في المجال الاقليمي المرتبط بدور الجزائر، مع التركيز على محيطها الجغرافي، خاصة منطقة الساحل وشمال إفريقيا باعتبارها من أكثر المناطق تأثرا بظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وفيما يخص **الحدود الموضـوعية،** تقتصـر الدراسـة على تحليل العلاقة بين مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز الأمن الإقليمي من خلال دراسة السياسات الأمنية، دون التوسع في الجوانب التقنية أو القانونية التفصيلية إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث.

إن تحديد هذه الحدود يسـاهم في توجيه الدراسـة نحو تحقيق أهدافها بشـكل دقيق ، مع ضـمان التركيز على الجوانب الأكثر ارتباطا بالإشكالية المطروحة.

المناهج والمقتربات النظرية:

تعتمد هذه الدراســـة على مجموعة من المناهج العلمية والمقاربات التحليلية التي تتناســـب مع طبيعة الموضوع ، والمتمثل في تحليل دور مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز الأمن الإقليمي من خلال دراسة السياسات الأمنية المعتمدة في الجزائر.

الإطار المنهجي:

في هذا الإطار تم الاعتماد أسـاسـا على **المنهج الوصـفي التحليلي** ، الذي يهدف إلى وصـف ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتحليل أبعادها المختلفة، بالإضافة إلى دراسة السياسات الأمنية الجزائرية و تفسير مدى فعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة وتعزيز الأمن الاقليمي.

كما تم توظيف **المنهج التحليلي** في تفسـير العلاقة بين الجريمة المنظمة والأمن الاقليمي ، من خلال تحليل المعطيات المتاحة واستخلاص النتائج المرتبطة بتأثير هذه الظاهرة على الاستقرار الاقليمي.

الإطار النظري:

تعتمد الدراســة على المقاربة الأمنية التي تركز على تحليل التهديدات غير التقليدية وآليات مواجهتها، إلى جانب المقاربة المؤسساتية التي تهتم بدراسة دور المؤسسات الأمنية في صياغة وتنفيذ السياسات المرتبطة بمكافحة الجريمة المنظمة، كما يمكن الاســـتفادة من المقاربة الاقليمية التي تبرز أهمية التعاون بين الدول في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصـــة في منطقة الســـاحل والصـــحراء، حيث تتداخل التحديات الأمنية بشكل كبير.

- **الأمن الإنساني (مقاربة أمنية شاملة):**

نظرا للتراكمات المعرفية والنظرية والتطورات الحاصلة داخل النظام الدولي، أصبح المجتمع الدولي في حاجة ماسة إلى نموذج جديد للأمن يتماشى وطبيعة التحديات والتهديدات الأمنية التي تتجاوز قدرة الدولة، هذا ما يستوجب تحويل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، كون هذا الأخير أصبح اليوم مكملا لأمن الدولة ويعزز حقوق الإنسان ويقوي التنمية البشرية فهو يسعى لحماية الناس من التهديد والصراع بكل أبعاده ومستوياته[1] في شكل مقاربة جديدة وشاملة للأمن.

وهو ماخرجت به مدرسة " **كوبن هاغن** " التي سمحت بتطوير مفهوم موسع للأمن، وهو الأمن الانساني الذي يركز على الانسان الفرد بخلاف الدولة كوحدة تحليل أساسية، بحيث أن أمن الفرد هو الهدف الأساسي من وراء أي سياسة أمنية لتحقيقه بجانب أمن الدولة، ومن بين رواد المدرسة نجد " **باري بوزان"** الذي يعتبر من الأوائل الذين دعوا إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن[2]، وذلك استجابة للتحولات التي طرأت على طبيعة مصادر التهديدات للدولة التي لم تعد منحصرة في التهديد العسكري الخارجي، وإنما ظهرت عدة أنماط من مصادر التهديد وهي غير عسكرية منها تجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الارهاب الدولي، انتشار الأمراض والأوبئة، التلوث البيئي ...الخ، والتي عجز المنظور التقليدي للأمن على التعامل مع هذه المصادر من جهة، وكذا ارتباطها بالعولمة التي زادت من حدة انتشارها بين الدول من جهة ثانية.

---

[1] خالد بشكيط ،" دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي"، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012 ، ص 35

[2] Barry buzzan , **"people , states and Fear** " , London : Wheatsheaf books , 1982.

- المقاربة المؤسسية:

تولي المقاربة المؤسسية أهمية لدراسة الدولة وباقي المؤسسات وتفاعلاتها مع الأبنية الخارجية وفق إطار متكامل يتضمن دراسة السلوك السياسي والأبنية والقيم، بمعنى الاعتماد على تحليل متعدد الجوانب والأبعاد نظرا لتعقد الظاهرة الاجتماعية وتشابكها، معتمدا في ذلك على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة.[1]

اعتمدت الدراسة على هذا الاقتراب من خلال دراسة احترافية وكفاءة المؤسسات الأمنية الجزائرية بكافة أنواعها **(الجيش الشعبي الوطني، جهاز الشرطة، جهاز الجمارك، الدرك الوطني)** ودراسة مهامها في حماية الحدود والتراب الوطني من كافة أنواع الجريمة المنظمة.

- نظرية مركب الأمن الاقليمي:

تعد نظرية المركب الأمني من المقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية، والتي تفسر طبيعة التهديدات ضمن إطار إقليمي، حيث ترى أن أمن الدول لا يمكن فهمه بشكل منفصل، بل يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الدول المجاورة ضمن نفس المجال الجغرافي.

مركب الأمن هو مصطلح استحدثه المفكر **" باري بوزان "** و **" أول ويفر"** ، ليعبرا به عن المناطق التي فيها الاهتمامات والشواغل الأمنية لمجموعة من الدول مترابطة، بشكل لا يمكن أن يفصل أمنها الوطني عن بعضهم البعض[2]، ويكون في هذه الحالة التركيز على الظواهر الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة وتتعداها لتؤثر على الأطراف الإقليمية الأخرى ، حيث تنتقل ظواهر انعدام الأمن واللاستقرار من دولة إلى مجموع الدول في مركب الأمن الإقليمي[3]، سواء بصورة مباشرة على شكل انتشار النزاع ليشمل أراضي تلك الدول، أو بطريقة غير مباشرة على شكل موجات اللاجئين، وتراجع الحركية الاقتصادية والروابط الهيكلية (البنيوية) والوظيفية التي تربط فواعل مركب الأمن الإقليمي هي جغرافية، تاريخية، سياسية، اقتصادية وثقافية، قد تجتمع كاملة بالنسبة لمركب أمني كالمركب الأمني

---

[1] عمار بوحوش وآخرون ، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، 2019 ، ص 162 -163.

[2] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2013 ، ص 293.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

الاقليمي لدول المغرب العربي، أو تتوفر بعض هذه الروابط وليس كلها في مركبات إقليمية أخرى كالمركب الإقليمي الذي يجمع دول البحر الأبيض المتوسط.

وبالنسبة لنظرية مركب الأمن الإقليمي فإن المستوى الإقليمي هو وحدة التحليل الأمني[1]، حيث لا يمكن أن تفســـر الظاهرة الأمنية في دولة من دول المركب بمنأى عن تأثيراتها بدول الجوار الاقليمي، وهذا لا يعني أن في هذه الحالة لا يكون تأثير للوضــع الدولي، بل بالعكس تماما فكلما زاد حجم المركب الإقليمي زادت نســبة تأثره بالوضـــع الدولي، نظرا للارتباطات العضــوية والوظيفية بين دول العالم، ومختلف دول المركب الاقليمي.

تعد نظرية مركب الأمن الإقليمي الأنسب لتفسير القضـايا الأمنية، خاصـة بالنسبة للمركبات الاقليمية التي تحوي دولا ضعيفة ومنهارة، كما هو الشأن في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي بالخصوص.

وترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع **(04)** متغيرات أساسية هي :

- الحدود التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره من مركبات إقليمية أخرى؛
- البنيــة الفوضــوية التــي تعنــي أن مركــب الأمــن الإقليمــي يجــب أن تتكــون مــن وحــدتين مستقلتين فما فوق؛
- الاستقطاب الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات (ميزان القوى)؛
- البناء الإجتماعي الذي يحدد أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات المركبة للنظام الإقليمي .

وتقوم هذه النظرية على المســتويين الاقليمي والعالمي، ويعتبر المســتوى الاقليمي هو الأســاس لأنه المنتج للديناميكيات الأمنية الاقليمية والمتحكم في سـلوك الفواعل، ويقصـد بالديناميكيات الأمنية :المنافسـة الأمنية، سباق التسلح، النزاعات الحدودية[2].

تكمن أهمية نظرية المركب الأمني في أنها تتعامل مع التهديدات الأمنية بشكل دقيق في منطقة محددة التي تسـهل الاحاطة بجميع متغيرات الظاهرة الأمنية في محيطها الاقليمي وهو ما يجعل التحليل الاقليمي يأخذ في الاعتبار الاختلافات المنطقية مما يتيح لباحثي الدراسات الأمنية القيام بعملية المقاربة الأمنية

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 305.

[2] المرجع نفسه، ص 282.

بين الأقاليم، ويعتبر كل من **لاك ومورغان** أن عالم ما بعد الحرب الباردة أعطى أهمية أكثر للمستوى الاقليمي لتحليل وفهم أشكال النزاع والتعاون في مختلف مناطق العالم [1].

وفي هذا الاطار يمكن توظيف هذه النظرية في الدراســـة لفهم طبيعة التهديدات المرتبطة بالجريمة المنظمة في منطقة الســـاحل وشـــمال إفريقيا حيث تتداخل هذه الظاهرة مع قضـــايا أخرى، مثل الارهاب والهجرة غير الشـــرعية، مما يعزز من الترابط الأمني بين دول المنطقة، ومن هذا المنطلق يصـــبح من الصعب على دولة مثل الجزائر مواجهة هذه التهديدات بشكل منفرد، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول.

كما تساعد هذه النظرية في تفسير السياسات الأمنية التي تعتمدها الجزائر، حيث تسعى إلى تعزيز أمنها الوطني من خلال دعم الجهود الاقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة، إدراكا منها بأن أمنها الداخلي مرتبط بشكل وثيق باستقرار محيطها، وعليه فإن اعتماد هذه المقاربة يساهم في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأمن الإقليمي، ويبرز أهمية العمل المشـــترك في مواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة، حيث تدرك الجزائر أن مواجهة التهديدات الأمنية التي تطبع الفضاء الساحلي لا يمكن أن يتم إلا عبر تحرك جماعي، وهو المبدأ الذي عملت على تجسيده من خلال مبادرات أمنية عديدة، من جانب آخر فإن الجزائر كانت دوما وراء عمليات الوســـاطة المفضـــية إلى فض النزاعات مابين دول المنطقة، فلمواجهة التهديد الارهابي مثلا : قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا)، في استراتيجية اقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وكان الهدف من ذلك هو قطع الامداد والدعم عن الجماعات الارهابية الناشـــطة في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى ســعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية الانتزاع التزام من دول منطقة الساحل على تسوية مشـــاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة، وهو الأمر الذي يتقاطع ومبادئ الجزائر التي تسعى إلى الحفاظ عليها، وهذا بما يتطابق والواقع الأمني لمنطقة الساحل الافريقي[2].

<u>صعوبات الدراسة:</u>

واجهت هذه الدراسة عددا من الصعوبات التي تعد طبيعية في البحوث التي تتناول موضوعات أمنية حساسة ومعقدة مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعلاقتها بالأمن الإقليمي وتتمثل أبرز هذه الصعوبات

[1] سليمان عبدالله الحربي ، " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته، دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 ، 2008 ، ص20.

[2] رضوان جريبي،" لأجل تثمين التعاون الاقليمي "، **مجلة الجيش** ، العدد 574 ،2011، ص 17.

في محدودية توفر المراجع المتخصصة التي تعالج هذا الموضوع بشكل شامل في السياق العربي، وخاصة فيما يتعلق بالربط بين الجريمة المنظمة والسياسات الأمنية في الجزائر.

كما برزت الصعوبة في الحصول على معلومات دقيقة ومفصلة حول السياسات الأمنية والإجراءات الميدانية، نظرا للطابع الأمني والسرية التي تحيط بهذا النوع من البيانات، مما حد من إمكانية الوصول إلى معطيات ميدانية دقيقة، وهو ما فرض الاعتماد بشكل أساسي على المصادر الثانوية مثل الدراسات الأكاديمية والتقارير المنشورة.

إضافة إلى ذلك، واجهت الدراسة تحديا مرتبطا بطبيعة الظاهرة المدروسة، حيث تتسم الجريمة المنظمة العابرة للحدود بالديناميكية والتطور المستمر، مما يجعل من الصعب الاحاطة بكل أبعادها في ظل التغيرات السريعة التي تعرفها البيئة الأمنية الاقليمية.

كما يمكن الاشارة إلى صعوبة تحليل التداخل بين الجريمة المنظمة والظواهر الأخرى مثل الإرهاب نظرا لتعقيد العلاقة بين هذه التهديدات وتشابكها، خاصة في منطقة الساحل والصحراء.

هذه الصعوبات لا تقلل من أهمية الدراسة، بل تعكس طبيعة الموضوع المدروس، وتبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات المتعمقة في هذا المجال، خاصة في ظل تزايد التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

كما يمكن الإشارة إلى غياب الدراسات الميدانية التي تعتمد على استبيانات أو مقابلات مع مختصين في المجال، وهو ما فرض الاعتماد بشكل أساسي على المصادر الثانوية والتحليل النظري، الأمر الذي قد يحد من تعميم النتائج .

إن هذه الصعوبات لا تقلل من أهمية الدراسة، بل تعكس طبيعة الموضوع المدروس، وتفتح المجال أما دراسات مستقبلية أكثر تعمقا.

-الإطار المفاهيمي:

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة أساسية في أي دراسة علمية، لما له من دور في توضيح الاطار النظري وضبط دلالات المفاهيم المركزية، خاصة في موضوع مركب يجمع بين الجريمة المنظمة والأمن الاقليمي والسياسات الأمنية، وفي هذا السياق، يمكن تحديد أهم المصطلحات كما يلي :

- **الجريمة المنظمة العابرة للحدود:**

اصـطلاحا الجرم هو التعدي والاعتداء على العلاقات الإنسـانية، ويطلق مصـطلح الجريمة المنظمة على الأفعال والتصـرفات الناتجة عن التنظيم الهرمي المنظم، لارتكاب جرائم غير مشـروعة باسـتخدام العنف والتهديد[1].

- **الأمن الإقليمي:**

فـي أبسـط معانيـه هـو أمـن مجموعـة مـن الـدول التـي تنتمـي إلـى اقلـيم معـين ، وأن تحقـق أمـن أي طـرف لا يـتم بمعـزل عـن الجماعـة المنتميـة للإقلـيم، وهـو مـا نـادى بـه المفكـر **" بـاري بـوزان"** في طرحه لمفهوم " المجمع الأمني" [2].

- **الساحل الافريقي:**

يقصد بالساحل الافريقي "الشاطئ أو الحزام الذي يفصل شمال افريقيا عن جنوبه، فمصطلح الساحل مشـتق من كلمة عربية تعني هامش أو شـاطئ أو المنطقة المحاذية للصـحراء أو التي تلي الصـحراء مباشرة[3].

هـو منطقـة أراضـي قاحلـة، يحـدها مـن الغـرب المحـيط الأطلسـي وتمتـد غربـا عبـر السـنغال، موريتانيـا، مـالي، مـن الشـمال الصـحراء الكبـرى، ومـن الجنـوب سـافانا، بوركينـا فاسـو، النيجـر، شـمال نيجيريـا، تشـاد، السـودان، حتـى اثيوبيـا شـرقا[4]، أي هـو تلـك المنطقـة التـي تقـع بـين الحافـة الجنوبيـة للصـحراء الكبـرى وبـين الحافـة الشـمالية للغابـات الافريقيـة ومـن المحـيط الأطلسـي غربـا إلـى البحـر الأحمـر شـرقا، بمسـاحة تنـاهز أكثـر مـن **3 ملايـين** كلـم²، وتضـم الـدول التاليـة: مـالي، تشـاد، السـودان، إثيوبيـا، النيجـر، نيجيريـا، موريتانيـا، بوركينـا فاسـو، إرتيريـا، حيـث تختلـف الدراسات في تحديد دول منطقة الساحل الافريقي من **6** دول إلى **9** دول أو **12 دولة**.

---

[1] نبيل صقر،عز الدين قمراوي، **الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري**، الجزائر : دار الهدى للنشر، 2008 ، ص 7.

[2] سليمان عبدالله الحربي، **مرجع سابق**، ص20.

[3]Retaillé Denis et Walther Olivier ,"Guerre au Sahara – Sahel :la reconversion des savoirs nomades ", **l' information géographique** , volume 75 ,p52

[4] Tor – Gunner Vagen and Thomas Gumbricht , Sahel Atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition , Kenya :**word agroforestry centre ICRAF**,p16.

- الحوكمة الأمنية:

تعددت التعاريف المقدمة للحوكمة الأمنية لكونه مفهوما مركبا، تعرف **ELK Karhmann** الحوكمة الأمنية على أنها اندماج الهياكل والعمليات التي تمكن مجموعة من الجهات الفاعلة من تنسيق احتياجاتهم المترابطة من خلال صنع وتنفيذ سياسة ملزمة وذلك في ظل غياب سلطة سياسية مركزية [1]، والحوكمة الأمنية هي أسلوب حديث لتأهيل المجتمع والدولة استكمالا لحكومات أخرى تعنى بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، وهي حوكمات تختلف من حيث الآليات لكنها تتوحد من حيث القصد والغاية، وقد أحدث المجلس الأعلى للأمن كمؤسسة أمنية أسمى تستند اليها مهمة أعمق بوضع استراتيجية أنجح قوامها الحوكمة الشاملة ذات الامتداد والاهتمام الوطني والدولي[2].

والحوكمة الأمنية هي واحدة من أهم الجوانب الادارة الحديثة للدولة لأنه لا يكون من خلال إدارة الهياكل المختلفة، ومختلف المجالات الأمنية التي يمكن أن تشمل الحوكمة الأمنية، وأنه يعطي للمواطنين ضمانات الحق في إدارة هذا المجال الحيوي والأمن عنصر لا غنى عنه لتحقيق الاستدامة لأي مشروع ديمقراطي، والذي يشمل القطاعات المختلفة والمتنوعة، بدءا من أمن الناس، وأمن المواطن والحفاظ على الوطنية وكل ما يشمل مستويات الأمن [3]، ومفهوم الحوكمة الأمنية يتطلب تأمين حماية الأفراد والممتلكات وخدمة المواطنين وليس الدولة فقط والحد من الجريمة ومحاربة الممارسات المتناقضة مع مفهوم الأمن سواء داخل منظومة الأمن أو داخل المجتمع والخروج من دائرة التسريب والفوضى من تحت مظلة الأمن وكذا مظلة حقوق الانسان وضبط كل التجاوزات باعتبار الأمن هو أحد خطوط التماس بين الحكومة والمواطن أو الدولة والمجتمع[4]، وكتعريف اجرائي للحوكمة الأمنية: " هي نظام يضم مجموعة من البرامج والآليات والسياسات اللازمة للإدارة الجيدة للقضايا الأمنية، وتعزيز السلام في مواجهة التهديدات الأمنية التماثلية أو اللاتماثلية.

---

[1] Elk karhman mlk **,''** security governance and networks: new theoretical perspectives in translantic security**'' :Cambridge review of international affairs ,** vol 18 , April 2005 .p20.

[2] Meera Sabaratnam **,** security governance 100 years : London ,18/02/2019 ,source : **http://www.soas .ac.uk/staff/86523.php,** vue le 23/06/2026 à 14:00.

[3] Helmut Reifed , " **gouvernance sécuritaire etétat de droit**" , Maroc : Konrad- Adenauer-Stifting , 2013 .p07.

[4] Meera Sabaratnam **,the previous reference.**

- السياسة الأمنية:

هي أسـلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع الواحد أو المجتمعات بصـفة مشـتركة عن طريق ممثليهم لمعالجة مشكلة أمنية في إطار تحقيق مصلحة عامة لكافة المجتمع والأفراد أو لفئة محددة منه تعرف باختصار بأنها: "حزمة القرارات التي تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام[1].

- أمن الحدود:

يقصـــد به غياب التهديد لحدود الدولة وإقليمها بشـكل عام، وقد تشـمل التهديدات المناطق الحدودية، وتوجد الكثير من التهديدات التي قد تؤثر على أمن الحدود منها التهديدات ذات البعد العســـكري التي تصدر عن دول الجوار أو الدول الأخرى أو حتى من قبل الجماعات الارهابية المسلحة، أيضـا هناك نوع آخر من التهديدات وهي التهديدات الاقتصادية والاجتماعية وجميعها تؤثر سلبا على أمن واستقرار الحدود والدول[2].

وبذلك يسـاهم هذا التحديد المفاهيمي في بناء إطار نظري واضـح، يسـاعد على فهم وتحليل موضـوع الدراسة بشكل دقيق ومنهجي.

تقسيم الدراسة:

انسجاما مع طبيعة الاشكالية المطروحة، وسعيا لمعالجة موضوع دور مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز الأمن الاقليمي بشكل منهجي ومتكامل، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، يضـــم كل فصـــل ثلاثة مباحث، ويحتوي كل مبحث على مطلبين أو ثلاثة مطالب، بما يضـــمن تدرجا منطقيا من الجانب النظري إلى التحليل التطبيقي.

يتناول **الفصـــل الأول** من هذه الدراســـة الإطار المفاهيمي والنظري للجريمة المنظمة العابرة للحدود والأمن الاقليمي، حيث يتم التطرق في البداية إلى ماهية الجريمة المنظمة من خلال تحديد مفهومها وبيان خصـائصـها وأنواعها، إضـافة إلى تحليل الأسـباب والعوامل التي سـاهمت في انتشـارها وتطورها في البيئة الدولية المعاصــرة، كما يتم التطرق إلى مفهوم الأمن الاقليمي، من خلال توضــيح أبعاده المختلفة، وبيان

---

[1] مارغريت بورت وإليزابيث مكاون: القطاع العســـكري في مناخ متغير، (ترجمة فادي حمودي)، **حولية التســـلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، مركز دراسات الوحدة العربي – بيروت – 2003 ، ص 453.

[2] محمد جعبوب ،" منطق الأمن الحدودي في الجزائر " ، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 04 ، العدد 03 ،2020 ، ص 09 – 26.

طبيعة التهديدات غير التقليدية التي تؤثر فيه، مع ابراز العلاقة التفاعلية بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود واستقرار الأقاليم، بما يساهم في بناء إطار نظري متكامل يساعد في فهم موضوع الدراسة.

أما **الفصل الثاني**، فيخصص لتحليل السياسات الأمنية المعتمدة في الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث يتم في البداية تناول الاطار القانوني المنظم لهذه الجهود، من خلال استعراض التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مع تقييم مدى فعاليتها، كما يتم التطرق إلى التنسيق بين مختلف الفاعلين، ويختتم هذا الفصل بتحليل أبرز التحديات التي تواجه هذه السياسات، سواء كانت جغرافية أو تنظيمية أو مرتبطة بطبيعة التهديدات الاقليمية .

في حين يتناول **الفصل الثالث** البعد التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل دور مكافحة الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الإقليمي، حيث يتم استعراض واقع هذه الظاهرة في منطقة الساحل والصحراء، وأنماطها المختلفة، وعلاقتها بالإرهاب، وانعكاساتها على استقرار المنطقة، كما يتم تقييم فعالية السياسات الأمنية التي تعتمدها الجزائر، من خلال ابراز نقاط القوة والضعف، وتحليل دور التعاون الاقليمي في هذا المجال .

ويختتم هذا الفصل بتقديم مجموعة من الآفاق المستقبلية والمقترحات التي تهدف إلى تطوير السياسات الأمنية وتعزيز الأمن الاقليمي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

وبهذا التقسيم تسعى الدراسة إلى تحقيق توازن منهجي بين الجوانب النظرية والتطبيقية، بما يضمن تقديم تحليل شامل ومتكامل للموضوع.

خطة الدراسة

- **مقدمة.**
- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجريمة المنظمة والأمن الاقليمي.**

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

المبحث الثاني: الأمن الاقليمي والتهديدات غير التقليدية.

- **الفصل الثاني: السياسات الأمنية في الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة.**

المبحث الأول: الإطار القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي في مكافحة الجريمة المنظمة.

- **الفصل الثالث: دور مكافحة الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الاقليمي**

المبحث الأول: واقع الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الاقليمي .

المبحث الثاني: تقييم فعالية السياسات الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة.

المبحث الثالث: التحديات وآفاق بناء المؤسسات الأمنية الجزائرية في المكافحة.

المبحث الرابع: آفاق تطوير السياسات الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة (الأمن الحدودي).

- **الخاتمة.**

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للجريمة المنظمة والأمن الإقليمي

تمهيد:

تعتبر الجريمة المنظمة من أبرز الجرائم التي ظهرت في القرن العشـرين ، بحيث زاد اسـتفحالها علي المسـتويين الوطني والدولي ، وهي واحدة من أعقد التحديات التي تواجه الاسـتقرار العالمي في العصـر الحديث نظرا لتقاطعها مع مفاهيم الأمن الوطني والإقليمي ، وتأثيرها على سيادة الدول .

لقد شـكلت الأحداث الدولية وتسـارعها محور اهتمام الباحثين المختصـين في الدراسـات الأمنية والإسـتراتيجية من خلال البحث عن أهم الظواهر والتهديدات والمخاطر التي تشكل تهديدا مباشـر أو غير مباشـر للدول والأشـخاص ، ومن بين أهم هذه التهديدات نجد الجريمة المنظمة التي تعد من بين أهم التحديات التي تواجه كافة الدول وكذلك الأشـخاص باعتبارها تشـكل أخطر أنواع التهديدات في العصـر الحديث ، فمخاطرها وآثارها لا تقتصـر على الدول التي ترتكب فيها ، بل تتجاوز الحدود الاقليمية لدولة واحدة حيث تشمل أقاليم دول عدة وتهدد استقرارها ، وخاصة أن الملايين من الأطفال والنساء والرجال قد وقعوا ضحايا لفضائح لا يمكن تصورها هزت ضمير الانسانية ، وقبل الحديث عن تفاصيل هذا التهديد يجب تحديد مفهوم المنظمة والذي لم يحظ بأي اجماع في الأوساط الأكاديمية ، كما لا يزال غامضا وغير واضح للعالم فهو يخفي أنواعا متعددة من الأفعال الاجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الاجرامية[1].

وعليه تم تقسـيم **الفصـل الأول** إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم مختلفة حول الجريمة المنظمة واختلاف الباحثين والفقهاء في تعريفها وأنواعها وأهم خصـائصـها ، وكذا أسـباب انتشـار الظاهرة ، أما المبحث الثاني والذي حصـرناه في مفهوم الأمن الاقليمي والتهديدات غير التقليدية وصولا للبحث في العلاقة بين الجريمة المنظمة والأمن الاقليمي .

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

سـنحاول في هذا المبحث أن نتناول مجموعة من المفاهيم والتعريفات التي تم تقديمها في موضـوع الجريمة المنظمة ، ومنه سـنركز بشـكل أكبر على مفهوم الجريمة المنظمة وتقديم قراءة ورؤية حول هذا المفهوم من بعده اللغوي والفقهي ومجموعة من التعريفات التي قدمتها مجموعة من المنظمات والمؤسسات الدولية العالمية والمختصة .

[1] وداد بوشنوف ، الجريمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها اقليميا ودوليا – دراسة حالة الجزائر–" **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2021 – 2022.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة.

أولا: التعريف اللغوي

تفيد كلمة الجريمة والجرم **لغة:**الذنب ، تقول منه : جرم وأجرم وإجترم والجرم بالكسر للجسد ، كما يطلق لفظ الجريمة على المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقابا بدنيا أو معنويا .أما كلمة المنظمة فهي مشتقة من **(نظم)** اللؤلؤ جمعه في السلك ، ومن (نظم) الشعر و (الانتظام) الاتساق ويفيد " فعل " نظم التدليل على الوضع والحالة التي تكون عليها الجماعة أو الاتحاد الذي تجمعت إرادة الأعضاء فيه على تحقيق أغراض معينة [1].

ويقصد بالجريمة الفعل الذي يشكل إخلالا بالنظام والاستقرار الاجتماعي على إقليم الدولة وتعتبر الجرائم على الصعيد الدولي موجهة ضد الصالح العام ، والجماعة الدولية ، لذا يتعين مد الاختصاص فيها إلى كل الدول المهنية فقط وليس فقط لدولة الاقليم الذي ارتكبت فيه[2].

ثانيا :التعريف الاصطلاحي

تعتبر فكرة الجريمة المنظمة مرتكزة على طبيعة الأفعال الاجرامية التي ترتكبها جماعة ذات تنظيم، ويعرفها البعض بأنها : "مجموعة تبحث عن تحقيق مصالحها خارج نطاق الضوابط الاجتماعية ، هذا المجتمع يتميز بوجود آلاف المجرمين الذين يعملون سويا في هياكل تنظيمية معقدة ، ويخضعون لقواعد وقوانين يتم تطبيقها بصرامة أكثر من تلك التي تطبقها الحكومة الشرعية" ، فالجريمة المنظمة هي تلك التنظيمات التي تقوم على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين يعملون في الخفاء وإدارة قوية وحازمة، ويخضعون لتعليمات صارمة مع استخدام التهديدات والعنف والقوة لتحقيق أهدافهم [3].

ثالثا: التعريف الفقهي للجريمة المنظمة

لقد سعى العديد من الفقهاء سواء من العالم العربي أو من الغرب إلى وضع تعريف دقيق للجريمة المنظمة ، وقد تعددت محاولاتهم في هذا السياق ، فجاءت تعريفاتهم على النحو الآتي:

---

[1] فايزة يونس الباشا ، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية** ، الطبعة الأولى ، القاهرة مصر: النهضة العربية ،2000، ص 64.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 29.

[3] محمد الأمين بوبعاية ، " الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها على المستويين الدولي والاقليمي "، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق ، ص 114.

عرف **الدكتور شـريف سـيد كامل** هذا النوع من السـلوك بأنه مجموعة من الأفعال غير القانونية التي تهدف عادة الى تحقيق الربح ، وترتكب من قبل جماعات اجرامية تعتمد هذه الجماعات أســـاليب مثل التهديد ، العنف أو الرشـــوة لتحقيق أهذافها وما يميز هذه الجماعات هو اســـتمراريتها وتنظيمها الهيكلي الممنهج ، حيث يعمل أفرادها وفق نظام داخلي دقيق يحدد أدوار كل عضـــو ، ويضـــمن ولاءهم المطلق لقادتهم كما أن نشاطها الاجرامي غالبا ما يمتد عبر الحدود ليشمل عدة دول[1].

وعرف **مصـــطفى طاهر** الجريمة المنظمة بأنها جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشـــطة الإجرامية والعمليات السريعة واسعة النطاق ، المتعمقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة ، تهيمن عليها عصـــابات بالغة القوة والتنظيم ، تضـــم آلاف المجرمين من مختلف الجنســـيات وتتم بقدر من الاحتراف والاسـتمرارية وقوة البطش وتسـتهدف تحقيق الربح المالي واكتسـاب القوة والنفوذ باسـتخدام أسـاليب عديدة ومتنوعة [2].

يعرفها جون كونكن **Jon Conkin** : نشـاط اجرامي تقوم به منظمة شـكلية تكرس جهدها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة[3].

عرفها **الدكتور Gressy –R–Donald** الجريمة المنظمة بأنها :" جريمة ترتكب من قبل فرد يشـغل موقعا في كيان قائم على أســـاس تقييم العمل ، حيث تكون عملية ارتكاب الجريمة موجهة نحو تحقيق غايات محدد [4].

ومن جهـة أخرى عرفهـا البعض الآخر على أنهـا :" نمط جـديـد من أنمـاط ارتكـاب الجريمـة ، فهي مشـــروع اجرامي يتضـــمن أنشـــطة إجرامية ، يقوم بارتكابها عدة أشـــخاص للحصـــول على الربح غير المشروع[5].

---

[1] شريف سيد كامل ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010، ص 53.

[2] نصرالدين مروك ، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق ، **مجلة الصراط** ، المجلد 2 ، العدد 2 ، سبتمبر 2000، ص 130.

[3] نبيل صقر وعز الدين قمراوي ، **الجريمة المنظمة ، التهريب المخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري** ، الجزائر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2008، ص 3.

[4] إكرام زروال وآية أونيس ، " الجريمة المنظمة في التشـــريع الجزائري " ، **مذكرة ماســـتر** في الحقوق ، جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2024–2025، ص 4.

[5] **المرجع نفسه** ، ص 4.

رابعا : التعريف القانوني

تعددت محاولات إعطاء تعريف قانوني للجريمة المنظمة سواء من طرف المنظمات والاتفاقيات الدولية أو من طرف التشريعات الوطنية ، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

1- الجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة:

- **تعريف الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عام 2000:**

ساهمت منظمة الأمم المتحدة في تفسير مفهوم الجريمة المنظمة من خلال جملة من الاتفاقيات الدولية من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أبرمت في باليرمو في ايطاليا سنة 2000 فقد عرفت الجريمة المنظمة الاجرامية ، حيث جاء فيها في المادة 3 فقرة 2 من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:" جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[1].

- **تعريف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (Interpol) للجريمة المنظمة :**

حازت الجريمة المنظمة على اهتمام المجتمع الدولي وخصصت لها مؤتمرات ، فقد عقدت ندوة دولية حول الجريمة المنظمة بمقر الأنتربول وعرفتها بأنها :" مجموعة لها هيكل تنظيمي وغرضها الأساسي الحصول على المال من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة ، وتعتمد غالبا على أسلوب التخويف والرشوة " .

أو هي:" اتفاق اجرامي بين أشخاص لتحقيق غرض مشترك عن طريق استخدام أناس آخرين وأدوات أخرى تيسر لهم تحقيق أقصى أرباح ممكنة بغض النظر على الضرر الذي يصيب صحة البشر أو سعادتهم "

غير أن هذا التعريف انتقد من طرف عدة دول لأنه لا يشير للاستمرارية ، مما يجعل الأنتربول يعيد تعريفه للجريمة المنظمة بأنها : " هيكل تنظيمي يتكون من جماعة أشخاص يرتكبون أعمال غير مشروعة بصفة مستمرة ، تهدف إلى تحقيق الربح ، وتعتمد على التخويف والفساد لتحقيق أهدافها " [2].

---

[1] فايزة يونس الباشا ، **مرجع سابق** ، ص 38.

[2] طارق سرور، **الجماعة الارهابية** ، القاهرة : دارالنهضة العربية ، 2008 ، ص 68.

- **تعريف الإتحاد الأوربي للجريمة المنظمة :**

لقد عرف الاتحاد الاوربي سنة **1998** الجريمة المنظمة محددا جسامة الجريمة والعقوبة المقررة لها كمعيار للجريمة المنظمة على النحو التالي :**"**جماعة مشكلة من شخصين لها هيكل تنظيمي ، دائمة في الزمان وتعمل بشكل منظم على ارتكاب جرائم يعاقب على أي منها بعقوبة سالبة للحرية حدها الأقصى أربع سنوات على الأقل بعقوبة أشد جسامة ، سواء أكانت تلك الجرائم غاية في ذاتها أو وسيلة لتحقيق الربح ، وتستخدم عند اللزوم حق التأثير على رجال السلطة العامة**"**[1].

2- تعريف الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري

إن المشرع الجزائري لم يتناول مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود بالتعريف كمصطلح مستقل بذاته ، بل تطرق إلى تعريف بعض الجرائم التي يعدها الفقه من قبيل الجرائم العابرة للحدود ، وقام بإدراجها في مجموع نصوص مختلفة تخص الجريمة التي تتصف بالخطورة والتي تعتمد على القدرة على الإحاطة بجميع النصوص القانونية التي نصت عليها فإننا نذكر أحدثها ومنها[2]:

- القانون رقم **01/05** المؤرخ في 06 /2005/02 والمتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها؛

- القانون رقم **01/06** المؤرخ في 20 /2006/02 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وقد عرف **المشرع الجزائري** الجريمة المنظمة في قانون العقوبات **المادة 176** بأنها:" كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تتشكل أو تتألف بغرض الإعداد للجنايات أو ارتكابها ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جناية جمعية الأشرار التي تنشأ بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل[3].

[1] جهاد محمد البريزات، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية** ، الأردن: دارالثقافة للنشر والتوزيع، 2008 ،ص 42.

[2] نبيلة قيشاح، الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا ، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** ، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2017 ، ص 952.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04 /15 المتضمن قانون العقوبات المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 – 156 ، **الجريدة الرسمية ، العدد 71.**

خامسا : التعريف الاجرائي

كتعريف إجرائي شـامل للجريمة المنظمة عموما هي مشـروع اجرامي تقوم به مجموعة أشـرار يتميزون بقدر كبير من التنظيم والاحتراف والتنسـيق فيما بينهم ، وينطوي على عدد كبير من الانشـطة الاجرامية التي يقوم بها المجرمون بهدف كسب المال وتحقيق مصالحهم .

المطلب الثاني: خصائص و أنواع الجريمة المنظمة.

تتميز الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمجموعة من الخصـــائص ، التي تميزها عن باقي الأنشـــطة الاجرامية التقليدية ، إضافة لتعدد أنواعها وأنشطتها.

أولا: خصائص الجريمة المنظمة

تتميز الجريمة المنظمة بعدة خصـــائص نابعة من طبيعتها ومن نشـــاطها المعقد والمشـــعب تميزها وتعطيها طابعا خاصا يختلف عن باقي أنواع الجرائم الأخرى ، يمكن ادراجها في النقاط التالية:

- **خاصية الجماعة المنظمة :**

تعتبر هذه الخاصـية من أهم الخصـائص التي تمتاز بها الجريمة المنظمة ، أي وجود جماعة إجرامية مكونة من ثلاث أشـخاص بمعنى آخر أنه ترتكب هذه الجرائم عن طريق عصـابات إجرامية أو عصـبة إجرامية أو اتفاق إجرامي لا يقل عن ثلاثة أشـخاص ، فالجريمة المنظمة إذن هي شـكل لارتكاب نوعية معينة من الجرائم ، هذا الشـكل يتمثل في اتحاد مجموعة من المجرمين معا في تشـكيل اجرامي يقوم فيه كل بدوره في الجريمة وبعض التشـريعات قد جرمت اسـتقلالا هذا الشـكل من الاجرام في جريمة مسـتقلة، والبعض الآخر اكتفى بتشـــديد العقاب في حالة توافر هذا الظرف المشـــدد باعتبار أن الجريمة المنظمة تعتبر ظرفا مشـددا لارتكاب الجريمة ، كما يعبر عن هذه الخاصـية أيضـا ، بضـرورة وجود تنظيم جماعي يقصد ارتكاب الجرائم ويعد المشتركون فيه على علاقة بهدف القيام بنشاط إجرامي خلال فترة مطولة[1].

- **خاصية سرية الخطط والأنشطة التي تمارسها:**

أهم دعائم الجريمة المنظمة أنها تحتفظ بسرية أنشطتها ، والسرية يقصد بها نجاح التنفيذ لخططها بعدم إجهادها قبل التنفيذ هذا من جانب ومن جانب آخر لحماية أعضـائها وتأمين تنفيذ عملياتها دون مواجهة ، ويلتزم أعضـاؤها بهذه السرية المطلقة ، وإذا حدث وخالف أحد أعضـائها سرية خطط المنظمة ينال عقابه

[1] وليد قارة ،الإجرام المنظم الدولي ، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 09 ، 2013، ص 286.

من جانب قائده [1]، وعلى الرغم من أن السرية هي السمة التي تتميز بها جرائم الاتفاقات الجنائية على وجه العموم ، إلا أنها تعد دستورا متى تعلق الأمر بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وأسلوب عمل ومصدر هام وراء تزايد قوتها وانتشارها ، حيث أسهمت قاعدة الصمت في توثيق أواصر التعاون الداخلي ، فيما بين أعضاء الجماعة الإجرامية المنظمة ، وفي توفير الحصانة اللازمة لأفرادها من خلال ما يتخذ من ترتيبات أمنية بهدف تأمين سرية اتصالات وأعمال تلك المنظمات ما لا يسمح لأجهزة العدالة الجنائية بالحصول على الأدلة لإسناد التهم لمرتكبيها من أعضاء تلك المنظمات[2].

- **النطاق العابر للحدود الوطنية :**

لقد ساهم التطور التقني في وسائل الاتصالات في عبور الجريمة للحدود الوطنية ، وقد حددت **المادة 03** من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، الحالات التي فيها الجريمة عابرة للحدود [3] **" أ.**إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة **ب.** إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط في دولة أخرى ،**ج.** إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن شاركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات اجرامية في أكثر من دولة ، **د.**إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن كانت له آثار في دولة أخرى **".**

- **الغرض من الجريمة المنظمة هو تحقيق الربح:**

يعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى جماعات الجريمة المنظمة إلى تحقيقه هو الربح المالي والاجتماعي لأعضائها إلى الحد الذي قيل معه أنه سبب وجوده ، ومن المعلوم أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، تهدف إلى تحقيق الثراء الفاحش والكسب السريع دون أن تأخذ في اعتبارها النتائج الخطيرة والضارة ، التي تلحق بالهيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الدولي ككل ، ونظرا لتلبد العواطف الانسانية لدى القائمين عليها الذين يضعون نصب أعينهم المردود المادي ولا يتوانون في المخاطرة في سبيل الوصول إليه ، بحيث نجحت في التغلغل إلى الأسواق المشروعة لتدير الاقتصاد القومي ، وخطط التنمية خاصة في الدول النامية ، وذلك بالسيطرة على المناقصات والأعمال العامة ، وتعتبر عملية غسيل الأموال استراتيجية

---

[1] نور الدين بعطوش ، " الجريمة المنظمة "، **مذكرة قضاء الدفعة 16**، المدرسة العليا للقضاء ،2005 – 2008 ، ص 06.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه ، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ، الاسكندرية ، مصر : دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص 60 –61.

[3] أنظر**المادة 03** من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية **(باليرمو 2000)**.

جديدة للسيطرة على الأسواق العامة ، تتم باستثمار تلك الأموال في مشاريع مشروعة مثل الفنادق المطاعم الفنون من سينما ومسرح وغيره...، علاوة على تغلغلها إلى النقابات المهنية المختلفة ، كنقابة العمال ، والرياضة والشاحنات ، والموانئ...الخ [1].

وتعبرعنه بوضوح الأنشطة الاجرامية المختلفة التي ترتكبها تلك الجماعات ، وما تتمتع به من قدرة على دمج بين هذه الأنشطة وبعض الأعمال المشروعة ، كذلك فإن بعض المصطلحات التي تستعمل أحيانا للتعبير عن الجريمة المنظمة تكشف أبعادها الاقتصادية والمالية ، ويلاحظ أن حجم الأرباح المالية للجريمة المنظمة كان في الماضي متواضعا إلى حد ما ، ينفق جزء منه للحفاظ على بقاء التنظيمات الاجرامية إلا أنه مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة على مستوى العالم ، واتجاه تلك التنظيمات إلى استثمار أموالها المتحصلة من الجرائم في الأعمال المشروعة.

- **القدرة على التوظيف والابتزاز:**

قامت المنظمات الاجرامية ببناء علاقات متشعبة مع أصحاب السياسة والقانون ورجال المال والأعمال، هذا ما ساعدها على دمج نشاطها المشروع وغير المشروع ، مستعملة في ذلك الرشوة والتخويف والضغط [2].

- **الدخول في تحالفات استراتيجية:**

أدى اتساع مجال أنشطة الجماعات الاجرامية عبر مختلف مناطق العالم ، إلى اصطدامها مع عدة منظمات إجرامية عابرة للحدود ، تسيطر على عدة مناطق في العالم سواء بطريقة كلية أو جزئية وهو ما أدى إلى التصادم في العديد من المصالح والامتيازات ، وبهذا لجأت المنظمات الإجرامية عبر مختلف دول العالم إلى عقد تحالفات مع غيرها من المنتظمات الإجرامية سواء المحلية أو الوطنية [3] ، بالإضافة لعقد تحالفات وشراكات مع الجماعات الإرهابية تتقاسم من خلالها الأرباح من أجل زيادة فرص نجاح الأنشطة الإجرامية.

---

[1] أمينة علالي ، الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الجرائم العالية ، **رسالة ماجستير** في العلوم القانونية والإدارية ، جامعة خنشلة ، كلية العلوم القانونية و الإدارية 2009 – 2010 ، ص 142.

[2] نبيلة قيشاح ، **مرجع سابق** ، ص 947 – 963.

[3] **وثيقة الأمم المتحدة 2 / 88** في 18 أوت 1994 ، فيما يخص الكشف عملية – الثلج الأخضر – ... ثبت تورط وجود علاقات ورابط بين كارتل كالي CALI الكولومبية والمافيا الصقلية.

ثانيا : أنواع الجريمة المنظمة

تعرف دائرة نشـاط المنظمات الاجرامية اتسـاع متزايد لدرجة أنه لا يمكن حصـر أنواعها باعتبار أن الجريمة المنظمة هي عبارة عن مشـاريع إجرام تقوم به العصـابات الاجرامية كلما أتيحت لها الفرصـة لتحقيق أرباح مالية من خلال نشاطاتها غير المشروعة أو المشبوهة ، بالإضافة الى التطور التكنولوجي الذي ساهم في تشعب الجريمة المنظمة وفتحه لمجالات أخرى عديدة تستهدفها هذه الجماعات الاجرامية.

ومن خلال ذكرنا لأنواع الجريمة المنظمة ، سـوف نتطرق إلى أهم النشـاطات الاجرامية والتي تعد أساسية للجريمة المنظمة من جهة ، وكذا النشاطات الاجرامية المساعدة لتحقيق الغرض من هذه الجريمة من جهة ثانية.

1- النشاطات الأساسية للجريمة المنظمة:

من أهم الأنشطة التي تمارسها المنظمات الاجرامية ، بغية تحقيق الربح المالي نجد : تجارة المخدرات، الاتجار غير الشرعي بالأسلحة والاتجار غير الشرعي بالبشر ، وغيرها من الجرائم الأخرى كما يلي:

1-1 تجارة المخدرات:

تعد تجارة المخدرات من أبرز وأقدم وأكثر نشاط اجرامي منظم شيوعا في المجتمعات المعاصرة، وتبرز فيها خصـائص الجريمة المنظمة من احتراف والتخطيط والتعقيد ، الربح السـريع ، أنها تجتاز حدود الدولة الواحدة [1]، بحيث تعتبر المصـدر الأسـاسـي للأرباح التي تجنيها المنظمات الاجرامية والتي منحتها قوة ونفوذ كبيرين .

وفيما يتعلق بحصـر وتحديد الهياكل والمؤسـسـات المنتجة والمصـدرة للمخدرات في العالم حاليا لم تتمكن المصالح المختصة من ذلك وهي في توسع وتصاعد مستمرين عبر دول العالم لاسيما الدول الفقيرة في أمريكا الجنوبية منها كولومبيا والمكسـيك ، الاكوادور والبيرو ، وبعض الدول الآسـيوية كأفغانسـتان ودول البلقان[2].

فعولمة ظاهرة المخدرات أصـبحت تشـكل قلق الدول والحكومات في العالم ، نظرا لقوة وضـخامة المنظمات الإجرامية الدولية وهيكلتها في بسط رفض سلطتها في بعض مناطق العالم في الزراعة والإنتاج

[1] محمد جهاد البريزات، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] محمد سرير ، " الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها "، **رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر، قسم القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، 2002 ، ص43.

والترويج والنقل والتسويق عبر العالم لمختلف أنواع المخدرات الطبيعية والاصطناعية منها (كالهيروين ، الكوكايين والأفيون ...) [1]، بحيث أصبحت سلطتها تنافس السلطة الوطنية في بعض الأقاليم من العالم.

2-1 الاتجار غير المشروع بالأسلحة :

ازدادت تجارة الأسلحة في العالم نظرا لكثرة النزاعات المسلحة والحروب الداخلية والمواقف السياسية والنشطات الإجرامية الخارجة عن القانون إضافة إلى ضعف الرقابة على بيع الأسلحة وكذا زيادة الدول التي تصنع الأسلحة وتكدسها بكميات كبيرة ، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي واتجاه بعض الدول التي انفصلت عنه الى بيع الأسلحة الموجودة لديها نظرا لضعف وضعها الاقتصادي. كذلك وفي ظل بعض الظروف تحتاج الأفراد والجماعات الى الأسلحة للدفاع عن النفس عندما تفشل القوات الأمنية التابعة للدولة عن توفير الحماية اللازمة لهم ، وهو ما ساعد على انتشار ورواج مختلف الأسلحة الصغيرة والخفيفة بطرق غير مشروعة والتي ألفت مختلف الجماعات الاجرامية والمافيا على استخدامها للحماية والعقاب والتوسع.

ويقصد بالأسلحة الصغيرة تلك الأسلحة التي تستخدمها مجاميع القوات المسلحة ومن بينها قوات الأمن الداخلي لغايات كثيرة منها الدفاع عن النفس والقتال على مدى متوسط أو قريب والرمي المباشر وغير المباشر والتصدي للدروع والطائرات ضمن المدى القريب ، وهي الأسلحة المصممة للاستعمال الشخصي ، أما الأسلحة الخفيفة فهي تلك المصممة للاستخدام من قبل مجموعة أشخاص يعملون كفريق[2].

ومن هنا تتبين لنا خطورة الاتجار بالأسلحة شأنها شأن تجارة المخدرات التي تلجأ اليها التنظيمات الاجرامية من خلال شراء الأسلحة اللازمة لممارسة نشاطها أو لتحقيق الربح المادي من وراء ذلك عن طريق صفقات تعقد بالسوق السوداء بسرية تامة ، مما يهدد أمن واستقرار المجتمع المحلي والدولي[3].

3-1 الاتجار غير المشروع بالبشر:

وهذه الجريمة تتنافى مع أبسط القواعد الانسانية ومع قيم وأخلاق الشعوب وكذا الدين الاسلامي ، وهي ظاهرة تمارسها بعض المنظمات الاجرامية لما تحققه من أرباح طائلة لفائدتها من صورها:

---

[1] نصت أحكام الاتفاقية الدولية للمخدرات لسنة **1961** والمعدلة ببروتوكول سنة **1972** على قائمة المواد المخدرة الطبيعية والاصطناعية ضمن جدولين الأول والثاني.

[2] عمر محي الدين حوري، **الجريمة أسبابها- مكافحتها**، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2003 ، ص275.

[3] سيد شريف كامل ، **مرجع سابق** ، ص 138.

- الاتجار بالنساء لاستغلالهم بصفة رئيسية في الدعارة ؛
- الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في التبني أو القتل من أجل الاتجار بأعضائهم ، أو لاستخدامهم في ممارسة بعض النشاطات الاجرامية كنقل الأسلحة؛
- تهريب المهاجرين بطريقة غير مشروعة.

ومن الأسباب التي ساعدت على انتشار هذا النوع من الجرائم ،الأزمات السياسية والحروب الداخلية في مناطق عديدة من العالم إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، حيث شهدت الكثير من النساء تورطها في شبكات اجرامية مختصة في ممارسة الدعارة من جراء انسياقها وراء الاعلانات الخاصة بطلبات التوظيف في دول عديدة.

ولقد أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية في مقال نشر في مجلة الأمن الدولي **سنة 2005** أن العديد من الفتيات والنساء يهربن من الفقر في بلدانهم ليقعن فريسة سوق الرقيق الأبيض ، والى جانب استخدام النساء ، هناك ظاهرة استغلال الأطفال في الأشغال الشاقة بعد تهريبهم اكراها ليعملون كأيدي عاملة رخيصة حسبما ورد في تقارير الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف".

ويعود هذا النشاط بمبالغ مالية قدرت من قبل وزارة الخارجية الأمريكية **بسبعة مليارلات** دولار، ونظرا لخطورة هذه الجرائم فقد خصتها الأمم المتحدة ببروتوكول ألحق باتفاقيتها حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية **لسنة 2000** وهو بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ، وخاصة النساء والأطفال.

وإلى جانب هذه النشاطات الاجرامية الأساسية للجريمة المنظمة والمتمثلة في تجارة المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر ، يمكن اضافة أنماط أخرى من النشاطات الاجرامية المنظمة والمتمثلة في: تزييف وتزوير العملات والتقليد ، الاتجار في الأسرار الصناعية ، الاتجار غير المشروع في المسروقات من لوحات فنية و أثرية أو ذهب وأحجار كريمة ، بالإضافة الى دفن أو تصريف النفايات السامة والكميائية وكذا جرائم التهريب سواء من أو إلى الدولة حيث يكون الهدف منها إما التهريب من دفع المستحقات الجمركية أو طبيعة السلع غير المشروعة[1].

[1] محمد سرير ، **مرجع سابق** ، ص 45 – 46

2- النشاطات المساعدة لتحقيق الغرض من الجريمة المنظمة:

إن المنظمات الاجرامية تقوم بأنشطة وأعمال اجرامية متعددة بالتوازي لتحقيق غرضها الأساسي وهو تحقيق الربح ، وبهذا يكون لها مجالات اجرامية أخرى يمكن اعتبارها وسائل لتحقيق الهدف المرجو ، وهذه الأعمال هي:

2-1-جرائم تبييض الأموال:

وتعرف على أنها العملية التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة اخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال الناتجة عن هذه الأعمال غير القانونية وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أموال غير مشروعة أم لا ، والهدف من هذه العملية هو تحويل السيولة النقدية الناتجة عن هذه الأعمال إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تأمين تدفق هذه العائدات غير المشروعة بحيث يمكن فيما عدا استخدامها أو استثمارها في أعمال مشروعة وقانونية.

وتعتبر جرائم غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية و أهم الجرائم الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الوطني حيث تقوم المنظمات الاجرامية بغسل وتبييض أموالها المتحصل عليها من الأنشطة الاجرامية الرئيسية للإجرام المنظم وتوظيفها في مشاريع مشروعة وبهذا تكون جرائم التبييض تكملة وتواصل للجريمة المنظمة لتحقيق الربح والأموال[1].

وتجدر الاشارة إلى أنه يختلف المفهوم فيما بين الدول بشأن جريمة تبييض الأموال ، ففي حين يأخذ البعض بالمفهوم الواسع من حيث اعتبار العائدات المالية لكافة الأعمال الاجرامية سبيلا لتبييض الأموال (تجارة وتهريب المخدرات وتجارة الرقيق والإرهاب والرشوة والفساد السياسي ، والدعارة وتجارة السلاح وغيرها من الجرائم والأعمال غير المشروعة)، تأخذ بعض الدول الأخرى بالمفهوم الضيق حيث تقتصر هذه العمليات على محاولات اخفاء العوائد المالية لتهريب المخدرات فقط دون بقية الجرائم ، وتعرف عملية تبييض الأموال اجمالا ثلاث مراحل وهي[2]:

- **توظيف المال:** وتهدف هذه المرحلة الى ادخال الأموال القذرة في نطاق الدورة المالية قصد التخلص من السيولة المالية حيث يتم تحويل النقود من ورق مصدرها جريمة إلى أدوات أخرى ، كالودائع المصرفية أو شراء عقارات.

[1] خليل أحمد محمود، **الجريمة المنظمة الارهاب وغسيل الأموال** ، المكتب الجامعي الحديث ، 2008، ص 257.

[2] أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص** ، ط 19 ، الجزائر : دار هومة ، 2021 ، ص 397.

- **التمويه:** وتهدف هذه المرحلة إلى قطع الصلة بين الأموال غير المشروعة ومصدرها عن طريق إنشاء صفقات أو فتح حسابات مصرفية باسم أشخاص أو مشبوهين أو باسم شركات وهمية.
- **الإدماج:** يكون باستعمال المنتجات المبيضة التي كسبت مظهر المشروعية في شكل استثمارات فالنشاط الاقتصادي أو في شكل نفقات.

2-استخدام الرشاوي والتبرعات لتمويل الحملات الانتخابية والسياسية لبعض السياسيين أو بعض الأحزاب:

حيث قد تلجأ المنظمات الاجرامية أحيانا في بعض الدول الضعيفة إلى تسديد ديون الدولة والقيام بانجاز مشاريع خيرية واجتماعية ، وذلك لغرض التنصل من الملاحقات القانونية، أو لهدف غض النظر عن نشاطاتها المشبوهة كما قد تتسلل الى هياكل الادارة الحكومية والهياكل السياسية بما فيها أسلاك الأمن وحتى داخل صفوف القوات المسلحة وذلك بقصد بسط نفوذها داخل هياكل مؤسسات الدولة لتمرير مشاريعها الاجرامية [1].

المطلب الثالث: أسباب انتشار الجريمة المنظمة.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود وليدة أسباب ساهمت في ظهورها وتطورها، وهو الأمر الذي يدفعنا للبحث والكشف عنها والتعرف عليها ومحاولة معالجتها في المستقبل وهي:

أولا :أسباب سياسية

1- نهاية الحرب الباردة:

فمع نهاية القرن العشرين ونهاية النظام العالمي المزدوج ، وانهيار المعسكر الشرقي ، وتفتت الدول التي كانت تحت رعاية الاتحاد السوفياتي سابقا ، أدى ذلك الى بروز المجموعات المنظمة التي تنشط لحسابها في ميادين مشبوهة ، والتي استغلت ضعف الادارة الاقتصادية لتصبح قوتها تناظر قوة الدولة وتهدد أمنها وكيانها ، ذلك أن تحول الأنظمة السياسية لدول شرق أروبا والانتقال السريع من نظام مسطر مركزي اشتراكي إلى نظام رأسمالي سمح للمنظمات الاجرامية باحتكار الأسواق والتصرف فيها حسب أغراضها الإجرامية.

[1] فتح الله بوحفص ، الجريمة المنظمة وتأثيرها على الأمن الوطني ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية والأمن ، 2013- 2014 ، ص 33.

وتشـــير تقارير المنظمة الدولية للشـــرطة الجنائية (الأنتربول) أنه منذ انهيار معســـكر الاتحاد السوفياتي تضـاعفت الأعمال الاجرامية بالمنطقة ، والتي مسـت مختلف الأنشـطة الاجرامية المنظمة من تجارة مخدرات وأسلحة وكذا سرقة وتصدير السيارات ، كما أشارت إلى ذلك أيضا مختلف الاحصائيات المقدمة من المركز الدولي للبحوث والدراسـات السـوسـيولوجية والجنائية والسـجون ، وكذا مركز البحوث الاستراتيجية والدولية للولايات المتحدة الأمريكية الذي حذر من خطر المنظمات الاجرامية بروسيا ، مشيرا إلى أن **60 %** من مجمل **3000 بنك** بروســـيا تعمل تحت رقابة المنظمات الاجرامية ، حيث أنها منظمات مهيكلة ومنسـقة ومنتشـرة عبر أقاليم الدول الشـرقية وهي تضـم في تنظيماتها ما يقارب **6000** مجموعة صغيرة تنشط في عدة أعمال اجرامية ، لتشهد هذه المجموعات فيما بعد تطورا كبيرا لاتساع رقعة نشـاطها وكبر حجم قوتها المادية والمالية حتى أصـبحت تهدد التوازن الاقتصـادي والأمني على المسـتوى الاقليمي وحتى الدولي نظرا لتأثيره على الدول الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتنية[1].

2- الاتحادات الاقليمية وإلغاء الحدود:

حيث أن إقامة الاتحادات الاقليمية وإلغاء الحدود لاسيما تلك الدول التي تتبنى نظام رأسمالي ديمقراطي ، وحرية التجارة كدول الاتحاد الأوربي ، ذلك أن الغاء الحدود الوطنية بين الدول وتســـريح حرية تنقل الأشخاص والممتلكات يساعد بشكل كبير جماعات الاجرام المنظم على مد أنشطتها إلى الدول الأخرى ، بالإضـافة الى عامل آ خر وهو الترويج والإقبال على السـلع والخدمات غير المشـروعة التي تتاجر فيها هذه الجماعات من خارج اقليم الدولة ،وكذا الأرباح المغرية التي تجنيها من وراء هذا الاتجار والتي تساعدها على توسيع أنشطتها في دول أخرى من العالم [2].

3- الحروب بصفة عامة خاصة الحروب الأهلية:

تكون الحروب عادة مجالا يجدب تجارة السلاح وخاصة التجارة غير المشروعة بالسلاح، لهذا فان المنظمات الاجرامية الدولية هي الأكثر اســـتفادة من هذه الحروب خاصـــة وأن التطور التاريخي للمافيا الايطالية في جنوبها الصـــقلي الى تعرض هذه الجزيرة للغزو فغزاها كل من الفنيقيين واليونان والرومان وكانت نظرتهم الى كل من الفنيقيين واليونان والرومان والفرنســـيون والانجليز مما جعل ســـكانها ينغلقون على أنفسـهم وكانت نظرتهم الى كل من الخارج أنه دائما غير جدير بالثقة وسـاد لديهم اعتقاد بأن القانون

[1] محمد سرير، **مرجع سابق** ، ص 13-14.

[2] فتح الله بوحفص ، **مرجع سابق** ، ص 33.

هو باستمرار من صنع قوات الاحتلال وبالتالي الخروج عليه لا يقابله لوم اجتماعي ، إلا أن الثابت أن هذه الجماعات قد تخلت عن الروح الوطنية وتحولت الى عصابات اجرامية خطيرة ترتكب السلب والنهب والابتزاز وفرض إتاوات على الأشخاص[1].

ثانيا : أسباب اقتصادية

1- تشجيع الصناعة التحويلية:

وهو ما يشكل البوابة التي تشهد من خلالها العديد من الدول دخولها عالم الاجرام المنظم تحت غطاء السياحة والترفيه ، ذلك أن القطاع شجع عدة منظمات اجرامية على انشاء شركات للسياحة معتمدة لدى الدول ، لترويج السياحة الجنسية والاستغلال الجنسي للأطفال والنساء ، حيث تشير تقارير وإحصائيات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) إلى الخطورة التي وصلت اليها السياحة الجنسية بالدول الآسيوية ، خصوصا جرائم الجنس المرتكبة في حق الأطفال والنساء[2].

2- الاستثمار في الدول النامية:

حيث أن حاجة بعض الدول النامية ولاسيما الافريقية منها إلى رؤوس أموال أجنبية ، تجعلها تعمل على تسهيل عملية الاستثمار على أراضيها من خلال وضعها لشروط مشجعة ومغرية ، وهو ما يفتح المجال للمنظمات الاجرامية للدخول والمغامرة في أسواق هذه الدول تحت غطاء الاستثمار وذلك برؤوس أموال مجهولة المصدر والتي غالبا ما يكون مصدرها غير مشروع كتجارة المخدرات والأسلحة ، وأعمال التزوير .....الخ ، بهدف تبييض هذه الأموال[3].

3- تطور وسائل الاتصال والمعلوماتية:

وهو ما شجع المنظمات الاجرامية في العالم على الانتشار وتنويع نشاطها الاجرامي ، لاسيما بعد دخول شبكات الانترنت عالم الشغل ، مما سهل الاتصال بين منظمات الاجرام عبر دول العالم في وقت قياسي ، دون التعرض لخطر الانكشاف ، وساعد ذلك على ظهور جرائم جديدة توصف بالمعلوماتية أو الجرائم الالكترونية ، وهي قرصنة بنوك المعلومات الحساسة عبر الانترنت ، وبالتالي فإن التطور السريع في وسائل الاتصال أدى إلى تسهيل وازدياد فرص التعامل عبر الحدود الوطنية خاصة الاقتصادية

[1] شريف سيد كامل ، **مرجع سابق** ، ص 23.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 15.

[3] فتح الله بوحفص ، **مرجع سابق** ، ص 38.

والتجارية منها ، والمنظمات الاجرامية استفادت من هذا التطور والتنوع لوسائل الاتصال لتنقل نشاطها من المستوى الوطني إلى مستوى عابر للأوطان[1].

ثالثا :أسباب اجتماعية

1- بين الفقر وتحقيق الثراء السريع:

معظم المنظمات الاجرامية تستغل الأوساط الفقيرة والظروف المعيشية التي تكاد تكون منعدمة في كل من دول شرق أسيا وإفريقيا وتستخدم أفراد هذه المناطق في نشاطاتها التي تجني من ورائها ثروة مغرضة، خاصة ما يتعلق بالاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي ، الذي يعد من أكثر المجالات تحقيقا للربح بعد تجارة المخدرات والأسلحة [2].

2- ضعف الوازع الديني (الأخلاقي):

حيث أن ما يشهده المجتمع من مظاهر البعد عن تعاليم الدين والأخلاق أوجد مظاهر متعددة للجريمة وأشكالا مختلفة لما يخل بالأمن ، الأمر الذي يقضي بالجهات الأمنية بأن تتجه إلى تنمية الوازع الديني والأخلاقي كضابط ذاتي لدى الأفراد يحول دون اللجوء لمختلف الجرائم كالاتجار بالبشر والمخدرات في المجتمعات والدول[3].

المبحث الثاني: الأمن الاقليمي والتهديدات غير التقليدية.

يشير مفهوم الأمن الاقليمي إلى الجهود التي تبذلها الدول داخل منطقة جغرافية معينة من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والعسكري والاقتصادي ، والتصدي للمخاطر التي قد تهدد أمنها الجماعي، ولم يعد الأمن الاقليمي يقتصر على التهديدات التقليدية كالحروب والنزاعات المسلحة بين الدول ، بل أصبح يشمل أيضا التهديدات غير التقليدية التي تتسم بالتعقيد والتداخل .

وتتمثل التهديدات غير التقليدية في ظواهر مثل الإرهاب والجريمة المنظمة ، والهجرة غير الشرعية، والهجمات السيبرانية ، وانتشار الأوبئة ، والتغيرات المناخية ، وتتميز هذه التهديدات بأنها عابرة للحدود، مما يجعل مواجهتها تتطلب تعاونا إقليميا ودوليا فعالا بين الدول والمنظمات المختلفة ، لذلك أصبح

---

[1] فتح الله بوحفص ، **مرجع سابق** ، ص 17.

[2] حامد سيد محمد حامد، **الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود**، القاهرة: المركزالقومي للاصدارات القانونية ،2013، ص 26- 27.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 28.

تعزيز الأمن الإقليمي مرتبطا بقدرة الدول على التنسيق المشترك وتطوير استراتيجيات حديثة لمواجهة هذه التحديات المتزايدة وحماية استقرار المجتمعات.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاقليمي.

يعد مصطلح الأمن من المفاهيم الصعبة حيث تعددت تعريفاته وتنوعت التصورات حول البيئة الأمنية التي يعيشون فيها ، واختلاف التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول اضافة إلى ارتباطه ببعض المفاهيم كمصطلح التهديد ، اللأمن وبالتالي يصعب حصره في مفهوم واحد [1].

يعد **الأمن الإقليمي** أحد المصطلحات التي ظهرت على أعقاب الحرب العالمية الثانية في شكل هيئات ومنظمات إقليمية ، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا لا يستهان به في مجال حل وتسوية النزاعات بين الدول بطرق سلمية ، وتعددت تعريفات الأمن الاقليمي.

يعتبر **باري بوزان** أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي في كتابه المشهور **" الشعب الدول والخوف "** للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية ، و يعرف **باري بوزان** الأمن الإقليمي على أنه :**"** مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض **"**[2].

فهناك من عرفه بأنه :**"** اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح بين الحربين العالمتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري و تنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع قوة خارجية في ذلك الإقليم ، وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب ، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليمين جانب آخر ، وحماية الوضع القائم من جانب آخر **"** [3].

---

[1] رياض حمدوش ، " تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية " ، **مداخلة في الملتقى الدولي** ، " الجزائر والأمن في المتوسط " واقع وأفاق ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب والدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، 29 – 30 أفريل 2008 ، ص 271.

[2] BarryBuzzan ,"**people state and fear:the national security problem in international relations** ",Londoon : Wheatsheaf books,1982 , p 05.

[3] حامد ربيع ، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** ، مصر : دار الموقف العربيين ، 1984، ص 38.

أما **مدحت أيوب** فعرفه على أنه :" اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها "[1].

أما **الدكتور حامد ربيع** يعرف الأمن الاقليمي بأنه :"اصطلاح أكثر حداثة برزبشكل واضح مابين الحربين العالمتين ، ليعبرعن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الاقليم الى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الاقليم ، وجوهر تلك السياسة هوالتبعية الاقليمية من جانب ، والتصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب آخر ، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث [2]، كما يعرف الأمن الاقليمي ايضا على أنه :" اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف ، وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها "، ويراه آخرون على أنه :" سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الاقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الاقليم "، فالأمن الاقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد ، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب ، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام [3].

إن المفهوم الاقليمي للأمن قد أخذ يكتسب بعض الوجود من خلال الزيادة في عدد المنظمات الاقليمية ، وقد لعب قيام بعض منظمات الأمن الاقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات ، عزز من مكانة مفهوم الأمن الاقليمي وحسن فرض التعاون بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة ، إن تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الاقليمية للأمن ساهم في المساعدة على زيادة العلاقة بين الأمن الاقليمي والأمن القومي وتقسيم العالم

[1] مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي** ، مصر : مركز البحوث العربية ، 2003 ، ص 53.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق** ، ص 19.

[3] **المرجع نفسه**، ص 19.

إلى أقاليم تعنى بشؤون الأمن في كل اقليم وكمثال على ذلك العلاقة التعاونية بين مجلس الأمن وحلف الناتو كآلية عالمية وآلية توصف بأنها اقليمية للأمن [1].

بناءا على التعريفات المذكورة فإن الأمن الاقليمي يعمل على تحقيق أمن مجموعة من الدول من خلال بنى ترمي لغرس الثقة بين أطراف النظام الاقليمي التي تدخل في ترتيبات أمنية اقليمية بإرادتها عندما تتأكد أن أهدافها ستتفق من خلال هذا التعاون الاقليمي ، كما يعتبر الأمن الاقليمي من بين المفاهيم التي تمحورت على التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة ، فاتسع ليشمل الى جانب أبعاده العسكرية المتضمنة في المفهوم على الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

المطلب الثاني: مفهوم التهديدات غير التقليدية.

تشكل التهديدات غير التقليدية تحديا متزايدا لأمن الدول في القرن الحادي والعشرين ، حيث تختلف جدريا عن التهديدات العسكرية التقليدية التي تتمثل في الحروب بين الجيوش النظامية، فهناك عوامل أخرى أصبحت تصنف ضمن تهديدات الأمن الوطني بشكل متزايد ، وهي تهديدات تتعلق بالأمن المجتمعي ، كانتشار الأمراض المعدية العابرة للحدود (انفلونزا الخنازير **2009**) والحوادث الطبيعية (مثل الأعاصير ، الزلازل المسببة للفيضانات ، تسونامي وتقلبات المناخ والجفاف ....الخ)، وتؤثر هذه الظروف الطبيعية على الفيزياء الطبيعية للدولة ديموغرافيا ،التي يمكن أن تؤدي إلى تمزق في البنيات السياسية والاقتصادية بشكل حاد ، كأن يصبح ثلث سكان الدولة مشردين أو تحت الأنقاض .

تنظر الدول لمثل هذه الظروف على أنها تهديدات لأمنها الوطني من ناحية أنها تضعف موقعها في ميزان القوى الاقليمية خاصة تلك الدول التي تعيش تحت منافسة اقليمية حادة مثل: الهند ، باكستان ، إيران واسرائيل[2]، هذا بالإضافة للعديد من التغيرات الأخرى والتي تصنف ضمن التهديدات التقليدية ، كالإرهاب بشتى أنواعه ، الجريمة المنظمة (تجارة الأسلحة ، تجارة المخدرات ، تجارة النساء والأطفال ،

[1] مصطفى علوي، " الأمن الاقليمي بين الأمن القومي والأمن العالمي " ، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية** ، العدد 4 ، 2005.

[2] عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 282.

التهريب ، تبييض الأموال ، الهجرة غير الشرعية ... الخ)، ولكل منها تأثيراته بصفة معتبرة على مفهوم الأمن [1].

وعليه يستوجب التطرق لموضوع التهديدات الأمنية غير التقليدية والتطرق لتعريف مفهوم التهديد **(Threat)** ، لقد برزت تهديدات وتحديات أمنية جديدة على غرار ما كان سابقا أي قبل زوال نظام الثنائية القطبية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر بالتحديد ، إذ عرف العالم ظهور فئة جديدة من التهديدات ولعل سرعة الانتشار من أهم سماتها وتفاقم تأثيرها ، ذلك أنها ليست بالجديدة كليا فقد كانت موجودة سابقا.

- **مفهوم التهديد** : هو حالة من القلق اتجاه مجموعة من المشاكل المباشرة ، التي تمس أمن واستقرار المجتمع وكيان الدولة ، في اللغة الانجليزية **(Threat)**[2].
- **التهديد بالمعنى الاستراتيجي** : " بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري...، فلدراسة التهديدات ينبغي التمييز بين عدد من العناصر بدءا بمستوى التحليل للتهديد ، فردي وجماعي و إقليمي ، مرورا بمصادر التهديد (داخلي ، خارجي) ...، وطبيعة مصادر التهديدات [3].

لقد أدى التوسع في مضامين الأمن إلى ظهور مجموعة من التهديدات الجديدة أو التهديدات العابرة أو تهديدات غير عسكرية التي تشترك في قاسم واحد وهو صفة عبر الوطنية ، حيث تلتقي التهديدات الجديدة والتقليدية في صفة **" التهديد "** الذي يشير إلى مفهوم أفعال تحمل خطرا تهدد القيم المركزية وتحتم العقاب [4].

---

[1] جمال الدين بوشقرة ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الافريقي ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013، ص 29.

[2] عادل جارش ، " تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري " ، **المركز الديمقراطي العربي** ، دون مكان النشر ، 23/ 04 / 2015 ، ص 4.

[3] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق** ، ص 28.

[4] **المكان نفسه**

- يمكن تصنيف التهديدات الأمنية الجديدة إلى عدة أنواع :
  - حسب الحيز الجغرافي : تهديدات محلية /تهديدات عبر وطنية أو عالمية
  - حسب درجة الخطر: أقل تهديد /تهديد خطير /تهديد محدد

- **تعريف التهديدات غير التقليدية :**

بأنها تلك التي لا تتوافق مع النماذج الكلاسيكية للحروب ، بل تتميز بأنها غير ملموسة في كثير من الأحيان وعابرة للحدود ، وتستهدف البنى التحتية الحيوية والمجتمعات بشكل مباشر ، من بين أبرز أنواع هذه التهديدات ، التهديدات السيبيرانية التي تشمل الهجمات الالكترونية على الأنظمة الحكومية والبنية التحتية الحيوية مثل الطاقة والاتصالات ، هذه الهجمات يمكن أن تشل دولا بأكملها دون الحاجة الى قوات عسكرية تقليدية، إلى جانب التهديدات السيبرانية يبرز الإرهاب الدولي كأحد أخطر التهديدات غير التقليدية ، فالإرهاب لا يعترف بالحدود الجغرافية ، ويعتمد على شبكات معقدة تمتد عبر دول متعددة ، مما يجعل مواجهته أكثر تعقيدا من الحروب التقليدية ، بالإضافة إلى ذلك تشكل التهديدات البيئية مثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية تحديا كبيرا للأمن القومي ، فالتغير المناخي يؤدي الى زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والتي تتطلب تدخلات عسكرية لانقاد المدنيين وإدارة الازمات ، كما أن الأمراض المعدية والأوبئة تعد من التحديات التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول[1].

تتميز التهديدات الأمنية التقليدية بجملة من الخصائص المشتركة تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

- هي تهديدات لا قطرية وعابرة للحدود ، فهي غير محصورة أو محددة جغرافيا أو اقليميا ، فهي أعطت بعدا عالميا للتهديدات الأمنية وزادت من قوة روابط الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول؛
- هي تهديدات من طبيعة غير عسكرية ، وعرفت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وهددت بالأساس الأول الدول الغربية التي زال وتلاشى عنها تقريبا خطر الحروب التقليدية التي تكون بين الدول؛

- حسب النشاط : تهديدات نشطة / تهديدات كامنة
- حسب التنظيم: منظمة / عشوائية
- حسب العنف : تهديدات عنيفة / لا عنيفة
- حسب العقلانية : تهديدات عقلانية كالدول / تهديدات غير عقلانية كالإرهاب

[1] Richard A . Clarke and Robert K ,**Robert Knack ,Cyber War: the next threat to national security and what to do about it** , U.S .A : Harper Collins , 2010.

[2] سليم بوسكين، " التحولات الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010 -2014 "، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 ، ص 75.

- هي تهديدات تصدر من فواعل غيردولاتية أو غير حكومية ، مما يصعب تحديد مصادرها وسبل مواجهتها والتصدي لها ؛
- هي تهديدات لها تأثير على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (العالم ،الأقاليم ،الدول ، المجتمعات ، الأفراد)؛
- هي تهديدات مرتبطة بالجنوب أي آتية منه ،بعد زوال الخطر القادم من الشرق ، وهذا ما يقود إلى القول بأن التهديدات أثناء الثنائية القطبية استمرت بعد نهاية الحرب الباردة، انما اتجاهه هو الذي تغير ، فبعد أن كان أثناء الحرب الباردة " شرق –غرب" ، فإنه أصبح فيما بعد ها " شمال – جنوب " ؛
- هي تهديدات تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا ، التهديد يكون معرفا ويلحق ضررا مباشرا أما الخطر يكون ضبابيا ومبهما وملتبسا ، وغير قابل للقياس ومشكوك فيه.

المطلب الثالث : العلاقة بين الجريمة المنظمة والأمن الاقليمي.

أدت التحولات الدولية الى التغيير في طبيعة التهديدات الأمنية واتسعت بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على الصراع بين الدول ، حيث ظهرت تهديدات جديدة لمسألة الأمن من بينها الجريمة المنظمة والتي تتسم بكونها تتجاوز حدود الدول ، فالتطور الذي طال التهديدات الأمنية التي لم تعد مرتبطة فقط بالقوة الصلبة ولا بالفواعل الرسمية حتى إنها مجهولة الهوية أحيانا ، الأمر الذي تملي مواجهته والتصدي له تحديث آليات أكثر مواءمة لا يمكن أن تتبلور وتأتي في إطار منفرد مع للدول في أي اقليم كان ، وهو ما أدى إلى ظهور مفاهيم أمنية جديدة كالأمن المتكامل ، الأمن التعاوني ،الأمن المتبادل .....الخ ، وهي مفاهيم كلها تعزز دور المدخل الاقليمي في ردع التهديدات الأمنية وخاصة الجريمة المنظمة ، حيث يتداخل المدخل الاقليمي مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة عندما يركز على منطقة معينة ، وبالتالي تكون الاحاطة بجميع المشكلات الأمنية ، وهو ما زاد من أهمية الدراسات المتعلقة بالأقاليم والتي عرفت بالحلول الاقليمية لمشكلات الأمن [1].

أصبحت مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تشكل هاجسا بالنسبة للدول ، فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها صيانة وتكريس أمنها بمفردها لعدة متغيرات داخلية وخارجية من بينها تكلفة الأعباء

[1] كيبلز أليسون و أندرو كوتي، **التعاون الأمني الاقليمي في أوائل القرن 21 في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، (ترجمة حسن حسني و أخرون) ، لبنان : مركز الوحدة العربية ، 2006 ، ص 175 .

الكبيرة للحفاظ على الأمن بمعنى الحديث ، فتعقد المسألة الأمنية واتساع رقعتها الجغرافية ربط أمن الدول بدرجة أمن واســتقرار دول الجوار ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بشــبكة الأمن ، بمعنى أن الدولة تتأثر سلبا وإيجابا بدرجة الاستقرار الأمني في اقليمها ، وذلك راجع إلى اقامة وعولمة التهديدات غير التقليدية ، فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية لوحدها ما يدفعها لتنظيم نفســـها اقليميا ، حيث أن الدول التي تنتمي لنفس المنطقة الإقليمية تتقاســـم كثيرا من الاهتمامات الأمنية التي تجبرها على تبني تعاون إقليمي للتعامل مع مختلف المظاهر الأمنية[1].

فالعلاقة بين الجريمة المنظمة والأمن الاقليمي تبرز من خلال التأثرات الســلبية التي تخلفها الأنشــطة الاجرامية على اســتقرار الدول ، إذ تؤدي إلى اضــعاف مؤســســات الدولة ، وتهدد أمن الحدود ، وتعزيز انتشار العنف والجماعات المسلحة ، فضلا عن عرقلة جهود التنمية والتعاون بين الدول ، كما أن الطبيعة العابرة للحدود للجريمة المنظمة جعلت مواجهتها تتجاوز القدرات الوطنية للدول ، مما فرض ضــرورة تبني آليات التنسيق والتعاون الأمني الاقليمي.

[1] كيبلز أليسون و أندرو كوتي ، **مرجع سابق** ، ص 75.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرضـــنا لمختلف التعاريف اللغوية والاصـــطلاحية لمفهوم الجريمة المنظمة يمكن القول أن تعدد المفاهيم وعدم وجود إجماع بين الباحثين راجع إلى اختلاف زوايا النظر التي ينظر منها كل باحث ، حيث أنه تم عرض مختلف التعريفات اللغوية والفقهية والقانونية للجريمة المنظمة ، ســـواء من منظور الفقهاء أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والانتربول والاتحاد الأوربي ، مع التأكيد على صـعوبة وضـع تعريف موحد لها بسـبب تعدد أشـكالها وأنشـطتها ، ويركز الفصـــل كذلك على أهم خصـــائص الجريمة المنظمة مثل العمل الجماعي المنظم ، الســـرية ، الاحترافية ، تجاوز الحدود الوطنية ، والســـعي لتحقيق الربح بأســـاليب غير مشـــروعة ، إضـــافة إلى ذلك يســـتعرض أبرز أنواع الجريمة المنظمة والمتمثلة في الاتجار بالمخدرات والأســـلحة والبشـــر لما تشـــكله من تهديد مباشـــر على أمن الأفراد والدول، كما عرف الفصـــــل الأمن الاقليمي والتهديدات غير التقليدية باعتبارها تهديدات عابرة للحدود وغير عســـــكرية وفي الأخير تم التوصـــــل الى العلاقة الوثيقة بين الجريمة المنظمة والأمن الاقليمي مؤكدا أن الجريمة المنظمة أصـبحت تمثل تحديا كبير للأمن الاقليمي كونها تضـعف سيادة الدول وتخترق الحدود مما يستدعي تبني مقاربات أمنية وتنسيق اقليمي لمواجهتها وحماية استقرار المنطقة.

الفصل الثاني

السياسات الأمنية في الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة

تمهيد:

يقصد بالسياسة الأمنية أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع الواحد أو المجتمعات بصفة مشتركة عن طريق ممثليهم لمعالجة مشكلة أمنية في إطار تحقيق مصلحة عامة لكافة المجتمع و الأفراد أو لفئة محدودة منه تعرف باختصار بأنها : " حزمة القرارات التي تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام "[1]، كما عرفها مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية بأنها : " الدفاع ضد أي شكل من أشكال القمع السياسي للحفاظ على الأمن في إطار كيان اجتماعي يحترم الحقوق الانسانية".

إن تحديد مفهوم الأمن وطبيعة السياسة الأمنية للدول يعود لعدة منطلقات ، فلكل دولة سياستها الأمنية الخاصة المنبثقة من معتقداتها وبيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، وبالأساس من عقيدتها الأمنية الخاصة ، وهنا تختلف السياسة الأمنية من دولة لأخرى ، فنجدها تعني عند بعض الدول السياسة الدفاعية ، بينما تعني عند دول أخرى كل ما يشمل القضايا الأمنية أو يرتبط بها مهما كان دقيقا ، حتى ما تعرفه الدولة على أنه موضوع أمني، وهنا تلعب الأمننة دورها في اتساع السياسة الأمنية من منطلق كلما كانت القضايا الأمنية أكثر كلما كانت السياسة الأمنية أوسع ، وتشتغل السياسة الأمنية على مستويين مترابطين [2]:

مستوى داخلي يعمل على تعبئة كل الطاقات لتجنيب الدولة كل ما من شأنه الاخلال بالأمن الوطني من الداخل ، ويكون ذلك بتبني سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تنمي الاحساس بالانتماء وتعزز الولاء للدولة ومؤسساتها ، وكذلك من خلال السياسات الأمنية الرامية لمحاربة كل الأخطار الأمنية الداخلية ، كالجريمة والإرهاب الداخلي ، والعنف وغيرها من مظاهر الاخلال بالنظام العام.

أما المستوى الثاني فهو المستوى الخارجي ، ويتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن بها أمن حدودها ، وتحقيق مصالحها سواء على المستوى الاقتصادي أو الدبلوماسي ، أو حتى العسكري.

مما سبق يمكن القول أن السياسة الأمنية للدولة هي محاولة وضع أجندة فعلية للعقيدة الأمنية ، تقوم الدولة من خلالها بتطبيق تصوراتها النظرية لمتطلبات أمنها على شكل استراتيجيات أمنية ، تحتوي فيها على استراتيجيات عسكرية تنم عن عقيدتها العسكرية .

---

[1] مارغريت بورت و إليزابث مكاون، **مرجع سابق** ، ص 453.

[2] الياس قسايسية، " التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الاقليمية الراهنة – الارهاب والجريمة المنظمة "، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015 ، ص 96 – 97.

وسيعالج هذا الفصل السياسات الأمنية والقانونية في مواجهة الجريمة المنظمة ، تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول الاطار القانوني لهذه المكافحة من خلال استعراض التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتقييم فاعلية هذا الاطار ، ثم تناولنا في المبحث الثاني الاطار المؤسسي والسياسات الأمنية المعتمدة مع التركيز على استراتيجيات الأجهزة الأمنية الجزائرية المعتمدة وآاليات التنسيق بين المؤسسات الأمنية لضمان استجابة وطنية متكاملة ، و أخيرا المبحث الثالث الذي سلط الضوء على آفاق بناء هذه السياسات في ظل مجموعة من التحديات الجغرافية ، الأمنية ، التنظيمية وصولا الى التحديات الاقليمية والدولية .

المبحث الأول: الإطار القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة.

يمثل الاطار القانوني حجر الزاوية في الاستراتيجية الوطنية الشاملة التي تبنتها الدولة الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، ففي ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي شهدتها المنطقة الاقليمية ، لم يعد الفعل الاجرامي مجرد خرق للقوانين المحلية ، بل تحول الى تهديد بنيوي يستهدف استقرار مؤسسات الدولة وأمنها القومي، ولمكافحة هذا النوع من الجرئم المتميزة عن الجرائم التقليدية وجب التعرض للوصف القانوني لها وتحديد طبيعتها من خلال ماهيتها وطرق مكافحتها ، فالمكافحة غير المباشرة للجريمة المنظمة في القانون الجزائري انبثقت من التصور الذي تبناه المشرع الجزائري من خلال تعزيز الآليات القانونية والقضائية والأمنية للتصدي لها ، وقد نهج المشرع الجزائري نفس النهج الذي سلكه المشرع الفرنسي ، حيث لم ينص على قانون خاص يجرم الأفعال المرتكبة في اطار الجريمة المنظمة ، فقد أبرز المشرع اهتمامه بالجريمة المنظمة وهذا من خلال النص عليها قانونيا ، من هنا يبرز دور التشريعات الوطنية في مكافحة هذه الجريمة، كما حرصت الجزائر على ابرام العديد من الإتفاقيات لمكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية بالإضافة الى المشاركة الفعالة في الاتفاقيات الدولية.

المطلب الأول :التشريعات الوطنية الجزائرية لمكافحة الإجرام المنظم.

إن التطور الذي يشهده العالم في مجال الإتصال والمواصلات نتج عنه تسريع وتيرة الجريمة المنظمة على جميع الأصعدة ، لذا تحتم على الدول بضرورة اعتماد تدابير تشريعية وكذلك الانضمام إلى اتفاقيات دولية لتجريم هذه الأفعال ، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى دور الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة، حيث بذلت الجزائر جهودا في مجال التعاون الدولي وهذا من خلال المصادقة على جملة من

الإتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة ، كما أنها ســـارعت إلى تقنين قواعد خاصـــة توافق هذه الاتفاقيات .

أولا : من خلال التعاون الدولي

لقد بذلت الجزائر جهودا في مجال التعاون الدولي وهذا من خلال المصـادقة على جملة من الاتفاقيات الدولية وذلك لمكافحة الجريمة المنظمة [1]:

- صـــادقت الجزائر بتحفظ على البرتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، ويتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشـخاص ، خاصـة ما يتعلق بالأطفال والنسـاء ، وهذا بموجب مرسوم رقم **417/03**[2]؛
- المصادقة مع التحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة **1988** ، بموجب مرسوم رئاسي **95 / 41 في 01/28 /1995**[3].

سعت الجزائر إلى مكافحة جريمة تبييض الأموال من خلال المصادقة على العديد من الاتفاقيات التي لها صلة بذلك ، ومن بين أهم الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجزائر في هذا المجال نذكر مايلي :

- صـــادقت بتاريخ23/**12**/**2000** على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب المنعقدة في 09/**12**/**1999** بنيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ،المنعقدة في **2000/12/15** ، والمصادق عليها من طرف الجزائر بتاريخ **2002/02/05**؛
- اتفاقية الاتحاد الافريقي للوقاية من الفساد ومكافحته بتاريخ **2003/07/11**؛
- معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي بتاريخ **1999/07/01**.

---

[1] طارق بن التواتي وحمدي لبنى ، " ســبل مكافحة الجريمة المنظمة من المنظور الدولي والوطني " ، **مذكرة ماســتر** في القانون العام ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2021-2022، ص 29.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية ، المرســـوم الرئاســـي رقم 417/03 المؤرخ في 2003/11/09 ، **الجريدة الرسمية ، العدد 69** ، المؤرخة في 2003/11/12.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية ، المرسـوم الرئاسـي رقم 95 / 41 المؤرخ في 28 / 01 / 1995 ، **الجريدة الرسمية ، العدد 7** ، المؤرخة في 15 /02 / 1995.

ثانيا : من خلال التشريعات الوطنية

كان من الضـروري ايجاد آليات لمعالجة الجريمة المنظمة من خلال التشـريعات الوطنية وذلك بخلق استراتيجية تعمل على صدها ، حيث أن هذه الاستراتيجية تنقسم الى قسمين وقائية وعلاجية.

1- التدابير الوقائية:

هي الخطوات السـابقة لمكافحة الجريمة المنظمة ، وتتركز على مجموعة من النقاط تتمثل في التوعية الاجتماعية حول مخاطر هذه الظاهرة ، وكذلك دراسـتها والإلمام بالحالات الاجرامية ومعرفة أسـباب انتشـارها ، واسـتغلال التجارب والخبرات السـابقة ، مع الاهتمام برفع القدرات الاقتصـادية وذلك لقطع الطريق على الجماعات الاجرامية [1]، وتأتي التدابير الوقائية قبل ارتكاب الجريمة حيث توجهها الدولة من خلال مجموعة من التشريعات والآليات تهدف إلى توعية الأشخاص بالأفعال المجرمة والتي يعاقب عليها القانون ، ومن بين هذه التشـريعات ، القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما رقم **01/05** الصـادر سـنة **2005** ، والقانون رقم **17/05** الصـادر سـنة **2005** المتعلق بمكافحة التهريب ، والقانون رقم **01/06** المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الصادر سنة **2006**[2].

1- التدابير العلاجية:

تأتي التدابير العلاجية بعد وقوع الجريمة ، وتتمثل هذه التدابير في اجراءات التحقيق وجمع الأدلة والاستعانة بوسائل متطورة للكشف عن الوسائل الاجرامية ، واتخاذ الاجراء العقابي ، مع مصادرة الأموال الناتجة عن الجريمة المنظمة ، و إصـلاح هذه الفئة الاجرامية وإدماجهم في المجتمع والعمل [3]، بهدف تعزيز دولة القانون الذي هو أحد المحاور الأسـاسـية في برنامج ارسـاء العدالة المسـتقلة الصـلبة ذات المصـداقية الى مواكبة الأوضـاع الداخلية والدولية في اطار التجريم والعقاب و خاصـة تجاوز العشـرية السـوداء التي مرت بها الجزائر والتي تفشـت فيها ظواهر الاجرام ، ورميا الى تحسـين نوعية الخدمات القضـائية وضـمان معالجة سـريعة للقضـايا ومتابعتها تم ارسـاء نظام قانوني وقضـائي فعال يسـتجيب للتطورات والمستجدات المطروحة على الساحتين الوطنية والدولية.

---

[1] غزلان فليج و علاء الدين الأزهاري بن دهقان ، أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الافريقي ودور الجزائر في مكافحتها، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، العدد 2 ، 2020 ، ص 287.

[2] محمد حمودي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وآليات مواجهتها ، **مجلة البحوث والدراسـات القانونية**، العدد 2 ، 2019 ص 89.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 89.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية في إطار محاربة الجريمة المنظمة.

ترتب عن انخراط الجزائر في المنظومة الدولية التزامها بالتصـــديق على عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود وتحقيق مصـلحتها المشـتركة في عدم افلات المجرمين من العقاب كما يعد ابرام هذه الاتفاقيات هو المساهمة بصفة عامة في مكافحة هذه الجرائم العابرة للحدود ، وتتمثل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدول في مكافحة الجرائم العابرة للحدود في [1]:

أولا: الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر وايطاليا في اطار مكافحة الارهاب والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع بالمخدرات :

تســـتند أحكام الاتفاقية إلى تطوير التعاون الثنائي بين الجزائر وايطاليا في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، والاتجار غير المشــروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، فضــلا عن التصــدي للهجرة غير الشــرعية وهذا من خلال تبادل المعلومات حول تقنيات المعلوماتية للجماعات الارهابية وصــولا الى توســع نطاق تبادل المســاعدة بين الأجهزة الأمنية في مجال التعرف على الهوية والبحث عن أشــخاص مرتكبي الجرائم المجرمة بين البلدين ، اضـــافة إلى أن أهداف الاتفاقية تكمن في محاربة الجرائم العابرة للحدود حيث يتم ذلك بتبادل المعلومات عن أهم الجماعات الاجرامية الدولية بالإضافة الى محاولة محاربة تهريب الاسلحة والهجرة غير الشرعية ومحاربة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية،أما عن وسائل التعاون والمساعدة المتبادلة وفقا للاتفاقية فإنها تتمحور حول :

- تكوين رجال الشرطة وذلك عن طريق ترقية التعاون بين أجهزة كلا البلدين ؛
- تعزيز التعاون من خلال تبادل المعارف وتوظيف الوسائل التقنية الحديثة المستعملة في التصدي للجريمة المنظمة .

هذا كما يتم عقد محادثات دورية لمكافحة الارهاب والإجرام المنظم والاتجار غير المشـــروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير المشروعة ، ويترأس هذه المشاورات كل من ممثلي الحكومتين ، قصـــد اعطاء تقدم أكبر للتعاون والتغلب على العراقيل التي تتطلب تســـوية فعالة ، وكذا تقييم النشـــاط المشترى وتحديد الأهداف المرجوة .

[1] بشرى بوحميدة وسعيدة بريكي ، اشكالات الجرائم العابرة للحدود وسبل التعاون الدولي ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، جامعة غرداية ، 2024- 2025، ص 58 .

ثانيا : الاتفاقية الثنائية الجزائرية الفرنسية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود:

تم امضاء هذه الاتفاقية بين وزيري الداخلية الجزائري يزيد زرهوني والفرنسي نيكولا ساركوزي ويتمحور هذا التعاون الذي يغطي **18** مجالا مختلفا يتعلق بالأمن والجريمة بداية من مكافحة الارهاب الى تهريب الأملاك الثقافية والفنية [1].

لاشك أن للاتفاقيات الثنائية الدور الفعال في مكافحة الجريمة المنظمة بشتى أنواعها وهي تتولد نتيجة الحاجة الماسة لها من طرف دولتين تربطهما علاقات قديمة وتاريخية من جهة ومن جهة أخرى تتعلق بحجم التبادل الاقتصادي بينهما من حيث تواجد الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا بكثرة وهناك خطوط جوية مكثفة بين مطارات الدولتين مما يشجع فرضية انتشار الجريمة بين الدولتين في مختلف أشكالها ، لأجل هذا تم امضاء هذه الاتفاقية بتاريخ **25 أكتوبر 2003** بالجزائر وتم المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي **08 /337 المؤرخ في 2008/04/18**[2].

وتنص **المادة الأولى** من الاتفاقية على التعاون بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية في الجوانب المعلوماتية والتقنية في المجال الأمني وذلك من خلال تقديم المساعدة المتبادلة في مختلف الميادين ذات الصلة والتي هي مكافحة الجريمة المنظمة ، مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، مكافحة الارهاب ، مكافحة الاتجار في الأشخاص ، مكافحة الاتجار في الأملاك الثقافية والأعمال الفنية والمسروقة ، مكافحة الغش والتزوير ، مكافحة الهجرة غير المشروعة وتزوير الوثائق المتعلقة بها ، أمن وسائل النقل الجوي والبحري ، مكافحة الغش في مجال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال ، نظام الأمن العمومي ، تدريب الأشخاص ، الشرطة الجوارية والتقنية والعلمية وشرطة الاستعلامات ، المتفجرات والمواد المتعلقة بها ، الاتصالات والمعلوماتية ومكافحة الاجرام المعلوماتي.

من خلال ما سبق ذكره تعتبر الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا مهمة وأساسية وتعتبر كآلية من آليات مكافحة الجرائم العابرة للحدود وقد تعدد نشاط هذا التعاون بين الدولتين ليشمل مختلف أنواع التعاون وبشتى ميادينه.

---

[1] ثورية بوصلعة ، السياسة الأمنية وأهميتها في مكافحة الجريمة ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية** ، العدد 18 ، 2017 ، ص 235- 246.

[2] **المرسوم الرئاسي الفرنسي 08 /337** المؤرخ في **2008/04/18**.

ثالثا :الاتفاقية الثنائية الجزائرية الاســـبانية للتعاون القضـــائي في المجال الجنائي لمحاربة الجريمة المنظمة وجريمة تبييض الأموال والإرهاب:

وقد تم التصـديق عليها بناءا على المرسـوم الرئاسـي الجزائري **23/04** المؤرخ في **2004/02/27** ، بعدما تم الامضاء عليها من طرف ممثلي البلدين بمدريد في **2002/10/07**[1].

المطلب الثالث: تقييم الاطار القانوني.

إن الجزائر كغيرها من الدول صـــادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وقامت بإسـقاط أغلب أحكامها على قوانينها الداخلية ، في محاولة جادة منها على وضـع منظومة تشـريعية جيدة ومستحدثة قائمة على آليات متعددة منها ما هي وقائية ومنها ما هو علاجي [2].

بهدف تعزيز دولة القانون الذي هو أحد المحاور الأساسية في برنامج ارساء العدالة المستقلة الصلبة ذات المصـــداقية إلى مواكبة الأوضـــاع الداخلية والدولية في اطار التجريم والعقاب وخاصـــة بعد تجاوز العشـرية السـوداء التي مرت بها الجزائر والتي تفشـت فيها ظواهر الاجرام ، ورميا الى تحسـين نوعية الخدمات القضـائية وضـمان معالجة سـريعة للقضـايا ومتابعتها تم ارسـاء نظام قانوني وقضـائي فعال يستجيب للتطورات والمستجدات المطروحة على الساحتين الوطنية والدولية .

تم اعداد سبعة وثمانون **(87)** نصا تشريعيا وتنظيميا من بينها قوانين مختلفة المواضيع أهمها محاربة الأشـــكال الجديدة للإجرام لاســـيما مكافحة التهريب والفســـاد وتبييض الأموال والإرهاب والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، بذلك عزز العمل الردعي الوقائي من الجريمة بعدة موارد بشرية ومادية في اطار اصلاح العدالة .

سعت الجزائر كباقي الدول الى تزويد الموظفين المكلفين بمهمة المكافحة من الجريمة المنظمة بأحداث فرض التكوين الخاصة لأعضاء الهيئة القضائية وإعادة هيكلة انشاء محاكم متخصصة في هذه الجرائم [3].

---

[1] شـلبي مختار ، **الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة**، دار هومة للطباعة والنشـر والتوزيع ، 2013 ، ص 232-234.

[2] فاطيمة فيلالي، السياسـة الجنائية لمكافحة الجريمة المنظمة في التشـريع الجزاري ، **مجلة الفكر القانوني والسـياسـي** ، الجلد 09 ، العدد 01 ،2025 ، ص ص 647-664.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية ، مرسـوم رئاسـي رقم 323/07 المؤرخ في 2007/10/23 يتضـمن التصـديق على اتفاقية التعاون القضائي والإعلانات والانابات القضائية وتنفيذ الأحكام وتسليم بين الجمهورية الجزائرية ودولة الامارات العربية المتحدة الموقعة بالجزائر ودولة الامارات العربية المتحدة ، **الجريدة الرســـمية، العدد 67** ، المؤرخة في 24 /2007/10.

أما بخصـوص الموارد المادية فقد زودت الأجهزة المعاونة للعمل القضـائي بمختلف التقنيات المتطورة لمكافحة الجريمة فشـهدت ادراة الجمارك في اطار مكافحة جرائم التهريب أولوية تسـهيل عملية المراقبة لحركة عبور الأموال والسلع والأسلحة والأشخاص ويؤكد من خلال مسعى رئيس الجمهورية منذ سنتين في انشاء المرصد الوطني لمكافحة الفساد والذي يتكون من قضاة وإطارات سابقة في ادراة الجمارك الى جانب ضباط الدرك الوطني.

كما زود المخبر العلمي بشـاطوناف بمختلف الوسـائل التقنية في اجراءات الخبرات العلمية في مجال الحمض النووي وكذا الخبرة الحسـابية الى غير ذلك. لاسـيما أنه تم تكريس التعاون الدولي في اطار مكافحة الجريمة المنظمة عملا بما جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة في هذا المجال فقد تم ابرام عدة اتفاقيات مع العديد من الدول الأوربية والعربية في هذا المجال [1].

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبينت لنا السبل التي اعتمدها المشرع الجزائري في مكافحة الجريمة المنظمة والوصول إلى فعالية أكبر في مكافحة الجريمة المنظمة، وبهذا فقد اعتمدت الجزائر على منظومة تشريعية داخلية صارمة ووقعت على اتفاقيات دولية وإقليمية من أجل وضع إطار قانوني يعاقب ويجرم مرتكبي الجرائم العابرة للحدود.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي والسياسات الأمنية.

يشكل الاطار المؤسسي للسياسة الأمنية في الجزائر الركيزة الصلبة التي تستند اليها الدولة في ممارسة سيادتها ، وهو منظومة متكاملة لا تقتصر على البعد العسكري والأمني فقط بل تمتد لتشمل أدوارا تنسيقية بين مختلف مؤسسات الدولة لمكافحة الجريمة المنظمة ، من جهة أخرى تأتي السياسات الأمنية الجزائرية كترجمة اجرائية لهذه العقيدة المؤسسية ، حيث تميزت بالدينامكية والقدرة على الانتقال من الأمن الداخلي إالى الأمن الاقليمي وتتجلى احترافية هذه السياسات في قدرتها على صياغة استراتيجيات استباقية تعتمد على الموازنة بين المقاربة العسكرية الميدانية والمقاربة الدبلوماسية الوقائية ، حيث قامت الجزائر في اطار تجسيد سياستها الأمنية على أرض الواقع بوضع الأجهزة وتوفير الآليات لتنفيذ التدابير الوطنية المضادة للجريمة العابرة للحدود .

[1] عبد الحفيظ بلحبيب ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، **أطروحة دكتوراة** في الحقوق ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2021-2022 ، ص 29.

المطلب الأول: الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الجريمة المنظمة.

تلعب الاجهزة الأمنية دورا جوهريا في الوقاية من الجريمة المنظمة ، باعتبارها الخط الأول في مواجهة هذا النوع من الاجرام الخطير، وتبرز أهمية هذه الأجهزة في قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها ، والتنسيق بين مختلف الهيئات الوطنية والدولية ، مما يعزز فعالية التدخلات الوقائية ، كما يساهم التنوع في اختصاصات هذه الأجهزة ، خاصة الشرطة والجمارك ، في التصدي المبكر للأنشطة الاجرامية وضمان حماية الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

أولا : الاجهزة الأمنية في الوقاية من الجريمة المنظمة.

تعد الجزائر من الدول الرائدة في مجال المؤسسات ذات الطابع المدني ، فكثيرا ما تستعين بعض الدول بالتجربة الجزائرية نظرا لخبرة هذه المؤسسات ودورها السباق والجلي في مواجهة التحديات الاجرامية ، ومن هذه المؤسسات جهاز الشرطة وجهاز الجمارك[1]:

1- جهاز الشرطة:

تعد المديرية العامة للأمن الوطني الجهاز الأمني صاحب الاختصاص الأصيل في مجال الرقابة على الجريمة بشكل عام ، وهي تقوم بقيادة جهاز الشرطة في الجزائر، من مهامها حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية ، إضافة إلى حماية الأشخاص والممتلكات وكذا التحقيق في الجرائم ومراقبة المعابر البرية والموانئ والمطارات [2].

وقد سجل جهاز الشرطة في الجزائر نتائج مرضية بفضل التواجد الميداني للفرق التابعة له،الأمر الذي سمح له بالتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود والأشكال التي تتخذها ، من خلال ما يزخر به من هياكل لعل أهمها:

- **مركز القيادة والسيطرة للأمن الوطني:** تكمن مهمته في الإشراف على تسيير قاعة العمليات الخاصة المصالح الجهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية: قامت المديرية

[1] سليم بلحاج ، " انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجية مواجهتها" ، **مجلة الأحياء** ، العدد 29 ، 2021 ، ص889-908.

[2] الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية ،" إنشاء مركز القيادة والسيطرة للأمن الوطني"، تم الدخول بتاريخ : 06 /08 / 2020 ، متوفر على الرابط :.-**https://www.dgsn.dz/e** ، تاريخ الاطلاع 04/24 /2026 على الساعة : 14:30.

العامة بكاميرات المراقبة التي تم تنصيبها وتوزيعها على مختلف طرقات وشوارع المدن الكبرى ، قصد تحقيق التغطية الأمنية الشـــاملة في الميدان والتصـــدي للعمليات الإجرامية ، في انتظار تعميمها على مستوى كامل التراب الوطني[1].

- **المصالح الجهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية :** قامت المديرية العامة للأمن الوطني بتعزيز أجهزتها الأمنية بإنشاء مصالح جهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وتتكفل هذه المصـالح بالتنسـيق مابين المصـالح النشـطة في مجال مكافحة المخدرات على مســـتوى أمن الولايات ، كما تقوم بتبادل العلاقات ذات طابع تعاوني وتحسيسي مع مصالح الأمن الأخرى والمؤسسات والهيئات الوطنية المتخصصة ، اضافة الى اجراء الدراســات التحليلية للظاهرة في المناطق التي تنتشــر فيها ، والعمل على تأهيل الكوادر العاملة في هذا الاختصاص[2].
- **المصلحة المركزية للجريمة الإلكترونية:** جاء انشاء هذه المصلحة سنة 2011 استجابة لتحقيق مطلب الأمن المعلوماتي ، والتي كانت عبارة عن فصيلة شكلت النواة الأولى لتشكيل أمني خاص لمحاربة الجريمة الالكترونية على مســـتوى المديرية العامة للأمن الوطني ، ليتم بعدها انشـــاء المصـلحة المركزية لمحاربة الجرائم المتصـلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصـال ، وأضـيفت للهيكل التنظيمي لمديرية الشرطة القضائية في **جانفي 2015** [3].

2- جهاز الجمارك:

يؤدي جهاز الجمارك دورا فعالا في مكافحة الجريمة المنظمة إذ أنها تعمل على مراقبة مشـــروعية العمليات التجارية ومحاربة الجمارك المتعلقة بالجانب الاقتصـــادي ، وهو ما يجعلها من الأجهزة الأمنية

---

[1] المديرية العامة للأمن الوطني ، المصلحة الجهوية لمكافحة المخدرات ، (تم الدخول بتاريخ : 03 /08 /2020 ، متوفر على الموقع التالي : **http://www.police .dz**، تم الاطلاع بتاريخ : 2026/05/01 على الساعة :12:00 .

[2] الموقع الرسـمي للشـرطة الجزائرية ، حصـيلة المصـلحة المركزية للجريمة الإلكترونية ، (تم الذخول بتاريخ 06 /08 /2020) ، متوفر على الرابط التالي:**https://www.algeriepolice.dz** ، تم الإطلاع بتاريخ : 02/05 /2026 ، على الساعة 21:30 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 09 – 143 ، يتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه، مؤرخ في 27 أفريل 2009 ، ، **الجريدة الرسمية ، العدد 26** ، بتاريخ 03 ماي 2009 ، المادة 5 الفقرة 1.

الوطنية التي يمكن التعويل عليها في مجال التصـــدي للجريمة المنظمة التي انتقلت شـــبكاتها الى تنفيذ هجمات مسلحة على فرق الجمارك بالحدود البرية ، كما حدث في تمنراست **سنة 2006** عندما اشتبكت هذه الأخيرة مع مجموعة من المهربين[1].

لذلك انخرطت قيادة الجمارك في تنفيذ الاســتراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة بالتنســيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى على غرار قيادة الدرك الوطني ، بتوقيعهما لبرتوكول اتفاق في **ماي 2008** و أهم ما تضـــمنه ، مقاربة الكفاءات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة على طول الحدود البرية والموانئ والمطارات ، وإنشـاء بنك مشـترك للمعلومات حول رؤوس شـبكات التهريب ، كما شـمل الاتفاق تدريب عناصر الوحدات العاملة بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل والمتوسط ، واستعمال معدات الرؤية الليلية ومعدات عسكرية وأسلحة حديثة أخرى لم يشملها برنامج التدريب في مؤسسات تكوين الجمارك[2].

ثانيا: دور الأجهزة الأمنية العسكرية في مكافحة الجريمة المنظمة:

تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود كتهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري ، وفي ظل موقع الجزائر الجغرافي وشساعة حدودها ، تضطلع الأجهزة العسكرية وعلى رأسـها الجيش الشـعبي الوطني ، الدرك الوطني وحرس الحدود بدور حاسـم يتجاوز الدفاع التقليدي إلى تبني اسـتراتيجية اسـتباقية شـاملة ، ترتكز هذه الاسـتراتيجية على تشـديد الرقابة الميدانية ، وتطوير العمل الاسـتخباراتي لتفكيك شـبكات الاجرام وتجفيف منابعها ، لحماية اسـتقرار البلاد والمنطقة، وتتمثل فيما يلي [3]:

1- جهاز الدرك الوطني :

على الرغم من اعتبار الدرك الوطني قوة عسـكرية مسـلحة ، إلا أنه مدعو إلى القيام بممارسـة مهام الشرطة القضـائية والشرطة العسكرية ، إضـافة الى المهمة الرئيسـية المتمثلة في الدفاع الوطني[4]، وتعتبر مكافحة الجريمة المنظمة والأشـكال التي تتخذها إحدى أهم الأنشـطة التي يقوم بها هذا الجهاز ، إضـافة

---

[1] نبيـل بوبيـة ، المقاربـة الجزائريـة اتجـاه التحـديات الأمنيـة فـي منطقـة الصـحراء الكبـرى ، **رسـالة ماجسـتير** فـي العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010 – 2011 ، ص 155 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 155 – 156.

[3] سليم بلحاج ، **مرجع سابق**، ص 901.

[4] حسـام حريشـان ، 500 جريمة الكترونية في 2015 ، يومية الخبر اليومية ، 12 جانفي 2016 ، ص 5 ، متوفر على الرابط التالي : **https://www.elkhabar.com** ، تم الإطلاع بتاريخ 05/05 /2026 على الساعة 23:00.

إلى جرائم أخرى تتعلق بالمســـاس بالاقتصـــاد الوطني ، ويعول في ذلك على الهياكل التابعة له ، ومن أبرزها:

- **مركز الوقاية من الجرائم المعلوماتية للدرك الوطني** :استحدث هذا الجهاز سنة **2008** ، واعتبر بمثابة مركز توثيق ويعكف هذا المركز على تحليل معطيات وبيانات الجرائم المعلوماتية المرتكبة، وتحديد هوية أصحابها سواء كانوا أشخاصا فرادى أو جماعات ، وهذا كله من أجل تأمين الأنظمة المعلوماتية والحفاظ عليها ، لاسيما تلك المستعملة في المؤسسات الرسمية والبنوك والبيوت ، كما يهدف الى مساعدة باقي الاجهزة الأمنية الأخرى في أداء مهامها[1] .
- **المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام للدرك الوطني**:اســـتحدثت قيادة الدرك الوطني هذه المؤسسة سنة **2009**، و يشكل أداة مستلهمة من الخبرات التطبيقية والتحاليل الحديثة والمدعومة بالتكنولوجيات المناسبة ويهدف الى ترقية البحوث التطبيقية و أساليب التحريات في ميادين علمي الاجرام والأدلة الجنائية على الصـــعيدين الوطني والدولي ، مع ضـــمان المســـاعدة العلمية أثناء القيام بالتحريات المعقدة باســـتخدام مناهج الشـــرطة العلمية والتقنية الرامية الى تجميع وتحليل الأشياء والآثار والوثائق المأخوذة من مسرح الجريمة [2].
- **المصلحة المركزية للتحريات الجنائية** : تم انشاء هذه المصلحة **سنة 2008** ، وتهتم بمكافحة الجرائم الخطيرة عبر كامل التراب الوطني وتتكون من عدة مكاتب ، من ضـــمنها مكتب مكافحة الجرائم الاقتصـــادية والمالية ومكتب مكافحة الارهاب ، اللذان جعلا من تبييض الأموال وتمويل الارهاب أولوية للتصدي لهما ، وإسناد الوحدات الاقليمية في التحقيقات المستعصية عليها[3] .
- **وحدات حرس الحدود** : تعد وحدات حرس الحدود بمثابة الحزام الأمني الأول لحماية التراب الوطني، فهي مدعوة لتأمين الشريط الحدودي ، خاصة المناطق المعزولة والبعيدة عن المراقبة ، وبغرض تعزيز قدراتها على محاولات احباط محاولات المساس بأمن الجزائر واقتصادها ، اتخذت

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي 183/04 المتضمن أحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي ، **الجريدة الرسمية ، العدد 41**، المؤرخ في 27 جوان 2004 ، المادة 04 .

[2] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، **تقرير التقييم المشترك** : مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجزائر ، الجزائر ، ديسمبر 2011 ، ص 55 .

[3] نبيل بوبية ، **مرجع سابق** ، ص 159 – 161.

قيادة الدرك الوطني جملة من الاجراءات تتمثل في تدعيم مختلف الوحدات بالأفراد خصوصا الوحدات المتقدمة ، إلى جانب انشاء مراكز جديدة تتوفر على المرافق الضرورية مكنت من سد الثغرات التي كان المهربون يتخذونها في السابق كممرات آمنة وتهيئة مراكز أخرى على أنقاض المراكز القديمة ، اضافة الى استحداث حواجز دائمة وأخرى مؤقتة في المناطق المعزولة ، كما تدعمت نقاط المراقبة لوحدات حرس الحدود بوحدات الشرطة القضائية ، حيث اسندت لها مهمة التدعيم العملياتي ، بالتنسيق مع المصالح الأخرى كالجمارك وحرس الحدود بوحدات الشرطة القضائية ، حيث أسندت لها مهمة التدعيم العملياتي ، بالتنسيق مع المصالح الأخرى كالجمارك وحراس الشواطئ وقطاع العدالة لمواجهة الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة [1].

- **الجيش الشعبي الوطني:**

إذا كان الأصل أن الجيش الشعبي الوطني يقوم بالعمليات ذات الطابع العسكري التي تدخل في المهمة الكبرى له من خلال رد العدوان الخارجي وأي محاولة داخلية تسعى لتقسيم البلاد ، فإنه يمكن للجيش المساهمة في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية وذلك للاستجابة الى المتطلبات التالية (حماية السكان ونجدتهم ، حفظ الأمن ، مكافحة الإرهاب والتخريب)[2].

لذلك استحدثت قيادة الجيش هيئة سميت **" غرفة العمليات المركزية "** تضم ضباطا من وحدات الاستطلاع السرية التي تلقت تدريبات عالية المستوى في روسيا بين عامي**2006** و **2007** ، يشرف هؤلاء على تسيير **84** وحدة تدخل سرية ، تنتشر على اقليمي الجنوب الغربي على الحدود مع مالي والنيجر ، والجنوب الشرقي الذي يضم حدود تونس وليبيا ، القيام بعمليات حساسة وضرب أهداف مركزة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب .

كما أسندت وزارة الدفاع الوطني ملف مراجعة أمن الحدود الآني إلى القطاع العملياتي الجهوي ببلدية" الدبداب "الحدودية مع " غدامس الليبية " ، تحت اشراف قائد الناحية العسكرية الرابعة ، ويعمل هذا القطاع على اعداد تقارير كل ساعة وربطها بالخط الفوري لوزارة الدفاع ، لتحديث المعلومات ورصد

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 23 فيفيري 2011، يتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية ،**الجريدة الرسمية، العدد 12** بتاريخ 23 فيفيري 2011، المادة 2.

[2] سليم بلحاج ، **مرجع سابق** ، ص 903.

الخطط والإمكانات وتلقي التعليمات لمعالجتها وتنفيذها بأقصى سرعة ، وينصب الاهتمام في ذلك على ملاحقة المهربين و أفراد الجماعات الارهابية لإفشال مخططاتهم داخل العمق الجزائري[1].

زيادة على ذلك أنشأت قيادة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي قيادة وطنية مشتركة سنة **2009** لتنسيق العمليات العسكرية لقيادة عمليات ميدانية في أقصى الجنوب لتنشيط مكافحة شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة بالتعاون والتنسيق مع دول الساحل الافريقي[2].

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية.

تتبنى الجزائر استراتيجيات وطنية شاملة الأبعاد لمكافحة الجريمة المنظمة ، تهدف الى التصدي للتهديدات العابرة للحدود ، وتشمل هذه الاستراتيجيات جوانب تشريعية ، أمنية ، وعملياتية ، كما تعتمد استراتيجيات الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة على نهج شامل يدمج بين تحديث الترسانة القانونية ، وتعزيز القدرات العملياتية للأجهزة الأمنية (مثل المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المنظمة) والتعاون الدولي الوثيق ، تركز الاستراتيجية على محاربة التهريب ، غسيل الأموال ، والاتجار بالمخدرات ، مع ربطها بمكافحة الارهاب وتفعيل آليات الاستعلامات ، كما ترتكز الجزائر في تعاملها الأمني في دائرتها الى مجموعة من القواعد والمرتكزات والتي تنظم تحركاتها وتقوم السياسة الأمنية المتبعة على عدة معايير أهمها احترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها مع تفعيل الدبلوماسية لمعالجة النزاعات في المجموعات العالم وتهديدها لأمن واستقرار الشعوب.

إن الجزائر وإدراكا منها بالنمو المتسارع للجريمة المنظمة وانتشارها في العالم كانت سباقة للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة في **2002** كما صادقت على كل البروتوكولات المكملة لها ، ومصادقتها على هذه الاتفاقية نابع من قناعتها بأنها الآلية الدولية الأنسب التي توفر الأسس القانونية لمحاربة الجريمة المنظمة ، وتعطي الأدوات وتمكن وتسهل التعاون الدولي بهدف معالجة أبعادها وآثارها الخطيرة .

في هذا الاطار عملت على تحسين القدرات الوطنية وتعزيز أجهزة انفاذ القانون المكلفة بمحاربة الجريمة المنظمة مع تكييف المنظومة القانونية بشكل يجمع بين المتطلبات الوطنية والالتزامات الدولية.

---

[1] نبيل بوبية ، **المرجع السابق** ، ص 157.

[2] المرجع نفسه ، ص 158.

1- الآليات القانونية :

إن التطور الحاصل على المستويين الدولي والوطني قد صاحبه ظهور آفات اجتماعية وظواهر خطيرة تدخل في سياق الاجرام المنظم ، من بينها الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، جرائم التهريب والاتجار بالبشر ، تبييض الأموال وجرائم الفساد ، كل هذا استدعى تسخير كل الوسائل من بينها القانونية حيث قام المشرع الجزائري بإصدار العديد من القوانين المكافحة في سبيل مواجهة هذه الجرائم.

نظرا لما اكتسبته الجريمة المنظمة من أهمية ، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يضع إطارا قانونا يجرم ويعاقب مرتكبي هذه الجريمة والجرائم المرتبطة بها على النحو الآتي[1]:

- **الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة التهريب** : حيث جعل المشرع الجزائري من مكافحة التهريب أولوية قصوى تجسدت في صدور الأمر رقم **05- 05** والأمر رقم **06- 05** لعام **2005** ، وقد تضمن هذه النصوص إصلاحات جوهرية شملت تعديل قانون الجمارك ، وتشديد العقوبات عبر إعادة تكييف مخالفات التهريب لتصبح جنحا ، بالإضافة إلى وضع إطار قانوني شامل يتيح ملاحقة الشبكات الاجرامية المتورطة في التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات على المستويين الوطني والدولي ، بما يضمن حماية الأمن القومي ومواجهة الأساليب المتطورة للجريمة المنظمة.
- **الآليات القانونية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات:** انتهج المشرع الجزائري استراتيجية قانونية متدرجة لمكافحة آفة المخدرات ، انتقلت من ادراج العقوبات ضمن نصوص قانون الصحة والمراسيم الدولية إلى مرحلة المؤسسات المتخصصة بإنشاء **" الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها "** بموجب المرسوم التنفيذي **رقم97- 212** ولتحقيق سياسة أكثر شمولا وحزما ، خصص قانون مستقل ومكتمل هو القانون رقم **04- 18** ، الذي جاء في **39** مادة و أربعة فصول ، ليغطي بصرامة كافة المراحل الاجرامية بدءا من الانتاج والترويج وصولا الى الاستهلاك والاتجار غير المشروع ، واضعا بذلك إطارا قانونيا رادعا يحمي الأمن الوطني من تداعيات هذه الجريمة المنظمة.

---

[1] بدر الدين فراحتية ، " الجريمة المنظمة عبر الوطنية قراءة في أطر المكافحة " ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، المجلد 10، العدد 01 ، جوان 2025 ، ص 822 – 839.

- **الآليات القانونية لمكافحة تبييض الأموال** : قامت الجزائر بالتصدي لظاهرة تبييض الأموال باتخاذ القانون رقم **05**-01 المعدل والمتمم بمقتضى الأمر **12- 02** المؤرخ في **13 فيفري 2012** ، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما .

أسندت مهمة الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب طبقا **للمادة 7** من القانون الى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وذلك من خلال التأكد من هوية الزبائن سواء الشخص الطبيعي أو المعنوي ، وتلتزم المؤسسات المصرفية من التأكد من محل المال المشروع , وذلك عن طريق الاستعلام حول مصدر الأموال وهوية المتعاملين الاقتصاديين ، كما أشار القانون الى التعاون القضائي بين الجهات القضائية الجزائرية والجهات الأجنبية في مجالات: التحقيقات والتحريات ، وذلك في إطار احترام الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجزائر مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

- **الآليات القانونية لمكافحة الفساد:**تبلورت لدى المشرع الجزائري استراتيجية وطنية جديدة لمواجهة جريمة الفساد وتجاوز قصور قانون العقوبات ، مما توج بصدور القانون رقم **06- 01** المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته تضمن **74 مادة** ، ولم تقتصر هذه المنظومة على القانون المذكور فحسب بل تعززت بالتكامل مع قوانين خاصة أخرى لمواجهة الرهانات الخطيرة لهذه الجريمة ومن أبرزها قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب **(05- 01)** ، والتشريعات المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال **(96- 22)** ، وقانون القرض والنقد ، بالإضافة الى القانون الأساسي للوظيفة العامة **06-03** مما أوجد إطارا قانونيا ومؤسسيا شاملا.

2- الآليات المؤسسية لمكافحة الجريمة المنظمة.

تعتبر الجزائر من الدول السباقة في المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة، ويظهر ذلك من خلال تجسيد أحكام هذه الاتفاقيات في قوانينها الداخلية ، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء أجهزة إدارية أوكلت إليها هذه المهمة ، لعل أبرزها [1]:

1- المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المنظمة:

أنشأت هذه المصلحة في **31 أكتوبر 2021** بغرض مكافحة الاجرام المنظم بكل أشكاله ، بالتنسيق مع الشركاء الأمنيين خاصة القضاء والاقطاب الجزائية على المستوى الوطني وذلك للمعالجة القضايا التي

[1] بدر الدين فراحتية ، **مرجع سابق** ، ص 833 – 834.

تقتضي المصلحة الوطنية والدولية ، اجراء تحقيقات مشتركة مع المصالح الاجنبية في اطار عمليات ذات الطابع الدولي ، تضم الفرق الآتية:

- **الفرقة المركزية لمكافحة الجرائم المتصلة بالجريمة المنظمة:** والتي تضم فصيلة مكافحة الاتجار بالأشخاص والمهاجرين، فصيلة مكافحة الارهاب والتحريض ، فصيلة الاتجار غير الشرعي بالأسلحة الذخيرة والمواد المتفجرة.
- **فرقة التفويضات القضائية:**وتضم فصيلة تقوم بتوقيف الأشخاص المبحوث عنهم قضائيا وفصيلة تقوم بالانابات القضائية المسندة اليهم من قبل الجهات القضائية.
- **الفرقة المركزية لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية:** حيث تعمل مع جميع المحاكم على مستوى كل ولايات الجمهورية ومع القطب الجزائي المتخصص في قضايا الفساد المالي والاقتصادي ، تقوم بمكافحة كل الجرائم التي تخص الاقتصاد بدءا من مخالفة التشريع الخاص بقانون الصرف وصولا الى جرائم الاختلاس للأموال العمومية.
- **الفرقة المركزية للبحث العملياتي والدعم التقني .**

2- خلية معالجة الاستعلام المالي CTRF:

في اطار مكافحة جريمة تبييض الأموال ، استحدث المشرع الجزائري **" خلية معالجة الاستعلام المالي CTRF"** بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **02- 127** المؤرخ في 07 **أفريل 2002** أي قبل صدور القانون **05- 01** المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما ، وجاء ذلك مباشرة بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، لتؤكد الجزائر من وراء ذلك مدى حزمها في معالجة القضايا المصيرية، لاسيما ما تعلق منها بمكافحة صور الاجرام الحديثة والمستحدثة .

3- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته :

نزولا عند مقتضيات المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بادرت الجزائر بموجب المادة **17** من القانون **06-01** إلى انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بهدف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الفساد كجريمة منظمة ، وتحوز على ضمانات دستورية (المادة **222** من الدستور

الجزائري لعام **2016**) ، والتي حمت أعضاؤها من كل أشكال الضغوط والترهيب والتهديد ، وتتبع مباشرة لرئيس الجمهورية وتقدم تقاريرها السنوية له [1].

4- الديوان الوطني لقمع الفساد :

إن الطابع الوقائي والتحسيسي للهيئة السابقة ، وتأخر مباشرتها لمهامها أعطيا فسحة أخرى لتغول ظاهرة الفساد ، فقام المشرع بإنشاء هيئة أخرى عملياتية أطلق عليها مسمى **" الديوان الوطني لقمع الفساد"** ، بموجب الأمر **10-05** المتمم للقانون **06- 01** ، ويعد الديوان مصلحة عملياتية للشرطة القضائية ، وهو يتبع لوزارة العدل منذ **عام 2014** ، ولم يبدأ في ممارسة مهامه إلا منذ تاريخ **03 مارس 2013** ورغم نص المشرع على تمتعه بالاستقلال في عمله ، فإنه لم يمنحه الشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، بالرغم من الصلاحيات الخطيرة والحساسة التي أنيط بها ، ويحاول الديوان التمركز جهويا من خلال تواجده بالأربع ولايات الكبرى ، وهذا لملاحقة هذا الصنف من الاجرام المنظم على المستوى الوطني[2].

5- الهيئة الوطنية للوقاية من جرائم تكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها:

لقد تم الاقرار تشريعيا بإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال **سنة 2009** ، وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تؤدي هذه الهيئة المهام المنوطة بها تحت رقابة السلطة القضائية طبقا لأحكام التشريع الجاري به العمل ، لاسيما قانون الاجراءات الجزائية والقانون رقم **09- 04** المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتهما [3]، تصب وظيفتها على اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتهما ، اضافة الى جمع المعلومات ودعم الخبرات

---

[1] شهيدة قادة ، " التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد :إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه "، دار حمد بن خليفة للنشر: **مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد** ،العدد 01 ، 2019 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 05 أوت 2009 ، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها ، **الجريدة الرسمية ، العدد 47** ، بتاريخ 16 أوت 2009 ، المادة 13.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 15- 261 مؤرخ في 07 أكتوبر 2015 ، يحدد تشكيلة وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها ، **الجريدة الرسمية ، العدد 53** ، بتاريخ 8 أكتوبر 2015 ، المادتان 2 ،4.

القضـائية وتجميع وتسـجيل وحفظ المعطيات الرقمية وتحديد مصـدرها ومسـارها من أجل اسـتعمالها في الاجراءات القضـائية كما تسـهم في تنفيذ طلبات المسـاعدة الصـادرة عن البلدان الاجنبية وتطوير تبادل المعلومات والتعاون على المستوى الدولي في مجال اختصاصها [1].

6- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها:

يعتبر الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها : من أهم الأجهزة الوطنية اختصـاصـا في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، أنشـــئ بمقتضـــى المرســـوم التنفيذي رقم **97 -212** المؤرخ في **09 جوان1997**[2]، ذلك أنه يتكفل بإعداد الاسـتراتيجية الوطنية في هذا المجال ، وبهذه الصـفة يكلف بمركزة وجمع المعلومات التي من شـأنها أن تسـهل البحث عن التداول غير المشـروع عن المخدرات وقمعه ، وتحليل الاتجاهات والمؤشرات وتقويم النتائج قصد مساعدة السلطات العمومية في اتخاذ القرارات المناسبة في مجال الوقاية من هذه الآفة ، كما أسندت له مهمة إعداد المخطط التوجيهي والمصادقة عليه في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية ، إضافة الى ترقية وتدعيم التعاون الجهوي والدولي في إطار المؤسسات الدولية المعنية بما يخدم مصالح كل الشعوب دون تمييز [3].

7- الديوان الوطني لمكافحة التهريب :

في إطار تدعيم الآلية المؤسـسـية لمكافحة الجريمة المنظمة ، تم إنشـاء هيئة وطنية مكلفة بمكافحة التهريب ، سميت بالديوان الوطني لمكافحة التهريب بمقتضى الأمر رقم **05- 06** وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشـخصـية المعنوية والاسـتقلال المالي [4]، يتولى في ذلك إعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التهريب والوقاية منه ، من خلال جمع المعلومات ذات الصـــلة بظاهرة التهريب ، تنســيق نشــاطات مختلف المتدخلين في مجال الوقاية من التهريب ومكافحته ، كما يقوم الديوان باقتراح

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 97 – 212 المؤرخ في 09 جوان 1997 يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانه ، **الجريدة الرسمية** ، **العدد 41** ، بتاريخ 15 جوان 1997 ، المادة 02.

[2] نورة حشـاني ، المخدرات في ظل التشـريع الجزائري ودور قطاع العدالة في محاربة هذه الآفة ، **نشـرة القضـاة** ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، **العدد 54** ، 1998 ، ص 65.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية ، الأمر رقم 05 – 06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، **الجريدة الرسمية** ، **العدد 47** ، بتاريخ 19 جويلية 2006 ، ص 8.

[4] الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشـــعبية ، الأمـــر رقـــم 05 – 06 المـــؤرخ فـــي 23 أوت 2005 المتعلـــق بمكافحة التهريب ، **مرجع سابق**، ص 9.

تدابير لترقية وتطوير التعاون الدولي في هذا المجال ، إضـــافة إلى التقييم الدوري للآليات القانونية والإجراءات الإدارية المعمول بها في إطار مكافحة جريمة التهريب [1].

كما نص الأمر أعلاه على إنشاء لجان على مستوى الولايات تحت سلطة الولاة سميت بـــ **" اللجان المحلية لمكافحة التهريب "** ، تعمل على تنسيق نشاطات مختلف المصالح المكلفة بمكافحة التهريب ، ويكون إنشاؤها عند الاقتضاء[2].

8- اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته:

تم إنشاء هذه اللجنة بمقتضى المرسوم الرئاسي **16 – 249** المؤرخ في **26 سبتمبر 2016** ، تكلف بصورة رئيسة بوضع سياسة وطنية وخطة عمل في مجال الوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية الضحايا[3]، من خلال التنسيق مع الجهات المختصة ، ويكون لها في سبيل ذلك القيام بتنفيذ السياسة الوطنية وخطة عمل وضمان متابعتهما بما يتوافق مع الالتزامات الدولية الناشئة في هذا الشأن ، كما تقترح اللجنة مراجعة للتشريع ذي الصلة عبر ضمان مطابقته مع الالتزامات الدولية في هذا الشأن ، إضافة الى تعزيز التشاور والتعاون وتبادل المعلومات مع الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية الناشطة في هذا المجال ، فضلا عن إنشاء موقع الكتروني خاص باللجنة بغرض نشر المعلومات والدراسات والبحوث ذات الصلة للرأي العام[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 26 – 287 المؤرخ في 26 أوت 2006 ، المحدد لتشكيلة اللجنة المحلية لمكافحة التهريب ومهامها ، **الجريدة الرسمية ، العدد 53** ،2006 ، ص12– 13.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 16 – 249 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 2016 ، يتضمن انشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته وتنظيمها وسيرها ، **الجريدة الرسمية، العدد 57** ، بتاريخ 28 سبتمبر 2016 ، ص 14.

[3] **المرجع نفسه** ، ص15 – 16.

[4] نبيل بوبية ، **مرجع سابق** ، ص 155.

خلاصة الفصل الثاني:

تضمن الفصل الثاني السياسات الأمنية التي اعتمدتها الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة ، من خلال التركيز على الاطار القانوني والمؤسساتي والاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة هذا النوع من الجرائم العابرة للحدود ، فقد سعت الجزائر إلى تطوير سياسة أمنية شاملة ومتكيفة مع التحديات الداخلية والإقليمية، تقوم على تحديث التشريعات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي حيث صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الارهاب ، الاتجار بالبشر ، المخدرات ، تبييض الأموال والفساد ، كما أصدرت قوانين وطنية تهدف إلى الوقاية من هذه الجرائم ومعالجتها عبر تدابير علاجية ووقائية ، كما أبرز الفصل الدور المحوري للأجهزة الأمنية الجزائرية مثل الشرطة ، الدرك الوطني ، الجمارك والجيش الشعبي الوطني في التصدي للجريمة المنظمة من خلال تعزيز التنسيق الأمني ، حماية الحدود ، مكافحة التهريب والجرائم المعلوماتية ، وتوظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة ، إضافة إلى ذلك ركزت الجزائر على التعاون الثنائي الدولي مع عدة دول مثل فرنسا ، إيطاليا واسبانيا من أجل تبادل المعلومات والخبرات وتطوير آليات مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، ويخلص الفصل إلى أن السياسة الأمنية الجزائرية تعتمد على مقاربة شاملة تجمع بين الردع القانوني ، العمل الميداني والتعاون الدولي بهدف حماية الأمن الوطني وتعزيز الاستقرار الداخلي والإقليمي .

الفصل الثالث

دور مكافحة الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الإقليمي

(الأمن الحدودي)

تمهيد:

شكل الأمن الحدودي أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الأمن الاقليمي خاصة في ظل التزايد المستمر لتهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وما تفرضه من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية على الدول ، فقد أصبحت شبكات التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر ، إلى جانب الجرائم المرتبطة بتبييض الأموال والإرهاب ، تستغل هشاشة الحدود واتساعها من أجل توسيع أنشطتها غير المشروعة ، الأمر الذي جعل من مكافحة الجريمة المنظمة ضرورة حتمية للحفاظ على استقرار الدول وضمان أمنها الإقليمي ، وفي هذا السياق تبدل الجزائر جهودا كبيرة لتعزيز أمنها الحدودي من خلال اعتماد مقاربات أمنية متكاملة تجمع بين التشريعات القانونية ، التنسيق بين الأجهزة الأمنية ، وتطوير آليات التعاون الاقليمي والدولي لمواجهة مختلف التهديدات العابرة للحدود.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة دور مكافحة الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الاقليمي من خلال التركيز على الأمن الحدودي باعتباره خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية ، كما يتناول الفصل أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تأمين حدودها ، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض دول الجوار ، إضافة إلى ابراز مختلف الاستراتيجيات والآليات المعتمدة لتعزيز الرقابة الحدودية والتصدي لشبكات الجريمة المنظمة ، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث يتناول المبحث الأول واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي ، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة دور الجزائر المحوري في تعزيز التعاون الاقليمي داخل المنطقة ومحاربة الجريمة المنظمة ، أما المبحث الثالث فيسلط الضوء على آفاق تعزيز التعاون الأمني الاقليمي والدولي وتبني استراتيجيات أمنية حديثة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المبحث الأول: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

تعتبر الجريمة المنظمة من التهديدات اللاتماثلية التي تهدد الأمن والسلم في إفريقيا وبخاصة منطقة الساحل ومنطقة جنوب الصحراء ، وهذا نتيجة لترابط أشكال الجريمة المنظمة ببعضها البعض ، مما جعل دول المنطقة والدول المجاورة لها تعتبرها كتهديد أمني لابد من مكافحته ، لذلك سنحاولبيان أسباب الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية ، وكذا أشكالها وانعكاساتها على أمن تلك المنطقة ، وبيان آليات ومبادرات مكافحتها.

لقد تعددت المصطلحات والمسميات والمفاهيم التي أطلقت على منطقة الساحل إذ تعد بمثابة مفتاح دلالي للمهتمين بشؤونه في المنطقة ، فالمتتبع لتاريخها ، يجد لها عدة تسميات منها : **الصحراء الكبرى ، الساحل الإفريقي ، الساحل الصحراوي** [1].

كما يعرف بأنه ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في شرق البلاد لتغطي مساحة **3053200 كيلومتر مربع** أو الحزام الذي يربط أو يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يضم كل من التشاد ، النيجر ، مالي ، الجزائر، ودون أن ننسى ليبيا [2].

وكثيرا مايتم لحسابات جيو– اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ، نيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر.

---

[1] حشاني أحمد ، " الأمن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي" ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات دبلوماسية ، 2014 – 2015 ، ص 27.

[2] سعاد معلاوي ، التطورات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري : 2011 – 2016 ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية ، تخصص : إدارة النزاعات الدولية ، 2017، ص ي .

خريطة رقم (01) توضح دول منطقة الساحل



المصدر: https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A/

تمثل الخريطة دول الساحل الافريقي التي تمتد في شريط عرضي جنوب الصحراء الكبرى ، وتشمل أساسا موريتانيا ، مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو ، تشاد والسودان ، أقصى جنوب الجزائر ، إضافة إلى مناطق من بعض الدول المجاورة ، حيث تكتسب هذه المنطقة أهمية أمنية بالغة كونها تمثل العمق الاستراتيجي المباشر للأمن الوطني لدول شمال افريقيا ، ولاسيما الجزائر ، نظرا للحدود البرية الشاسعة والمشتركة بينهما ، تعاني هذه الرقعة الجغرافية من هشاشة أمنية وسياسية كبيرة نتيجة لتنامي نشاط الجماعات الإرهابية ، وتصاعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود كتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية ، فضلا عن الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية في دول كالسودان ومالي والنيجر .

المطلب الأول : أنماط الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي والصحراء الكبرى.

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية المنتشرة في منطقة الساحل الافريقي والمغرب العربي بمختلف أشكالها وأنواعها من تهريب الأموال ، تهريب الأسلحة والسجائر، بالإضافة لذلك تشهد دول الساحل والحدود الجزائرية المغربية استفحال ظاهرة خطيرة وهي تجارة المخدرات التي تشهد نموا متسارعا في الآونة الأخيرة بعد تحول منطقة الساحل إلى منطقة عبور للمخدرات الصلبة مثل الكوكايين ، الهروين، ....الخ من أمريكا اللاتنية إلى أوربا عبر إفريقيا ثم الساحل الافريقي وعبر دول المغرب العربي أدت الاضطرابات الأمنية وانعدام الاستقرار السياسي التي تعاني منه الدول المحيطة جنوبا بالجزائر من سبب الفشل الدولاتي ، وكثرة الصراعات المسلحة والنزاعات العرقية بين أقاليم دول المنطقة وهو الأمر

الذي جعل من الجزائر تتأثر بالتهديدات الواقعة لجوارها الاقليمي ، وهو ما انعكس سلبا على الأمن القومي الجزائري[1]، ومن بين انماط وأنشـطة جماعات الجريمة المنظمة في السـاحل الافريقي والمغرب العربي ما يلي[2]:

- **الاتجار غير المشروع بالمخدرات:**

تعد ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشـكلة عالمية ، إذ لا يكاد يخلو مجتمع من آثارها السـلبية حيث أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشـارها والتوعية بأضـرارها وعلاج المدمنين عليها تكلف سـنويا أكثر من **120 مليار دولار** ، فحسـب تقرير الأمم المتحدة لعام **2000** فإن تجارة المخدرات تمثل ما نسبته **8 %** من مجموع التجارة العالمية كما أن الاتجار في شـتى أصـنافها تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الاقتصاد ، فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة لصـعوبة تقدير الأموال المتداولة في تجارتها ، كونها من نشاطات جماعات الجريمة المنظمة التي تستغل عوائدها في نشاطات إجرامية أخرى .

فـلا تـزال تجـارة المخـدرات النشـاط الأكثـر ربحيـة حيـث تقـدر العائـدات السـنوية بحـوالي **320 مليـار دولار** ، وحسـب مكتـب الأمـم المتحـدة المعنـي بالمخـدرات والجريمـة المنظمـة ، فـإن سـوق الكوكـايين والمـواد الافيونيـة قـدرت فـي **عـام 2009** بـأكثر مـن **153 مليـار دولار** ، وهـي قيمـة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول مجتمعة مثل دول الساحل .

يعد المغرب من أكثر الدول ترويجا للمخدرات في القارة الإفريقية ، إذ تحقق تجارة المخدرات أكثر من **20 مليار دولار** سنويا مثل كولومبيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية وأفغانستان وباكستان في آسيا إذ تظل تجارة المخدرات من أهم الوسائل التي تعتد عليها الجماعات المسلحة في الحصـول على التمويل بالانتقال من المغرب وموريتانيا مرورا بمالي والنيجر وتشـاد وليبيا وصـولا إلى مصـر ومن تم إلى دول الخليج و أوربا الشرقية .

---

[1] أسـامة سـليخ ، " الاسـتراتيجية العسـكرية فـي مواجهـة التهديـدات الأمنيـة الـلا تماثليـة : دراسـة حالـة الجزائـر 2011 – 2018 "، **أطروحـة دكتـوراه** ، المدرسـة الوطنيـة العليـا للعلـوم السياسـية ، تخصـص دراسـات استراتيجية ، 2019، ص 160.

[2] مـوح بـوكروح وآخـرون ،" تـداعيات الجريمـة المنظمـة فـي منطقـة السـاحل علـى الأمـن القـومي الجزائـري " ، **مجلة الدراسات الاجتماعية والانسانية**، المجلد 18 ، العدد 01 ، ص 295 – 304.

فمنطقة الســـاحل الإفريقي أصـــبحت نقطة عبور جديدة لمختلف أنواع المخدرات من أمريكا الجنوبية متجهة لأوربا ومحورا اســـتراتيجيا مميزا لتهريب الكوكايين و أخطر ما في هذه التدفقات هي الإيرادات المحصلة من المتاجرة بها حيث بلغت القيمة الإجمالية للكوكايين التي عبرت الصحراء في عشر سنوات حوالي **15 مليار يورو**.

- **الاتجار بالبشر:**

ومن أجل محاربة هذه الظاهرة قامت الأمم المتحدة بإصـــدار بروتوكول منع وقمع معاقبة الاتجار بالبشر خاصة الأطفال والنساء وذلك ليكون مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وحسب **المادة 3** من بروتوكول منع وقمع معاقبة الاتجار بالأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كل تجنيد للأشخاص أو نقلهم أو تنقلهم بالقوة أو باستعمالها وغير ذلك من أشكال القصر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية ومزايا لنيل موافقة شـــخص لغرض الاســـتغلال ويشـــمل كحد أدنى أو الممارسات الشبيهة بالرق ، أو الاستعباد أو استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا أو الاسترقاق نزع الأعضاء .

ويعرف الاتجار بالبشر على أنه استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة والغش والخداع لأغراض الاســـتغلال في الأعمال الشـــاقة أو الرق ، ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشـــر أكثر في الفترات اللاحقة لأي نزاع ، فغالبا ما يكون اللاجئون والمرحلون من أوطانهم هم المســـتهدفون من طرف هؤلاء التجار ، فالاتجار بالبشر نشاط إجرامي دولي يتعرض فيه الرجال والنساء والأطفال للاستغلال الجنسي أو في العمل ، وعلى الرغم من اختلاف الأرقام ، فقد قدرت منظمة العمل الدولية في **عام 2005** أن عدد ضـــحايا الاتجار بلغ حوالي 2.4 مليون ضـــحية عادت بأرباح تبلغ حوالي **32 مليار** دولار على هؤلاء التجار ومع ذلك فإن تقديرات منظمة العمل الدولية الأحدث والأكثر دقة لاتجاهات العمل القسري الشاملة تشير إلى أن حجم المشكلة أكبر بكثير ، ففي أوربا يذر الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال ، لغرض الاستغلال الجنسي أكثر من **3 مليارات دولار** سنويا ، مما يؤثر على **140 ألف** شخص مع تدفق سنوي يصل إلى **70 ألف** ضحية ، كما تم تسجيل الاتجار بحوالي **5000 امرأة** من دول غرب إفريقيا والساحل خاصة في نيجيريا من أجل استغلالهم جنسيا في أوربا، وقد قدرت عائدات هذا الاتجار بأكثر من **200 مليون دولار**.

- **تهريب المهاجرين:**

تهريب المهاجرين يعد جريمة سواء عن طريق مساعدة شخص ما على عبور الحدود بشكل قانوني أو البقاء بشكل غير قانوني في بلد ما مقابل الحصول على مقابل مالي أو مادي ، غالبا ما يكون هذا عمل الشبكات الإجرامية المنظمة التي تنظر إليه ببساطة على أنه نشاط مربح للغاية ومنخفض المخاطر.

فتهريب المهاجرين هو نشاط منظم جيد يتم من خلاله نقل الأشخاص حول العالم باستخدام شبكات وجماعات وطرق إجرامية ، وقد تعرض على المهاجرين " حزمة تهريب المهاجرين " من قبل جماعات الجريمة المنظمة حيث تتوافق المعاملة التي يتلقونها في الطريق مع السعر الذي يدفعونه لمهربيهم ، غالبا ما يتم انتهاك حقوقهم وقد يتعرضون للسرقة أو الاغتصاب أو الضرب أو الاحتجاز للحصول على فدية ، أو حتى تركهم ليموتوا في بعض الحالات ، عندما تكون المخاطر التي يتعرض لها المهربون مرتفعة للغاية (الغرق في البحر ، أو الموت عطشا في الصحراء) ، وتقدر قيمة هذه التجارة بمليارات الدولارات ، ففي **عام 2009** تم تحقيق حوالي **6.6 مليار دولار** من تهريب **3 ملايين** مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشـــمالية ، بينما تم في **العام 2008** تهريب **55 ألف** مهاجر من إفريقيا إلى أوربا بمبلغ **150 مليون دولار** .

فعمليات تهريب المهاجرين من مختلف الجنسيات عبر البحر انطلاقا من غرب إفريقيا باتجاه أوربا أو القارة الأمريكية وحتى الدول الآسيوية ، أين عرفت انخفاضا نتيجة للتوجه نحو استعمال مناطق عبور بديلة مثل ليبيا والجزائر أو اللجوء إلى تهريب المهاجرين باستعمال وثائق مزورة عن طريق البر أو الجو، ففي **عام 2011** بلغت أرباح الشبكات الناشطة في هذا المجال **100 مليون** دولار مقارنة **ب155مليون دولار** في **2010** .

1- تهريب الأسلحة والاتجار بالأسلحة:

في ظل ما تشهده منطقة الساحل من صراعات عرقية واثنيه وكذا النزاعات الداخلية كلها أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي ، وجعلها تتحول إلى فضاء للتجارة وتهريب الأسلحة على اختلاف أنواعها (الخفيفة والثقيلة) ، حيث تأتي الأسلحة المهربة التي تدخل إفريقيا سنويا من دول أوربا الوسطى والشرقية روسيا ، الصين دول افريقية أخرى ، حيث يتم إدخال العديد منها بطرق قانونية خاصة في ظل انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش ، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية فإنه يوجد حوالي **100 مليون** ســلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا ، تبلغ حصــة إفريقيا الغربية وحدها **8 مليون قطعة** بمنطقة الساحل الإفريقي .

وحسب تقارير فإن الانتشار الواسع للسلاح يساعد ويساهم في حصول التنظيمات الإرهابية على الأموال من أجل تمويل نشاطها ، ويعود بالربح على جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في مجال الاتجار بالسلاح ، وكذا الجماعات المتشددة خاصة في ظل تصاعد عدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه دول المنطقة عقب أحداث **11 سبتمبر 2001** وثورات الربيع العربي خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي في **2011** ما تبعه من تسرب لكميات كبيرة من السلاح ، حيث أن التقديرات تشير إلى مابين **10000**و **20000** بندقية هجومية تم تهريبها من ليبيا إلى مالي مع بداية الأزمة الليبية والتي تم استخدامها في تنفيذ انقلب عسكري في مالي بتاريخ **22 مارس 2012** .

فقد قدر الاتجار غير المشروع في الأسلحة في **عام 2010** مابين **300 – 200 مليون دولار** وهو ما يمثل نسبة **20 %** من التجارة القانونية العالمية ومن جهة أخرى فان التدخل المباشر أو الخفي للقوى الكبرى في النزاع أو دفع الدول المجاورة لبلد النزاع على التدخل خدمة لمصالحها ، يعتبر عاملا كبيرا في زيادة تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة .

- **تهريب المواد الغذائية ، السجائر والبنزين:**

يعد تهريب المواد الغذائية ، البنزين ، السجائر بالإضافة لمواد أخرى ظاهرة خطيرة تهدد أمن وسلامة الأفراد بالإضافة إلى اقتصاديات الدول حيث يؤثر التهريب على الاقتصاد الوطني خاصة وأن أغلبية دول الساحل والمغرب العربي تشهد هذه الظاهرة .

في نفس السياق أشار تقرير للأمم المتحدة للمكتب المكلف بالمخدرات والجريمة المنظمة أن مادة السجائر المهربة عبر الطرق تمثل حوالي **60 %** من سوق التبغ الليبية بما يعادل **240 مليون دولار** ، و**18 %** من السوق الجزائرية بقيمة **228 مليون دولار**[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

لقد أصبحت ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة تشكل أخطر التهديدات الأمنية المعاصرة ، وقد ازدادت خطورتهما في ظل الترابط الذي أضحى يميز العلاقة بين الظاهرتين ، ففي ظل هذا الترابط ازدادت صعوبة مكافحة الظاهرتين ، فلقد شكل الارهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود منذ نهاية الحرب الباردة الخطر الأكبر ، والتهديد الأكثر جدية الذي ينخر مفاصل النظام الدولي ، وقد شهدت منطقة الساحل الافريقي وشمال افريقيا بما فيها الجزائر أسوأ مظاهر وتجليات هاتين الظاهرتين ، ومع

[1] ولفرا ملاخر ،الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، **مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2012 ، ص 5.

مرور الزمن بدأت تتشابك وتتدخل هذه النشاطات مع بعضها البعض ، مشكلة بذلك فيدرالية للإجرام والإرهاب تتشابه ملامحها لحد التطابق أحيانا ، وتختلف بشكل واضح في تفاصيل أخرى ، بسبب الطبيعة الأصلية للظاهرتين ومسبباتها [1]، ومن هنا يمكن رصد عناصر التشابه وعناصر الاختلاف بين الظاهرتين الارهاب والجريمة المنظمة من خلال النقاط التالية[2]:

1- من حيث أوجه الشبه

- تستند كل من الجريمة المنظمة والتنظيمات الارهابية على تنظيم معقد ومحكم؛
- خاصية عبر الوطنية لكلا الظاهرتين ، مع امكانية التخصص في نشاط محدد؛
- اللجوء الى استعمال الوسائل غير المشروعة ، من عنف وابتزاز وسرقة ونهب؛
- وحدة التهديدات التي تشكلها كل من الجريمة المنظمة بكل أشكالها وجرائم الارهاب ، لما تخلفه من عدم استقرار وزعزعة للأمن في منطقة الساحل الافريقي .

2- من حيث أوجه الاختلاف :

- يهدف الارهاب إلى تحقيق مطالب سياسية ، على غرار جماعات الجريمة المنظمة التي تسعى لتحقيق الربح السريع؛
- تعمل الجريمة المنظمة في السرية والخفاء وتفضل كتمان ما تقوم به من نشاطات ، على غرار الارهاب الذي يدلي بتصريحات بعد قيامه بعمليات الخطف والاغتيال والتدمير.

تعتبر ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة اليوم من أهم التهديدات الأمنية الجديدة ، حيث تكمن الخطورة في الترابط الذي جمع بين الطرفين ، مما خلق إلى ما مالا يمكن وصفه بتهديد جديد يجمع بين الظاهرتين ، والتي لازالت تعرف تداخلا في النشاطات مما يصعب من مواجهتها .

---

[1] الياس قسايسية ، **مرجع سابق** ، ص 253.

[2] أعمر عمورة ، " التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي مقاربة جيو أمنية " ، **رسالة ماجستير** غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010 – 2011 ، ص 62 –63.

خريطة رقم (02) الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الافريقي " القاعدة وتنظيم الدولة يتقاسمان النفوذ وسط ضعف الحكومات

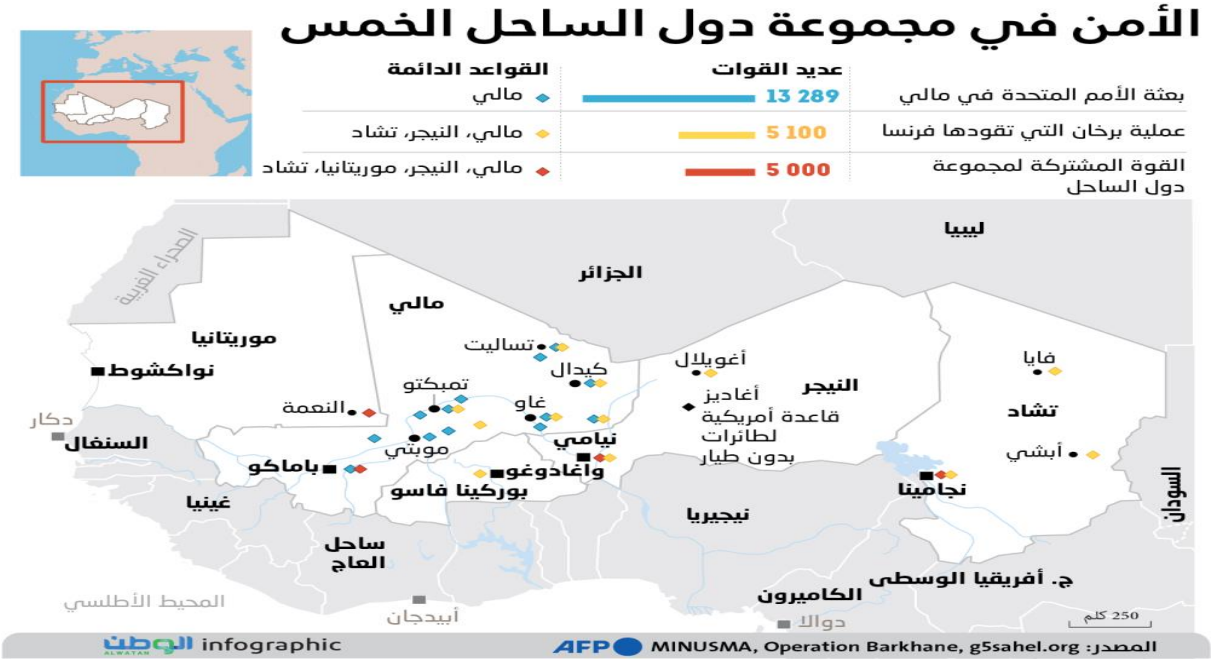

المصدر: https://arabicpost.live/wp-content/uploads/2025/11/-_-1024x708.png

تمثل الخريطة الوضع الأمني والانتشار العسكري لقوات التدخل الدولية والمشتركة في منطقة الساحل الافريقي ، خاصة في دول مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا ، وتوضح توزيع القواعد والقوات الأجنبية ، خاصة القوات الأممية والفرنسية ، بهدف مواجهة نشاط الجماعات المسلحة ومحاربة الارهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة .

كما تبرز الخريطة واقعا أمنيا وسياسيا معقدا في منطقة الساحل الافريقي ، يتسم بتدويل الملف الأمني نتيجة ضعف الحكومات المركزية وتراجع سيادتها على أراضيها لصالح الجماعات المسلحة التي تتقاسم النفوذ في المنطقة ، ويتجلى هذا التدويل في الانتشار العسكري المكثف لقوات دولية واقليمية متعددة ، لعل أبرزها بعثة الأمم المتحدة في مالي بأكثر من **13 ألف جندي** ، وعملية برخان الفرنسية التي ركزت ثقلها في مالي وتشاد بأكثر من **5 آلاف جندي** ، إلى جانب القوة المشتركة لدول الساحل وقواعد عسكرية غربية استراتيجية كقاعدة الطائرات دون طيار الأمريكية في النيجر ، هذا التزاحم العسكري يوضح كيف تحولت المنطقة من مجرد فضاء محلي يعاني من هشاشة داخلية وجريمة منظمة عابرة للحدود ، الى استقطاب جيوسياسي دولي مفتوح ، حيث تتقاطع استراتيجيات مكافحة الارهاب مع الصراع الدولي لفرض السيطرة والنفوذ على هذا الحزام الجغرافي الحيوي.

المطلب الثالث: انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الإقليمي.

أصـــبحت الجريمة المنظمة تمثل أحد الأخطار التي تهدد أمن الدول بشـــكل كبير ، وهو ما انعكس بالسلب على دول الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء ، وتجسدت تلك الانعكاسات في مجالات عدة نوردها فيما يلي [1]:

- أدى انتشـار شـبكات الجريمة المنظمة إلى تأثرها الكبير في عالم السـياسـة ، والذي أصـبح من سمات البلدان النامية ، وذلك من خلال قيام تلك الشبكات والجماعات بمنح أموال طائلة لمرشحين معينين في الانتخابات من أجل اسـتغلال نفوذهم بعد ذلك لتمرير نشـاطاتهم الإجرامية ، وهو ما يسمى بـ: " الاستثمار في السياسة" ، كخطوة استباقية من أجل دعم النشاطات غير المشروعة.
- تؤدي الجريمة المنظمة إلى تهديد أمن الإنسان وزوال الطمأنينة لدى المواطنين ، وبذلك من خلال إشـاعة الخوف وبثه في نفوس الناس ، بسـبب لجوء عصـابات الإجرام المنظم إلى وسـائل التهديد والعنف ، بل ارتكاب جرائم القتل لإرهاب الشـعوب ، كما أنه من شـأن الانفلات الأمني والانتشـار الواسـع لتجارة السـلاح أن يهدد على أكثر من صـعيد اسـتقرار دول منطقة السـاحل ، وحتى دول شـمال إفريقيا ،إذ تسـاهم الجريمة المنظمة في المسـاس بالأمن الصـحي من خلال ما ينتج من تجارة المخدرات من أضرار تضر بحياة الفرد وبصحته [2] .
- تساهم الجريمة المنظمة في نشر مختلف الأمراض ، وبخاصـة مرض السيدا ، والذي تمثل إفريقيا أعلى النسب العالمية لحامليه ، إضـافة إلى الأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون والكوليرا ، وهذا الانتشـــار الواســـع لهذه الأمراض مرشـــح للتمدد أكثر نحو المناطق الشـــمالية للقارة الإفريقية ، خصـــوصـــا أن هناك دولا مثل السـنغال والنيجر ، يدخل مواطنوها التراب المغاربي بسـرية دون الخضوع للرقابة الطبية .
- إن المخدرات تســـاهم في الانحطاط الأخلاقي والضـــعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع ، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة ، ومعرضـة إياها للصـراعات، فهناك ارتباط قوي بين تجارة المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة.

---

[1] شـــريفة كلاع ، " الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الســـاحل وجنوب الصـــحراء الافريقية " ، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** ، جامعة الجزائر 3 ، المجلد 3 ، العدد 13 ، 20 جوان 2017 ، ص 37 – 72.

[2] نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل "، **قراءات افريقية** ، أكتوبر 2015 ، ص 44.

- نشر الفساد بين أفراد المجتمع ، وانتشار الرشوة وتفشي الممارسات غير الأخلاقية ، وانهيار القيم الدينية والاجتماعية ، ما يؤدي إلى هدم كيان الأسرة وتفكيكها ، وضعف تماسك بنى المجتمع ، وهذا بجانب ما تسببه بعض أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق ، من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته.
- للجريمة المنظمة تأثير واضح على اقتصاديات دول الساحل الإفريقي ، بحكم ما تسببه عصابات الجريمة المنظمة على حركة الأفراد والأموال من تهديدات ، خصوصا في ظل وجود أشكال مختلفة للجريمة الاقتصادية وتنوع أساليب ارتكابها ، فضلا عن تأثيرها السلبي على المناخ الاستثماري للدول ، وغالبا ما يكون القطاع السياحي أكثر القطاعات تضررا في هذه الدول .
- بما أن أغلب العمليات الإجرامية تهدف إلى نشر الرعب والخوف في الأوساط الاجتماعية ، فإن ذلك يدفع الحكومات إلى توجيه مخططات أكبر لأغراض الأمن والدفاع بدلا من توجيهها نحو أغراض أخرى تنموية بالدرجة الأولى ، مما يجعل عصابات الجريمة المنظمة تقوم بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله ، وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة ، فشلا عن تأثيرها على بعض المسؤولين في القطاع الخاص ، واستغلالهم لتنفيذ جرائمها أو التغاضي عنها عن طريق الرشوة والابتزاز ، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي ، والتشجيع على المعاملات المشبوهة ،إضافة إلى أن عمليات غسيل الأموال التي تقوم بها لإخفاء مصادر أموالها غيرا لشرعية ، وهو ما أدى في النهاية إلى خسائر غير اقتصادية على مستوى الأفراد والشركات ، وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله ، فهو يخفي من جهة أثار العمل الإجرامي ، ويمكن من جهة أخرى الفاعل من التمتع بثمار عمله ، فيكون بذلك عاملا مشجعا على استمرار الجريمة وازديادها وارتكاب المزيد من الفساد ، كما يترتب على تسلل العائدات الغير شرعية إلى قطاعات كاملة من الاقتصاديات الوطنية آثارا سلبية تضر بالتنمية الاقتصادية ، وتؤثر تأثيرا مباشرا في اقتصاديات دول شمال إفريقيا[1].
- تساهم الجريمة المنظمة بشكل كبير في زعزعة الاستقرار السياسي للدول ، وذلك من خلال فقدان الثقة في العملية الانتقالية ، وفشلا لحكومات في السيطرة على الجريمة المنظمة ، ودور هذه الأخيرة في إفساد أجهزة الدولة عن طريق رشوة المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة

[1] نوال بومليك، **مرجع سابق**، ص 45.

وابتزازهم، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية ، وسقوط الأنظمة السياسية في دول الساحل الإفريقي ، كما تعرض المنظمات الإجرامية سيادة الدول للخطر ، فتنظيم المرور عبر حدود كل دولة هو ضفة أساسية من صفات سيادتها ، وهو ما تتجاوزه المنظمات الإجرامية عبر الدول ، حيث تجتاز جرائمها حدود الدول ، نتيجة عجز كل دولة عن التحكم في حدودها ومنع انتقال الجريمة إلى أراضيها ، وفي هذا تحد لسلطة الدولة وسيادتها ، ولما يشكل جزءا جوهريا من مفهوم الدولة.

- إن المنظمات والشبكات الإجرامية عبر الدول – بحكم طبيعتها – تقوض المجتمع المدني ، وتضيف درجة من الاضطراب على الشؤون السياسية المحلية ، وتتحدى الأداء المعتاد للحكومة وسريان القانون ، وتشل سلطة الحكومة ، ويمكن حتى أن تهيمن على الحكومة نفسها ويصبح النفوذ والسلطة بيدها [1].

المبحث الثاني: تقييم فعالية السياسات الأمنية في مكافحة الجريمة المنظمة.

تعتمد الجزائر سياسة أمنية شاملة ومشددة لمكافحة الجريمة المنظمة مستندة إلى مقاربة مزدوجة تجمع بين التحديث التشريعي والعمل الميداني العسكري والأمني خاصة في منطقة الساحل الإفريقي تميزت السياسة الجزائرية اتجاه الأزمات والتحديات التي واجهتها من بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية بالعقلانية، حيث عملت على تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ، تضمن استقرارها الداخلي ، إضافة إلى العمل من أجل نبذ التطرف وتجفيف منابع الإرهاب ، والقضاء على الجريمة المنظمة بكافة أشكالها ، مع الدعوة لتوحيد الجهود لنبذ التفرقة والحفاظ على المكتسبات الوطنية.

المطلب الأول : نقاط القوة في السياسة الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة.

فيما عرف نشاط الدبلوماسية الجزائرية حركية ملحوظة ، بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها دول الجوار وتوصف على العموم بالمميزات التالية[2]:

[1] **المرجع نفسه**، ص 45.

[2] سليم مسكين، **مرجع سابق** ، ص 86 –87

- استخدمت الجزائر التحولات في منطقة الساحل الإفريقي لدعم توجهاتها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها شريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب ، مما يعزز أهداف السياسة الخارجية؛
- ضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية بعيدا عن التدخل الأجنبي؛
- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات اتجاه علاقتها بدول الجوار؛
- الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية.

وتعكس العمليات النوعية التي نفذتها وحدات الجيش الوطني الشعبي،لاسيما في المدة الأخيرة قدرتها العالية وفعاليتها الميدانية الكبيرة في مواجهة كل مظاهر الإجرام الذي يستهدف أمن الجزائر وشبابها ، وفق مهارة جعلت الحدود الوطنية حصنا منيعا أمام مخططات الإجرام والسياسات العدائية التي تقف وراءها.

المطلب الثاني : نقاط الضعف والتحديات لمكافحة الجريمة المنظمة.

لكن في إطار هذه السياسة واجهت الجزائر مجموعة من التحديات ، حيث انتقدت من طرف الباحثين والمراقبين ، خصوصا بالتزامها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما انتقدت بالتزامها الدائم بمبد أعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و بالتزامها الصمت إزاء بعض القضايا ، فإن سياسة الجزائر الأمنية في منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص منها[1] :

- عدم وجود علاقة بين الجزائر ودول الساحل أي وجود تقاطع وعدم الاستمرارية ، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر في القضايا العالقة ، وهذا ما يفتح المجال أمام كل من المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويتيح علاقات فاعلة في المنطقة وهذا ما يعود بالسلب على الجزائر ومصالحها ؛
- افتقاد الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف في منطقة الساحل وذلك من خلال أزمة ليبيا؛
- قبول الدبلوماسية الجزائرية بالتدخل العسكري الفرنسي في أزمة مالي ، فالجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي؛

[1] أحمد مسكين، **مرجع سابق**، ص 86 – 87.

- عدم وجود التعاون بين دول الجوار لأن لاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع [1]؛
- ضـعف المنظومة المؤسـساتية وانعدام محدودية القدرات المالية والعسـكرية لدول السـاحل الإفريقي وهذا ما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها؛
- وجود أعباء التهديدات والأخطار المحتملة من الناحية الاقتصـادية، ويمثل عبء كبير على ميزانية الجزائر من حيث تدفق اللاجئين والتهريب؛
- وجود خطورة كبيرة على الجزائر والدول الجوار من التهديدات المستمرة والمتمثلة في أزمة ليبيا التي لم تستطع التحكم في سلطة الثوار ، مما أدى إلى ظهور الميليشيات الليبية المسلحة وهذا ما يهدد دول الساحل ؛
- تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة، وحتى الاتفاقيات الموقعة بوساطة جزائرية بين مالي والطوارق لم تحترمها.

المطلب الثالث: دور الجزائر في التعاون الإقليمي (الآليات والمبادرات).

فرضـت ظروف وتطورات البيئة الاقليمية على الجزائر لعب أدوار إقليمية تسـتجيب وتتكيف مع التحولات والتطورات التي عرفتها منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي جراء الأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتها دول الجوار المغاربي (تونس وليبيا) **عام 2011** ، والأزمة الأمنية والسياسية التي عرفتها الدولة المالية في منطقة السـاحل الافريقي مع مطلع **عام 2013** ، وتسـعى الجزائر في ظل تطورات ومستجدات الوضع الأمني في هذه الأقاليم الجغرافية التي تعد فضاءات جيوسياسية هامة بالنسبة للأمن القومي الجزائري إلى لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر لإقرار الأمن والسـلم فيها مؤكدة بذلك محورية الدور الجزائري في محيطه الاقليمي .

أولا: التنسيق والتعاون الأمني والإقليمي:

لقد أصبح التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي أداة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء كنتيجة لعدم قدرة دول المنطقة على مواجهة ومجابهة كل هذه التهديدات الأمنية المحدقة بها بشكل منفرد ، لذلك فهي تسعى للعمل مع المجتمع الدولي في إطار التنسيق

[1] قوي بوحنية ، " استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي "، **مجلة قراءات افريقية** ، 31 جانفي 2016 ، ص 12 .

والتعاون، بغية إيجاد حلول لمشاكل القارة الإفريقية عبر تشكيل تكتل إقليمي تكون فيه بمثابة المحرك الرئيسي ، وتبني الجزائر تصورها هذا انطلاقا من مرجعتين أساسيتين [1]:

- من خبرتها العميقة التي اكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب؛
- من الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر : التي تتمثل هذه الثوابت بمبدأ حسن الجوار الايجابي القائم على المساهمة في مساعي إنهاء النزاعات الإقليمية وتعزيز أطر التعاون الجهوي ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، مبدأ عدم المساس بالحدود واحترام السلامة الترابية للدول ، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ثانيا: الآليات الدبلوماسية والسياسية لحل مشكلات الساحل والصحراء .

عملت الجزائر على توثيق علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول الساحل والصحراء والقائمة على أساس تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة عبر:

أ – تفعيل آليات العمل الإفريقي في منطقة الساحل والصحراء :عملت الجزائر بالتنسيق مع دول الساحل والصحراء على تطوير البنية المؤسساتية لهيكلة العمل الإقليمي المشترك ، بالشكل الذي يعمل على مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة.

- **تدعيم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب:**

✓ **مبادرة الاتحاد الإفريقي للتعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء** : كانت بدايات الجهود الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية **سنة 1992** ، من خلال إصدار قرار ينص على التعاون والتنسيق بين البلدان الإفريقية من لأجل مواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها دول المنطقة.

ولكن اقتصرت تلك الجهود على التنسيق والتعاون الإقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المرحلة الأولى على جهود دبلوماسية وقانونية بهدف تقنين ومأسسة عملية محاربة هذه الظواهر في إطار قانوني ومؤسساتي ، بالإضافة إلى وضع آليات وإيجاد مؤسسات تتخذ الإجراءات الفعلية المناسبة لمكافحة التهديدات واستباقها ، والوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي[2].

---

[1] عربي بومدين و فوزية قاسي ، " المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الانسانية ، **المستقبل العربي**، المجلد 39 ، العدد 456 ، فيفري 2017 ص 137.

[2] شاكر ظريف، " البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الافريقية : التحديات والآفاق " ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1، 2008 – 2010، ص 27.

ولكن الإجراء الذي اتسم بالفاعلية تمثل في التوقيع على معاهدة الوقاية من الإرهاب ومكافحته والتي تم إبرامها بالجزائر في **جويلية 1999** ، وقد جاء في ديباجة المعاهدة الإشـارة إلى ظاهرة الإرهاب ومكافحته والتي تم إبرامها بالجزائر في **جويلية 1999** ، وقد جاء في ديباجة المعاهدة الإشـــارة إلى ظاهرة الإرهاب وأنها تمثل تهديدا أمنيا يمس بتماسك المجتمع الدولي ككل ويمس بدرجة كبيرة حقوق الإنسان ، وقد نصت المعاهدة على ضـرورة التنسـيق بين الدول الإفريقية في المجالات الأمنية ، تبادل المعلومات والخبرات ، والوقوف دون وصـول أي موارد مالية أو أسلحة للجماعات الإرهابية ، وعدم السماح باتخاذ أراضـيها قاعد للتخطيط لهذه الجماعات.

وفي إطار الاتحاد الإفريقي احتضـنت الجزائر اجتماعا عالي المستوى أيام **11- 14 سبتمبر 2002** بنادي الصـنوبر ، خصـص للبحث عن سـبل الوقاية من الإرهاب ومكافحته ، وكيفية تطبيق بنود اتفاقية الجزائر " الاتفاقية الإفريقية حول محاربة الإرهاب " التي صادق عليها القمة **35** لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر جويلية **1999**[1].

- ✓ **اتفاقية الجزائر عام 1999 بشأن منع ومكافحة الإرهاب:**

توفر هذه الاتفاقية الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصـــعيد الإفريقي ، وتحدد عددا من الجرائم الإرهابية ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء ، وتتضمن أحكاما تفصيلية بشأن تسليم المجرمين والتحقيقات خارج أراضـيهم والمسـاعدة القانونية المتبادلة ، وإيجاد هذه الاتفاقية جاء في ظل سـعي الدول المغاربية والإفريقية إلى تأســـيس نظام قانوني فعال يعالج الأمور الخاصـــة بالإرهاب والجريمة المنظمة خاصـة النصـوص القانونية القادرة على اختراق الحدود المشتركة للدول كما تمكنت من تسويق مفهومها أو تصـوره للإرهاب إلى إفريقيا خاصـة بعد الخلط الذي أصـبح قائما بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** ، وبهذا ضمنت الجزائر عدم التعرض لحركة البوليساريو [2].

كما تعهدت الدول الأعضـــاء بموجب الاتفاقية بمراجعة قوانينها الوطنية ووضـــع عقوبات جنائية عن الأعمال الإرهابية كما تعهدت أيضـــا بالامتناع عن أية أعمال تهدف إلى تنظيم وتمويل وارتكاب أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو توفير الملجأ للإرهابيين ، وتعهدت أيضـا على التعاون فيما بينها

---

[1] عبد الغني شـرقي، " الاسـتراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب بين 1992 – 2007 " ، **رسـالة ماجسـتير** في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009.

[2] سليم العايب ، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي ، **رسالة ماجستير** في العوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010 – 2011 ص 105 -106 .

لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الأعمال الإرهابية واعتقال الإرهابيين ، وتبادل الدراسات والبحوث وتوفير المساعدة التقنية.

من أهم القرارات التي خرجت بها الاتفاقية **" مخطط التحرك "** الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومات لمكافحة الإرهاب عبر الحدود ، من جهة أخرى دعت الجزائر دول الساحل والصحراء في إطار بحثها عن سبل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى[1]:

- تشديد الرقابة على الحدود من خلال إنشاء منظمة الدرك الإفريقي **عام 2003** ، وتشمل حماية ومراقبة الحدود ، تشديد الرقابة على تهريب الوقود والأدوية وبعض المعدات كأجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار ، وفي إطار تعزيز علاقات التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة؛
- إنشاء حاميات عسكرية دفاعية في مواقع إستراتيجية منتشرة عبر الصحراء؛
- توفير المزيد من المساعدة الأمنية للدول التي لجأ اليها مواطنو شمال مالي لمنع تحول مخيمات اللاجئين في النيجر و موريتانيا إلى مواقع تجنيد الإرهابيين ؛
- تأهيل الجمارك والأجهزة الأمنية وتدريبهم على مراقبة الحدود وتزويدهم بتقنيات حديثة لكشف الإرهابيين بالإضافة إلى تعميم المعلومات بين دول الجوار حول وضعية الحدود؛
- تقديم الجزائر مساعدات عسكرية من عربات وأسلحة فردية لكل من مالي والنيجر وموريتانيا؛
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كل المعلومات المتاحة حول الجماعات الإرهابية الموجودة وتحركاتها وحق الدول المعنية باستغلال قاعدة البيانات بفاعلية ، وتلتزم الدول بتغذيتها بكل معلومة حديثة؛
- إيجاد قوانين على مستوى المنظمة تجرم دفع الفدية ولعبت الجزائر دورا أساسيا على مستوى نشاطها في منظمة الاتحاد الإفريقي لإقناع الدول الإفريقية والمغاربية بالتصويت لصالح مشروع قانون بناءا على اقتراح جزائري يجرم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن .

✓ **بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب :**

تم التوقيع على هذا البروتوكول في **جويلية 2004** بهدف تعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة الإرهاب ، دعا البروتوكول إلى ضرورة تنسيق الجهود المغاربية والقارية في مجال الوقاية ومكافحة الإرهاب والتزمت الدول

[1] حكيمة علالي، " البعد الأمني في السياسة الخارجية : نموذج الجزائر "، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : الديمقراطية والحكم الراشد ، جامعة منتوري محمود قسنطينة ، 2010 – 2011.

بموجبه بالتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية والقيم بمجموعة من الخطوات لتسهيل تبادل المعلومات بشأن تحركات الجماعات الإرهابية [1].

ب- التنسيق الإقليمي مع دول الجوار(مبادرات التعاون)

عززت الجزائر منذ **سنة 2010** مساعيها الدبلوماسية الرامية إلى تنسيق الجهود مع دول الجوار لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء ، وفي هذا الإطار جاءت المبادرات العملياتية عبر الوطنية لمكافحة الإرهاب ، التي تجسدت في مبادرة دول الميدان ، والتي انبثقت عنها عدة أطر عسكرية وأمنية لمواجهة تنامي الحركات الإرهابية في المنطقة.

- **تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية:**

✓ **مجلس السلم والأمن الإفريقي :**

تم إنشاء مجلس الأمن والسلم كآلية لمنع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في الداخل الإفريقي بما فيه المغرب العربي ، واستجابة للتحولات الجديدة في البيئة الأمنية الإفريقية ، وأصبح لهذا الجهاز مهمة مكافحة الإرهاب ، ولقد دعت الجزائر إلى إنشاء آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل ودعمتها بقوة، وهدفت الجزائر من إيجاد هذه الآلية استخدامها كإطار جماعي للقضاء على الظاهرة ، وابعاد إمكانية قيام قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإفريقية خاصة القاعدة الأمريكية لأفريقيا **– الأفريكوم** – التي رشحت الصحراء الجزائرية لإنشائها .

كما احتضنت الجزائر اجتماعا عالي المستوى – في إطار الاتحاد الإفريقي أيام **11- 14 سبتمبر 2002** بنادي الصنوبر خصص للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب ، وكيفية تطبيق بنود اتفاقية الجزائر " الاتفاقية الإفريقية حول محاربة الإرهاب " التي صادفت **القمة 35** لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر جويلية **1999** [2].

✓ **المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب :**

المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب كمؤسسة تابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي ، ومجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي تم استحداثه بمبادرة من الجزائر ، حيث جاء قرار إنشاء المركز اثر انعقاد القمة الإفريقية في **جويلية 2003** ، ليتم تدشينه يوم **14 أكتوبر 2004** من قبل الرئيس الجزائري السابق

---

[1] نصر الدين لبال، " المقاربة الاقليمية الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي " ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، جانفي 2017 ، ص 10.

[2] عبد الغني شرقي، **مرجع سابق** ، ص 149.

" عبد العزيز بوتفليقة" ، أثناء انعقاد الاجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا [1].

وتتمثل مهامه في تقييم التهديد الإرهابي في إفريقيا ، وترقية التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب ، إضافة إلى الإشراف على التكوين والدراسات و إعداد قاعدة معطيات لجمع وتحليل المعلومات والقيام بمهمة اليقظة والإنذار في مجال الإرهاب [2].

✓ **إنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا :**

في القمة الرابعة للاتحاد الإفريقي في أبوجا بنيجيريا **سنة 2005** تم إصدار قرار اعتماد " إعلان الاتحاد الإفريقي السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة " ، والذي نص على تشكيل قوة مؤلفة من خمسة ألوية عسكرية تنتشر في شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط القارة ، وقد تلقت الجزائر المشروع وسعت لتجسيده على أرض الواقع ، من خلال سعيها المحموم لاستضافة مقر اللواء ومراكز التدريب ، وبهذا أصبح أول لواء عسكري من الأولويات الخمسة المقرر استحداثها ضمن آليات القوة الإفريقية الجاهزة.

✓ **الأفريبول:**

يعتبر من الأجهزة التي سعت الجزائر لتفعيلها ، وذلك بالنظر لأهمية مثل هذا الجهاز في تنسيق الجهود القارية في مجالي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد احتضنت الجزائر اجتماع الأفريبول يوم **14 ديسمبر 2015** ، حيث قرر المؤتمر أن تحتضن مقره الجزائر والذي سيبدأ بالنشاط بدءا من **جانفي 2016** ، له مهام استخباراتية ستستفيد منه الجزائر خاصة أته سيكون منبرا لمناقشة وتتبع وإصدار الأوامر بالملاحقة الدولية للعناصر الناشطة في الجماعات الإرهابية ، وكذا أفراد عصابات الجريمة المنظمة [3].

- **التأكيد على الحلول السلمية لمختلف أزمات الجوار الإقليمي:**

تعمل الجزائر بكل ثقلها السياسي والاقتصادي على تسوية الأزمة الليبية عبر آلية الوساطة ، وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمطان لعمامرة بأن الجزائر :" كانت قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين قبل أن تسلم المشعل للأمم المتحدة ،محذرا من أن أي فراغ سياسي سيشكل

---

[1] إدريس عطية ، " مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الافريقي " ، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015 ، ص 449.

[2] الياس قسايسية ، **مرجع سابق** ، ص 327.

[3] الياس قسايسية ، **مرجع سابق** ، ص 329.

خطرا ، وبأن البلدان المجاورة هي الأكثر احتياجا لليبيا ، عندما تكون في ســـلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها [1].

وهي نفس الرؤية التي طرحتها الجزائر لتســـوية النزاع المالي الطوارقي، حيث تولي الجزائر اهتماما للقضايا الانسانية خاصة فيما تعلق منها بحل أزمات البناء السياسي ، ومن ذلك قضية الطوارق ، وذلك باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية المالية ، وضمان عدم اقصاء وتهميش سكان الطوارق ، وكانت تهدف من وراء اتخاذ القرار المساهمة في ايجاد حل سياسي للنزاع المالي ، بغية احلال السلم والأمن والاستقرار في هذا البلد المجاور.

هذا وتشكل قضية الطوارق تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري خوفا من امكانية ما يعرف بالعدوى الدولية ، حيث تشكل هذه المنطقة بؤرة توتر وعدم استقرار بسبب تمرد الطوارق الذي مافتئ يتوقف لينـدلع من جديد فمنذ استقلال دولة مالي في **سنة 1960** ، والطوارق في تمرد على الحكومة المركزية ببمامكو ، لكن الأوضاع أصبحت خارج عن السيطرة بعد التمرد المسلح الذي عرفته البلاد منذ **ســنة 1990** ، والأمر الذي دفع الجزائر الى الانخراط كوسيط في الأزمة الدائرة بين الطرفين بدءا باتفاقية الجزائر **سنة 1991** وصولا الى خارطة طريق الجزائر أو ما عرف باتفاق الجزائر المنعقد في **مارس 2015**.

ثالثا:الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية:

تقوم الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء في ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تشـــهدها على مبدأ إعتماد مقاربة تنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة إدراكا منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن وعملية التنمية.

خاصة وأن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الارهابية في المنطقة ، حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن انخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز التطرف وانتشار ظاهرة العنف البنيوي التي توسع نطاقها في كل الدول الافريقية بما فيها دول الســاحل والصـــحراء ، إذ يرى وزير الخارجية الأســبق مراد مدلســي أن :" حل مشــاكل هذه المنطقة يكمن من خلال تحقيق اســتقرار حالة الســكان التي تحتاج الى

[1] محمد الوحيشي وعلي مصباح ، " دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة " ، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية** ، جانفي 2017 ، المجلد 03 ، العدد 01 ، ص 11.

ظروف معيشـية آمنة ولائقة "[1]، فاليوم في منطقة السـاحل والصـحراء كما في أي مكان آخر ، يكون الرد على التهديدات الأمنية اللاتماثلية أولا من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية ثم بالعدالة الاجتماعية والتوزيعية والتعاون الأمني بعيدا من الإطار العســكري لمعالجة ظاهرة الإرهاب ذلك أنها مســألة معقدة ومتشابكة في آن واحد .

✓ **النيباد كآلية للتنمية الشاملة في دول الساحل والصحراء :**

تعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا النيباد المبادرة تنموية متكاملة الأبعاد وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشـــاملة بالقارة الافريقية بما فيها دول المغرب العربي ، وذلك بالنظر إلى الأهداف التي سطرت في برنامج عمل النيباد.

لقد جاءت مبادرة النيباد في ســياق الجهود المحلية الافريقية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الافريقية وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول افريقية وهم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أولوسيجون أوباسانجو والرئيس السنغالي عبد الله واد ورئيس جنوب افريقيا ثابو مبكي والرئيس المصـري حسـني مبارك في **جويلية 2001** ، وهي عبارة عن خطة عمل مفصـلة للخروج بالقارة الافريقية من الفقر والتهميش ، وتعهد من قبل القادة الأفارقة بالالتزام بالحكم الراشـــد والديمقراطية وحقوق الانسان ، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط [2].

كما تهدف الشـــراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا الى تحقيق التنمية المســـتدامة من خلال وضـــع مجموعة من الشـروط تتمثل في خمس مبادرات هي : مبادرة السـلام والأمن ، مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية ، مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت ، مبادرة تثمين الموارد البشرية ، مبادرة البيئة[3].

كما تركزت على مبدأ المشـــاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاســـتثمارات الأجنبية ، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع

---

[1] عربي بومدين وفوزية قاسـي ، " المقاربة الأمنية في منطقة السـاحل الافريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسـية الانسـانية ، **المستقبل العربي** ، فيفري 2017 ، المجلد 39 ، العدد 456، ص 138 – 139.

[2] وهيبة دالع ، " السـياســة الخارجية اتجاه منطقة الســاحل الافريقي 1999 – 2014 " ، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2013 – 2014 ، ص 296.

[3]Jacques Bugnicourt , les priorités de la coopération pour l'Afrique subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) , **Rapport** (Paris : Haut conseil de la coopération internationale ,République française , Avril 2002 , p9.

التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن ، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة[1] ، فضلا عن ذلك تهدف مبادرة الشراكة لتنمية افريقيا لتحقيق التنمية المستدامة للقارة السوداء وتقليص الفارق الذي يفصلها عن الدول المتقدمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والعمل على ايجاد سبل لدمج افريقيا في الاقتصاد العالمي ، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد من خلال هذه المبادرة بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة [2]، كما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية حسب مبادرة النيباد توفر مجموعة من الشروط أهمها إقرار السلم والأمن في افريقيا بما فيها دول المغرب العربي ، لأن هذين الأخيرين شرطان ضروريان لتحقيق التنمية ، كما أن تحقيق التنمية يؤدي بالضرورة الى استتباب الأمن والاستقرار وبما أن إفريقيا قارة تتسم بكثرة النزاعات وللاستقرار وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة يتوجب على دولها لمواجهة هذه التحديات تحقيق التنمية سياسيا واقتصاديا لإقرار الأمن والسلم في ربوع القارة .

كما عملت هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل والصحراء من خلال الربط بمدى التنمية المستدامة من زاوية اجتماعية واقتصادية وبالتنمية السياسية المرتبطة بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان ، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل والصحراء ، ومن ثم تحقيق الأمن والسلم الشامل للقارة ، وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية وتدعيم البيئة التحتية الإقليمية ، وتحقيق التكامل الاقتصادي ، وتشجيع وتعزيز الصادرات الإفريقية في الأسواق الدولية، وذلك من خلال تشجيع الدول الإفريقية على تخصيص المزيد من النفقات الاستثمارية لتمويل مشروعات التنمية ، بدلا من الاعتماد بصورة رئيسية على المساعدات الاقتصادية الخارجية بما تفرضه من التزامات ، قد تصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية[3].

---

[1] علي عمرو، المبادرة الجديدة للتنمية الافريقية، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 149 ، 2002 ، ص 240.

[2] سليم لعايب ، " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي " ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010 – 2011 ، ص 117.

[3] **"Conférence des ministères africains des finances , de la planification et du développement économique"** , Johannesburg , Afrique du Sud , 16 – 21 octobre 2002 , p 16 – 21.

✓ **التعاون التنموي بين دول البلدان:**

يشـكل التعاون التنموي بعدا أسـاسـيا في إطار إسـتراتيجية دول الميدان لبناء تعاون متكامل من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة السـاحل والصـحراء ، وانطلاق من رؤيتها المشـتركة فإنها تعمـل على تحســين ظروف التنميـة في المنطقـة من خلال المبـادرات والقرارات المتخـذة في إطـار الاجتماعات الوزارية التنسيقية التي ينظمها وزراء خارجية الدول الأعضاء ، وذلك من خلال خلق مشاريع جواريه صغيرة لفائدة السكان المحليين لمكافحة الفقر واستحداث مشاريع هيكلية وقاعدية[1].

- **دور الجزائر في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل والصحراء :**

أدركت الجزائر منذ البداية على توثيق علاقاتها مع دول الساحل والصـحراء عبر تأسيس شبكة للتبادل الاقتصـــادي مع تلك الدول ، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب – جنوب بدءا بوضـــع إطار للتعاون الجهوري سمي بندوة التعاون الصحراوي ، وتعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الاتصال ببناء المنشآت القاعدية كمشـروع الطريق العابر للصـحراء **الجزائر –لاغوس– النيجر** مرفوقا بمشـروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوربا ، مرورا بالجزائر من خلال اتفاق بين الشـــراكة الوطنية للبترول النيجيري والشـــراكة الجزائرية للمحروقات في **14 جانفي 2002** ، والذي يدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد للاتحاد الإفريقي والذي من المرتقب أن تصـــدر من خلاله الجزائر الغاز إلى اســـبانيا بعد توتر علاقاتها مع المغرب مؤخرا [2].

[1] مريم مهدي، " الدبلوماسية ومكافحة الارهاب في الساحل الافريقي " ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013 ، ص 127.

[2] وهيبة دالع ، **مرجع سابق** ، ص301.

خريطة رقم (03) توضح الطريق العابر للصحراء باتجاه دول الساحل



المصدر: **https://www.elmassa.com/dz/media/k2/items/cache/844d44996897d0b6e1a5358e23b36089_L.jpg**

تمثل الخريطة مسار وشبكة " الطريق العابر للصحراء" الذي يربط شمال الجزائر بجنوبها وصولا إلى دول الساحل الإفريقي ، ويعد من أهم المشاريع التي تهذف إلى فك العزلة عن المناطق الصحراوية وتعزيز التواصل بين الجزائر وعمقها الإفريقي ، يساهم هذا الطريق في تنشيط المبادلات التجارية والاقتصادية ، وتسهيل حركة الأشخاص والسلع ، كما يساعد على تعزيز الأمن الإقليمي من خلال مراقبة المناطق الحدودية والصحراوية ، وبالتالي يمثل الطريق العابر للصحراء وسيلة استراتيجية لتحقيق التنمية والتكامل بين دول المنطقة ، حيث تتجاوز أبعاده مجرد فك العزلة وتنشيط المبادلات التجارية والاقتصادية لتشمل بعدا أمنيا محوريا يساهم في تعزيز الأمن الاقليمي والحدودي من خلال تسهيل مراقبة المناطق الصحراوية وضبط حركة الأشخاص والسلع ضد تهديدات الجريمة المنظمة.

- **المبادرات الاجتماعية والثقافية:**

عملت الجزائر على حل مشكلات الساحل والصحراء عبر القضاء على الفقر والتهميش والإقصاء التي تعاني منه شعوب المنطقة ، وحل مشكلة الطوارق بحيث تصبح مسألة اقتسام الثروة والسلطة على أساس من العدالة والمواطنة المدخل السليم لإعادة بناء الدولة الوطنية ، وبهذا الخصوص نص اتفاق الجزائر **2006** على ضرورة تنفيذ مشروعات أعمار لصالح السكان المحليين ، وهو ما تم التأكيد عليه في اتفاق السلام الموقع في الفاتح من شهر **مارس 2015** بالعاصمة الجزائرية وإنشاء صندوق لدعم أنشطة الاعمار ، وأعلن مؤخرا عن تقديم مساعدات للصندوق بقيمة **176 مليون يورو** من طرف الجزائر

ومالي وإعانات دولية لتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها ، ويتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، كما رصدت الدولة الجزائرية **مليار دولار** لتأمين حدودها والحد من الهجرة وانتشار الأوبئة عن طريق شراء أجهزة للرقابة [1].

وبالمقابل قامت الجزائر باستقبال موجة كبيرة من اللاجئين الماليين بسبب الحرب في شمال مالي ، والذي قدر عددهم ب **30000 لاجئ** ، كما قامت الجزائر بالتركيز على الجانب التوعوي بالنظر لانخراط شباب المنطقة في عضوية الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ، حيث استضافت العديد من اللقاءات والندوات الدينية والعلمية في هذا الخصوص.

رابعا: دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تحولت الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي من منطقة عبور إلى منطقة احتضان لعدد كبير من الأفارقة، لاسيما بعد الإجراءات التي طبقها الاتحاد الإفريقي للحد من الهجرة غي الشرعية والتي عرفت بعسكرة الحدود ، من هنا أصبح لزاما على الجزائر اتخاذ إجراءات لضمان أمنها والتي نذكر منها :

- **إجراءات قانونية** :وهذا بتجريم الهجرة السرية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم **31 أوت 2008.**
- **إجراءات تنظيمية** : من خلال تكثيف الرقابة على الحدود من طرف رجال شرطة الحدود الذين يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير القانونيين .
- **إجراءات أمنية:** وهذا بعد الانفلات الأمني في الدول المجاورة وتخوفا من وجود انكشاف أمني على الحدود قامت الجزائر بتأمين حدودها خوفا ليس فقط من المهاجرين غير الشرعيين ، وإنما أيضا انتقال الأسلحة والجماعات الإرهابية والإجرامية [2].

ومن خلال كل هذه الهواجس والتهديدات الأمنية ، فإن الجزائر مدركة أن الحل يجب أن يكون جماعي وفي نفس الوقت متعدد الأبعاد أي دور كلاني ، من هنا سنتحدث عن بروز مركب أمني إقليمي تقوده الجزائر وتشترك فيه مع دول الميدان.

---

[1] وهيبة دالع، **مرجع سابق**، ص 311- 312.

[2] Siham Djebbi, **Rapport les complexes conflictuels régionaux** ,France :IRSEM N ,Mai 2010 , p 07.

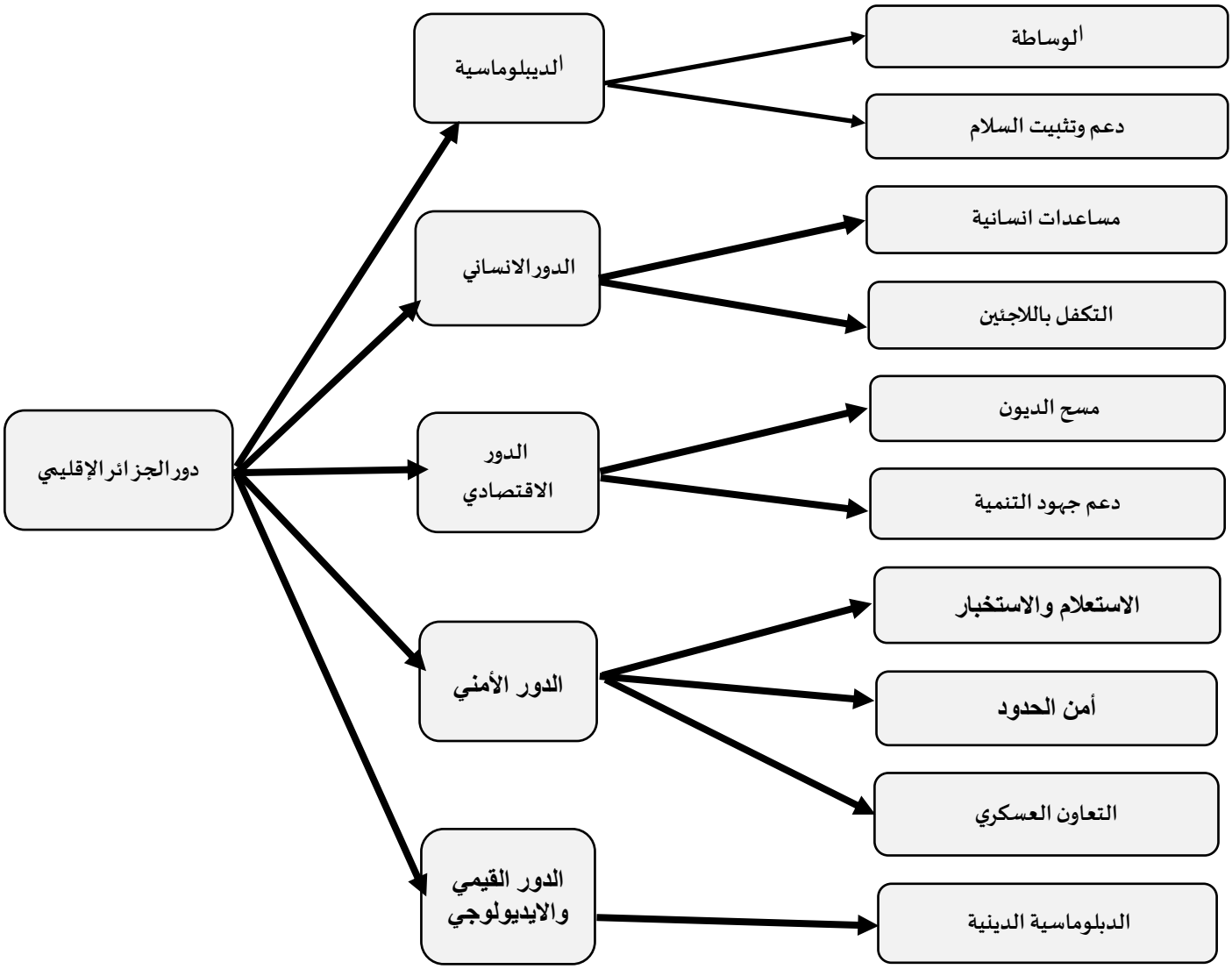

شكل رقم (01) يبين الأدوار التي تلعبها الجزائر اقليميا

المصدر : ناصر بوعلام ، " دور الجزائر الاقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو – أمنية في منطقة الساحل " ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد 1، العدد 4 ، مارس 2018 ، ص 216، بتصرف.

يبين الشكل أن الجزائر تؤدي دورا إقليميا متنوعا ومتكاملا ، حيث تسهم دبلوماسيا في الوساطة ودعم السلام ، وانسانيا من خلال تقديم المساعدات والتكفل باللاجئين ، واقتصاديا عبر دعم التنمية وإعفاء بعض الدول من الديون ، وأمنيا من خلال حماية الحدود والتعاون العسكري والاستخباراتي ، إضافة إلى دورها الثقافي والديني المتمثل في الدبلوماسية الدينية ، ويعكس ذلك مكانة الجزائر كفاعل إقليمي يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في المنطقة.

المبحث الثالث: التحديات وآفاق بناء السياسات الأمنية الجزائرية.

خلفت التغيرات التي شهدتها الساحة الاقليمية الجزائرية سواء على الصعيد الافريقي أو العربي جملة من التحديات غير المسبوقة ، والتي كانت لها تأثيرات مباشرة على الجزائر، خاصة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصـــادية والاجتماعية كما فرضـــت على الجزائر أن تتخذ إجراءات عديدة على الصـــعيد الداخلي لمواجهة تحديات بيئية إقليمية جد متوترة .

المطلب الأول :التحديات الجغرافية.

تعد الجزائر من الدول ذات الموقع الاستراتيجي والمساحات الشاسعة ، والامتداد الحدودي الكبير ، وهو الأمر الذي جعل منها دولة تتصـف ب الدولة القارة الغنية بتنوع طبيعتها وثروتها ، ولكن هذه الشـساعة والامتداد الحدودي الكبير جعلها عرضـــة لتحديات داخلية وتداعيات اقليمية وهو ما جعل الجزائر تتبنى سياسات عامة أمنية في مواجهة هذه التحديات والتداعيات.

فشـساعة حدود الجزائر مع دول الجوار الجغرافي قد وضـعها في موقف دفاعي كونها أصـبحت ممرا لعبور العديد من أشـكال الجريمة المنظمة (حسـب ما يبينه الشـكل المرفق) في ظل فشـل دول الجوار وعدم قدرتها على مراقبة حدودها الوطنية ، ما ســـاعد على التحرك الســـريع للجريمة المنظمة بمختلف أشكالها و أنواعها.

ســـاهمت عوامل اتســـاع الرقعة الجغرافية (**2.381.741 كلم ²**) والحدود الجزائرية التي تبلغ **6343 كلم** والقرب من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصـــحراء(غينيا ، الســـنغال ،ســـاحل العاج، غانا ،التوغو ، البنين،نيجيريا والكاميرون) وضـــعف أنظمتها الجنائية وفســـادها إلى تفاقم عمليات التهريب بأنواعها وتأثيرها على أمن الأفراد الجزائريين بســـبب نقص التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية خاصـة فيما يتعلق بتهريب المخدرات ، فبعد سقوط الأنظمة في كل من تونس وليبيا في **2011** وتأثيرها على الأزمة المالية **2012** أدرك القادة الجزائريون حجم التهديدات الأمنية القائمة في السـاحل الافريقي ما دفعهم إلى تكثيف الحراســـة والمراقبة عبر الحدود الشـــرقية والجنوبية، والجنوبية الغربية للبلاد لكن نظرا لصـــعوبة قيادة وحدات الجزائر العســـكرية العاملة على الحدود وعدم مطابقة أقاليم النواحي العســـكرية

لمتطلبات التهديدات الحديثة خاصـة بعد التعاون بين الارهاب والجريمة المنظمة وتمركز الارهاب والحرب في شمال مالي ثم الحرب في ليبيا كان من الصعب تغطية المساحة الشاسعة للحدود الجزائرية [1].

لقد تحولت الحدود الى خطوط ساخنة تثير اشكاليات تتجاوز ما ارتبط بعمليات التأمين المعتمدة ضد المخاطر التقليدية إلى تهديدات أكثر ليونة ترتبط بمفهوم الأمن اللين خاصـة في ظل بيئة غير مسـتقرة ساهمت في تناميها المتغيرات التالية [2] :

- اتسـاع نطاق حركة التنظيمات الارهابية المتطرفة خاصـة في اطار شـبكة القاعدة من دولة الى أخرى وهي ظاهرة قديمة بدأت بالعائدين من أفغانسـتان إلى مصـر والجزائر في بداية التسـعينات إلا أنها عرفت تزايدا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية بتسلل المقاتلين الى بعض الدول العربية خاصـة العراق وسـوريا بالإضـافة الى أن هذه الحركات الارهابية أصـبحت على دراية واسـعة بجغرافية المناطق مما يسهل عليها ممارسة أعمالها غير القانونية ، كما أنها رسمت لنفسها طريقا سـهل عليها مهمة الاتصـال والتواصـل مع تنظيمات الجريمة المنظمة في اطار علاقة تبادلية تكاملية تطرح فرضـية الاعتماد المتبادل بينهما بغية حصـول الطرف الأول مقابل مادي نظير تأمين خطوط مواصلات الطرف الثاني؛
- ظهور شـكل جديد من الاختراقات الحدودية في ظل الانتشـار الواسـع خاصـة في الجنوب الذي يصعب مراقبته نظارا لشساعته ، خاصة وأن المتسللين يبحثون عن ملاذ آمن يضمن لهم العيش بأمان نظرا للأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشون فيها بسبب الجفاف ، أزمة الغذاء ، النزاعات الداخلية...الخ؛
- تصـاعد الحركات البشرية غير الشرعية خاصـة في مناطق النزاعات بهدف الوصـول إلى أوربا ، حيث أصبحت الجزائر عبارة عن منطقة عبور واستقرار لعدد من المهاجرين غير الشرعيين.

[1] وفاء زناتي، " الجريمة المنظمة عبر الوطنية و انعكاسـاتها على الأمن الاقتصـادي الجزائري " ، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2023 – 2024 ، ص 253.

[2] عائشـة قـادة بـن عبـد الله ، " السياسـة الأمنيـة الجزائريـة : إدارة الحـدود أنموذجـا " ، الجزائـر : **حوليـات جامعـة الجزائر**، المجلد 36، العدد 3 ، 2022/09/28 ، ص 37– 50.

خريطة رقم (04) توضح حدود دولة الجزائر مع دول الجوار



المصدر:

https://encryptedtbn0.gstatic.com/images?q=tbn:ANd9GcS9vm6L2zlxaEZVrCDxAC5QBCVpKRnNW3ymA&s

توضـــح الخريطة موقع الجزائروحدودها مع دول الجوار ، حيث تتميز بمســـاحة شـــاســـعة وحدود برية طويلة مع دول المغرب العربي ومنطقة الســـاحل ، إضـــافة إلى إطلالتها على البحر الأبيض المتوســـط ، وتبرز الحتمية الجيوسـياسـية للسـياسـات الأمنية الجزائرية في مواجهة تعقيدات الشـريط الحدودي الشـاسـع والممتد مع دول الجوار المضـــطربة أمنيا ، مما يفرض على الجزائر تبني مقاربة دفاعية اســـتباقية ومرنة قادرة على كبح التهديدات غير التقليدية المنبعثة من منطقة السـاحل وليبيا ، وعلى رأسـها شـبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية لحماية أمنها الوطني وتأمين الاستقرار الاقليمي المشترك.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية الاقليمية والدولية.

إن طبيعة التحديات الاقليمية للأمن الوطني الجزائري ما هي الا محصـــــلة لجملة من التهديدات المتداخلة والمتشابكة التي شكلت تهديدا صريحا للأمن الوطني الجزائري نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي أفرزها ما يســـــمى بالحراك العربي وما أحدثه من تغيير في بعض الأنظمة المجاورة للجزائر والتي أحدثت أزمات ســـياســـية و اجتماعية و أمنية لتلك الدول ، شـــكلت تهديدا مباشـــر وغير مباشـــر للأمن القومي الجزائري.

أولا: التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي .

1- التحديات الاقتصادية:

تعتبر الأزمة الاقتصـادية التي شـهدها الاقتصـاد العالمي منذ **أوت 2007** من أسـوء الأزمات التي مر بها الاقتصـــــاد منذ الثلاثينات ، وتعتبر من أخطر الأزمات المالية خاصـــــة بعد ما ثبت عجز النظام الاقتصـادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع ، وهذا ما أدى الى نشوب الأزمة في

القطاع المالي والمصرفي فتهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم [1]، كما شهد الاقتصاد العالمي أزمة من نوع آخر **سنة 2014** مست قطاع النفط ، وهو قطاع حيوي بالنسبة للاقتصاديات العربية ، حيث تهاوت أسعاره بما يفوق النصف وهو الأمر الذي أدى بالعديد منها الى اعلان سياسات تقشفية تماشيا والوضع الجديد على غرار الجزائر أين أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستطلق خطة استثمارية جديدة مدتها خمس سنوات تمتد بين عامي **2015** و**2019** قيمتها 260 **مليار** دولار لتعزيز الانتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل ، بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على النفط ، لكن ربما سيتعرقل تنفيذها في المدى المنظور بسبب صعوبة تمويلها مع تراجع ايرادات النفط ، وما نتج عنها من تداعيات على الاقتصاد الجزائري ، والتي كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محالة ، لكن بمستوى أقل، ومع هذا فقد تسببت الأزمة الاقتصادية المالية والسياسية الأمنية التي مر بها الاقتصاد العربي والجزائري، وخصوصا الجزائر التي أدت الى تفاقم عدة مشاكل اجتماعية كالبطالة بين الشباب وزيادة حدة السكن وبذلك أصبحت الجزائر أمام واقع يهدد الأمن الاقتصادي الوطني .

2- انتشار الجماعات الارهابية:

في مسألة الارهاب تشهد البيئة الاقليمية للجزائر انتشارا واسعا للجماعات الارهابية وخاصة منذ **2011** ، ومع ظهور مصطلح الربيع العربي حيث عاشت الجزائر تجربة اعتداء ارهابية التي استهدفت قاعدة تقنتورين ، التي تعد تجربة مأساوية مما دفع نحو اتخاذ احتياطات كانت بدايتها تعامل القوات الخاصة للجيش مع تلك العملية [2]، وكذا ظهور مايسمى تنظيم القاعدة الاسلامية التي تحاول اختراق القارة السمراء مع بداية التسعينات في القرن الماضي ، والدعوة لدولة اسلامية في السودان ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال ، وهذا ما مهد الطريق للجماعات المسلحة الأخرى وبالخصوص تنظيم داعش والأعمال الارهابية التي تشنها في كل من ليبيا وسوريا ومصر ، إضافة الى العديد من الدول[3].

---

[1] أحمد يوسف وآخرون ، **حال الأمة العربية 2009 – 2010 : النهضة أو السقوط** ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010 ، ص 295 – 484.

[2] عطا الله امام حسانين، **الارهاب النيابي القانوني للجريمة** ، الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص 97.

[3] زينب فريح ، دور العامل الإقتصادي في التحولات الراهنة بالمنطقة المغاربية ، **رسالة ماجستير** في الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2013 ، ص 102.

3- الجريمة المنظمة:

في ظل حدوث الربيع العربي منذ **2011** الى غاية **2015** شـــهدت الجزائر عدة عمليات تهريب للمخدرات والكيف المعالج ، وهذا ما أحصـــاه الدرك الوطني خلال السـنوات الأخيرة ، زد على ذلك وجود عدة تهديدات أمنية أخرى سواء أكانت الجريمة كأداة خاصـة التي تتجسد في جريمة استعمال أسلحة أو مواد محرمة أو أسلحة الدمار الشامل ولاسيما الأسلحة البيولوجية [1]، خاصة منذ **2011**، وتأسيس جمعية غير شـرعية هدفها الارهاب أو الانضـمام إليها ، وهذا ما أدى إلى التهاب الحدود الجزائرية من العمليات الارهابية والجرائم عبر الحدود الوطنية وفي هذا الســـياق اتاحة الفرص للأعمال الاجرامية عبر الدول فقد فتحت أسواق عالمية للسلع المشروعة وهذا ما سهل السفر والاتصـالات على الصـعيد العالمي والإقليمي والوطني ، وتخطي بذلك الحدود الوطنية ، وفي ذات الوقت أصـــبحت تهديدات ومخاطر الجريمة عبر الدول على المجتمعات والأفراد لا يمكن التغاضـي عنه فتأثير التهديدات أصـبحت خطيرة في خضـم الربيع العربي والثورات العربية ، وهذا ما جعلها تنتشـــر بســـهولة ومرونة في جميع جوانب الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا ما أدى إلى تهديد أمني على العالم وعلى الجزائر خاصة [2].

هذا وتعد جريمة القرصـــنة من الجرائم التي تهدد الأمن القومي العربي عامة ، والجزائر خاصـــة بحيث واجهت العديد من الدول عدة جرائم قرصـــــنة من بينها جرائم الســـفن المخطوفة أو التي تتعرض للتهديد والخطف ، ولقد أصـــبحت القرصـــنة البحرية من أخطر التهديدات العالمية والتي فرضـــتها على كل من التجارة الدولية والسلامة والاستقرار البحري في المنطقة خاصة في ظل تزايد عدد هجمات القرصنة .

4- تحدي الحراك العربي[3]:

منذ بداية **2011** انطلقت العديد من الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية تحت شعار " الشعب يريد اسقاط النظام " وهذا في ظل الاستقرار الوهمي الذي ميز الصـفة الاستبدادية عند غالبية النظم السياسية العربية التي اســـتخدمت العديد من الآليات للســـيطرة ، وقد انطلق هذا الحراك بســـبب تردي الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس ، وتضامنا مع البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه

---

[1] محمد صالح العادلي، **الجريمة الدولية دراسة مقارنة** ، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2004 ، ص 134.

[2] عبد السميع مطر عصام عبد الفتاح ، **الجريمة الارهابية** ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005 ، ص 111.

[3] محمد هناد، الاصـلاحات السياسـية المعلنة مؤخرا في الجزائر ، **تقرير المؤتمر** نظرة نقدية في ثورات في عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ، جنوب افريقيا : معهد الدراسات الأمنية ، 2011 ، ص 17.

رافضا تقبل العجز في مواجهة الاذلال مما جعل عديد من التحركات الشعبية في العديد من الدول العربية مثل ليبيا واليمن سوريا ومصر، ومن المعروف أن خلفية هذا الحراك عدة دوافع داخلية وخارجية:

فالداخلية تتعلق بأزمة البطالة والتهميش الاقتصـــادي والاجتماعي والتي تتعلق بدور بعض الأطراف الدولية في تأجيج الاحتجاجات مثل منظمات تدعيم الديمقراطية في مصـــر التي تم تمويلها من طرف الولايات المتحدة ، ولعل أهم عامل هنا يتعلق بغياب الديمقراطية في الدول العربية ، مما أحدث الحراك الذي شـــهدته المنطقة العربية و أدت الى الاحاطة بالكثير من الأنظمة العربية ، بدأ من تونس ومصـــر وانتشـر سـريعا في أنحاء الوطن العربي ليصـل الى ليبيا واليمن وسـوريا في مارس ، وهي لازلت مسـتمرة حتى الآن في سوريا.

لقد توقـع الكثيـرون مـن المتتبعـين للأوضـاع السياسـية بالمنطقـة حـدوث ثـورة فـي الجزائـر مباشـرة بعـد تـونس، غيـر أن شـيئا مـن القبيـل لـم يقـع إلـى حـد الآن ، بحيـث لا تـزال الأوضـاع فـي الجزائـر غامضـة كثيـرا ، كمـا لا يـزال نفـس السـؤال يتكـرر طرحـه، مـن حـين إلـى آخـر منـذ اسـتقلال الـبلاد: الجزائـر إلـى أيـن ؟ ، للتـذكير ، لقـد تحـرك الشـارع الجزائـري مبكـرا ، سـنة **1988** ، وقـد بـدأت أولـى الخطـوات الفعليـة للانتقـال نحـو نظـام ديمقراطـي إلا أنـه سـرعان مـا أخفقـت المحاولـة لتتبـع بمآسـاة وطنيـة لا تـزال تـداعياتها متواصـلة الـى اليـوم وان خفـت حـدتها ، بحيـث شـهدت السـاحة السياسـية والاجتماعيـة فـي الجزائـر احتجاجـات شـعبية فـي عـام **2011** وقعـت أحـداث شـغب ضـد غـلاء المعيشـة دامـت أيامـا قليلـة واكتفـت السـلطات فـي اخمادهـا بالاسـتجابة لمطالـب المتظـاهرين مباشـرة ، بحيـث تجاوبـت علـى وجـه السـرعة فـي اعـداد الترتيبـات اللازمـة لمواجهـة غـلاء المعيشـة لتجـد السـلطات نفسـها مرغمـة علـى تـأخير وقـت للقيـام بالإصـلاحات التـي تفرضـها الحاجـة لإنعـاش الاقتصـاد الجزائـري اليـوم أكثـر مـن أي وقـت مضـى ، وهـذا مـا تحتـاج الـى ترشـيد اقتصـادها ويتضمن في :

- محاربة الفساد والتهريب؛
- التحول الى الانتاج بدلا من الاستيراد؛
- اعادة الثقة بين المستثمرين الذين يشكون من الاضطراب القانوني والبيروقراطية؛
- التملص على نطاق واسـع من دفع الضـرائب ، بالإضـافة الى المخاطر المتوارثة من الاقتصـاد السابق في نواحي الصحة العامة والبيئة .

5- تردي الأوضاع الأمنية والفشل الدولاتي في الساحل الافريقي:

لا تقتصـــر التحديات والتهديدات الأمنية المطروحة على الأمن الوطني الجزائري على دول الجوار العربية وإنما يعتبر الاقليم الجنوبي مصدرا خطيرا جدا لتهديدات متعددة أمنية وسياسية ، فالشريط الحدودي الجنوبي للجزائر الذي يربط كل من : مالي والنيجر والتشاد ، والخصائص الأمنية والاقتصادية التي تميز دول الساحل خصوصا المتعلق بالفشل الدولاتي في المنطقة بسبب عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف ، والدمار إلى جانب اعتبار نفسها فوق القانون حتى إذا ماكانت تملك أشكالا الديمقراطية إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير وذلك على مستوى مؤسساتها.

وتعتبر أزمة مالي من بين أهم الأزمات السياسية والأمنية التي أثرت حديثا على الأمن الجزائري بسبب الصراع الداخلي بين الشمال والجنوب ، حيث يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير وعنيف بحكم تواجد الأطراف الداخلية والخارجية ، مما أدى الى استخدام الأسلحة بين الأطراف في اطار الصراع على السلطة وتعتبر دولة مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل[1] ، وأكثر عرضة لزعزعة وعدم الاستقرار على يد المتمردين وخصوصا مع تواصل النزاع العرقي ، وهذا ما مهد إلى ظهور حركات التمرد والانفصالية.

والى جانب المخاطر المشار اليها سابقا كالإرهاب والجريمة المنظمة ، أثرت الأوضاع السياسية والأمنية في الساحل الافريقي على الأمن الوطني الجزائري من خلال :

1- موجات النزوح للاجئين الأفارقة:

حيث تعرضت الجزائر لموجات من النزوح والهجرة الجماعية والسرية نحو شمال افريقيا والجنوب الجزائري خصوصا، والهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا تترجم بأزمة حول اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة وتهديد للأمن الداخلي في المنطقة، ومنذ **2011** شهدت الجزائر موجات كبيرة من اللاجئين من مختلف الجنسيات العربية والإفريقية بحثا عن الاستقرار والأمن حيث تشير التقارير إلى وصول أكثر من **16792 لاجئ** افريقيا وصلوا الى الجزائر بطريقة غير شرعية خلال **2015** من بينهم

[1] جمال بوزداية، الساحل : البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي ، **مجلة المفكر** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد التاسع ، ص 538- 539.

5588 لاجئا ماليا ، كما تشير احصائيات رسمية إلى استقبال الجزائر أكثر من **120 ألف** لاجئ سوري بسبب تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية في سوريا [1].

2- أزمة الطوارق :

تتشـــكل أزمة قبائل التوارق أو الطوارق من أقليات إثنية تتركز بشـــكل خاص على تراب مالي ، النيجر،الجزائر ، ليبيا وحتى بوركينا فاســو فقد وصـــل عدد الأفراد الطوارق إلى **ثلاث ملايين والنصـــف مليون** أي حوالي **85 %** وهم قبائل تختلف عن باقي القبائل بحيث يتميزون بمقومات عرقية ودينية ولغوية مشتركة.

وتظهر مشكلة الطوارق في منطقة شمال النيجر أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الافريقي ، وترجع جذور أزمة الطوارق إلى النظم الســياســية بين دولتين مالي والنيجر على حد ســواء ، ويعتبر الطوارق مهدد لمنطقة الســـاحل الافريقي من خلال الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود وشـــبكات التهريب والهجرة غير الشـــرعية واللاجئين وتجارة المخدرات وتهريب الســـلاح...الخ والتي لها انعكاسـات خطيرة على أمن واسـتقرار الجزائر ، وعملت الجزائر على توفير سـياسـة وقائية بتوفير البديل الاقتصـــادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضـــيها بجمعهم في قرى والمدن في جنوبهم وترقية ظروف معيشـية لهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السـياسـية ،لأن كل من مالي والنيجر لم تقدم أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشـــي للتوارق ليخدم اســـتقرار المنطقة [2]، بالرغم من أن الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشـكلة مع الجزائر ولم يرفضـوا انتماءهم لها ، على غرار الطوارق في النيجر ومالي أي تبني فكرة الاستقلال ، والانفصال وإقامة دولة خاصة بهم والصحراء ، كما نعلم أنها غنية بالبترول والغاز والموارد الطبيعية ، مما يشـــكل خطرا على الجزائر إذا تحالفت حركات الأزواد مع الجماعات الارهابية في الصـــحراء وعصـــابات أخرى ، وهذا ما نقول عليه تهديد أمني للجزائر وحدودها الوطنية مع ذلك فان ممارسـات الجماعات الارهابية والمهربين مازالت حتى الآن تشـكل خطرا على حدود الصحراء الجزائرية فأزمة الطوارق تهدد منطقة الساحل الافريقي.

---

[1] غالم عبد الرحمان ، " التحديات الاقليمية وآثارها على الأمن الجزائري "، **مجلة السياسة العالمية** ، العدد 02 ، ديسمبر 2020 ، ص 1660.

[2] حسام حمزة ، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011 ، ص 108- 109.

خريطة رقم (05) توضح أماكن تواجد الطوارق في منطقة الساحل



المصدر: رتيبة برباش ، " مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري " ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد التاسع ، ديسمبر 2017 ، ص 246 الرابط:-http://revfacts.blogspot.com/2012/04/blog-post13.hotml

الخريطة تمثل أماكن تواجد الطوارق في منطقة الساحل وشمال افريقيا ، حيث يتركزون في مناطق صحراوية واسعة تشمل جنوب الجزائر ، مالي ، النيجر ، ليبيا ، بوركينا فاسو، وتبرز الخريطة الأبعاد الجيوسياسية للامتداد الديموغرافي والقبلي لمجتمع الطوارق العابر للحدود السياسية بين الجزائر ، مالي ، النيجر ، ليبيا وبوركينا فاسو ، وهي الوضعية التي تفرض تحديا استراتيجيا صعب من مسألة ضبط الحدود الوطنية في ظل استغلال شبكات الجريمة المنظمة المنبعثة من منطقة الساحل لهذه المسالك الوعرة والروابط السوسيو– ثقافية للتغلغل والتحرك ، وبناءا على ذلك تكيف السياسة الأمنية الجزائرية مقاربتها الاستباقية لتتجاوز البعد العسكري الصرف نحو تفعيل الدبلومسية والوساطة السياسية في دول الجوار ، بهدف تحويل هذا الفضاء الاجتماعي المشترك إلى حزام استقرار يدعم مكافحة التهديدات غير التقليدية ويعزز الأمن الإقليمي.

ثالثا: سقوط الأنظمة السياسية في الدول الجوار:

أدت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية إلى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في كل من تونس ، مصر ، اليمن وليبيا وتكمن خطورة هذا الأمر في الفراغ المؤسساتي الذي خلفته انعكاساته على الوضعية الأمنية المنفلتة داخل هذه البلدان والبلدان المجاورة لها ، بحيث تأثرت الجزائر من الدول المجاورة ومن أهمها:

1- أزمة ليبيا وانتشار السلاح الليبي:

إن دول الجوار الليبي في الفضـاء المغاربي ، هي الجزائروتونس ، وهي حدود مأهولة أكثر من حدوده مع مصـر ، مايعني أنها الحدود الأكثر خطورة ، أمنيا ، ولذلك فعمقنا الأمني مع ليبيا وعمقها هي معنا ، أكثر من الناحية الاســـتراتيجية للبلدين ، والواقع أن انعكاســـات الأزمة الليبيبة كانت آثارها أخطر على مستوى الإقليم المغاربي ، ولو بدرجات متفاوتة ، وبايقاعات مختلفة [1].

وهذه بعض المعطيات الجغرافية والأمنية ، بين الجزائر وليبيا ، توضــح خطر آثار الأزمة السـياسـية والأمنية على الجزائر ، تمتد الحدود الجزائرية الليبية إلى نحو 700**كلم** ، وبذلك ، فإن الحدود تشـكل الآن ثغرة أمنية للجزائر ، وذلك نتيجة الانتشـار الواسـع للسـلاح في ليبيا ، وبشـكل غير متحكم فيه ، وهذا وفقا لما تعلنه تقارير وزارة الدفاع الوطني ، وذلك حسب الأسلحة المحجوزة على الحدود.

هذا دون أن ننسـى أن ليبيا نفسـها ، كرقعة جغرافية قد أصـبحت مرتعا للإرهاب ، ومعبرا له وللاجئين من كل حدب وصـــوب ، ونحو مختلف الوجهات بما فيها الجزائر ، وهذا في حد ذاته تهديدا آخر للأمن الوطني الذي فرض على الجزائر انتهاج مقاربة حذرة وذكية ، تتجاوب مع تعقد الأزمة الليبية وكثرة فاعليها الدوليين ، وتعدد متغيراتها السياسية والأمنية ، وذلك ضمانا لمصـالحها الاستراتيجية ، الحالية والمستقبلية في ليبيا ، باعتبارها جارا أبديا ، شعبا ودولة ، وهي مقاربة تقوم على:

<u>أولا:</u> خطة تتعلق بتعزيز عسـكري على الحدود ، إذ بعد أحداث **2011** كان الجيش الجزائري قد عزز من تواجده على الحدود المرتبطة بالساحل ، بشكل عام ، لأنه أدرك أن ماحدث في **2011** كلحظة تحول سـياسـي واجتماعي داخل ليبيا ، إنما يعبر بوجه آخر عن هزة جيوسـياسـية ، تسـعى إلى إعادة تشـكيل الخارطة الجغرافية للعالم العربي ، بما يتوافق ومصالحها الاستراتيجية.

<u>ثانيا:</u> من خلال دعم كل الحلول السياسية والسلمية داخل ليبيا ، والوقوف على مسافة واحدة من كل الفرقاء الليبين ودعم أسس الحوار والمصالحة الوطنية وأن السبيل من الخروج من الأزمة هو الجلوس على طاولة الحوار، وفي هذا الإطار اشتغلت الدبلوماسية الجزائرية بواقعية اتجاه الملف الليبي وتعقيداته ، كان آخرها اســتضــافة الجزائر في نهاية **أوت 2021** ، مؤتمرا لدول جوار ليبيا بحضــور كل من وزراء خارجية ليبيا وتونس ومصـر والسـودان والنيجر وتشـاد والكونغو الديمقراطية ، والذي كان بمثابة فرصـة

[1] حسين أحمد قاسم ، " دور القوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الإتفاق السياسي " ، **الصخيرات** ، جانفي 2019 ، ص 72 .

لطرح الحلول العملية للأزمة الليبية والنظر فيها بصورة جذرية وإن التعثر الحاصل في ليبيا مرجعه أساسا إلى تعثر بناء الدولة وتحقيق الحل الليبي – الليبي بعيدا عن التدخلات الخارجية.

أما تونس والتي تمتد حدودها مع ليبيا إلى نحو أربع مائة وتسعة وخمسون **(459) كلم** ، فقد شكلت ليبيا تهديدا أمنيا مباشرا لها ، خاصة أنها كانت هي ذاتها ، قد عرفت اضطرابات سياسية وأمنية ، في سياق الاضراب الكبير الذي طال أغلب دول المنطقة العربية الرئيسة ، فقد زاد دخول الليبيين إلى تونس ، وتسلل إرهابيين ضمنهم إليها ، تعقيدا أمنيا إضافيا إلى تعقيداته السياسية والأمنية الخاصة بها ، كما أسهم تسرب السلاح إليها من ليبيا ، في دفع تونس إلى تكاليف مادية وبشرية لضبط حدودها أمنيا مع الجارة ليبيا ، الأمر الذي فرض على تونس تبني مقاربة للأزمة الليبية ، تقوم على تشييع الفرقاء على الحوار ، وايجاد صيغ حل سياسية للأزمة الليبية [1].

1- تداعيات الأزمة التونسية على الحدود الجزائرية:

بالنسية للحدود مع تونس فيختلف وضعها ، ذلك أن الدولة التونسية لا تعرف مشكلات سياسية كبرى ، تهدد بفشلها وانما تمر بمرحلة انكشاف أمني ، بسبب المرحلة الانتقالية ، كما أن هذه الحدود غير طويلة ، مقارنة بالحدود مع ليبيا ومالي ، وتكمن مشكلة الحدود مع تونس أساسا ، في استيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر ، ما يخلق مشاكل أمنية للبلدين ، وهذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس، حيث تجد الجزائر في هذه الأخيرة شريكا حقيقيا ، وتدعم الأولى الثانية بشكل واضح أمنيا واقتصاديا (دعم مالي) ، مما يدل على درجة عالية من التوافق السياسي بين البلدين .

تفاقمت المخاوف على الحدود التونسية حول صعود الحركات الجهادية والاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود بين البلدين ، والعمليات الإرهابية ، إذ يشير تركز الهجمات في جبال الشعانبيعلى طول الحدود التونسية – الجزائرية إلى احتما أن يكون المتطرفون الجزائريون قد انخرطوا أيضا في القتال ، الأمر الذي يثير مخاوف من إمكانية تحول تونس إلى ممر تهريب لتجار السلاح الذين يعملون بين مالي

[1] فاتح خننو ، " الأزمة في ليبيا : الفاعلون والسيناريوهات المحتملة " ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2022، ص 177 – 178.

وليبيا ، أو عودة التونسيين الذين يقاتلون إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى ديارهم من مالي وليبيا وسوريا [1]

رابعا: تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر :

طول الحدود الجزائرية والشريط الساحلي كان سببا في تدفقات الكثير من المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية بين الجزائر ومالي والنيجر الى ولاية تمنراست والتي لم يتم تحديد عددهم سواء عبر الحدود أو داخليا ، حيث تؤدي حالة اللأمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية ، الحروب والصراعات المسلحة ، المجاعات ، الأوبئة والكوارث الطبيعية ، بالإضافة الى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركات نزوح هائلة لآلاف المدنيين هروبا من تلك الظواهر وبؤر الاضطراب.

وتأخذ هذه الحركات صـــورتين : داخلية وخارجية ، فأما الأولى فتكون من مناطق البدو المزارعين والمربين إلى المدن ، وأما الثانية فتكون من الدول الافريقية عموما نحو شمال القارة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوربا [2].

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، والتي تتم بطريقة ســـرية وغير شـــرعية ، من أهم التهديدات الحالية للأمن الوطني الجزائري القادمة من الدائرة الافريقية ،لأن ســـرية تلك الحركات تصـــعب جدا من مراقبتها وتحد من ســـيادة الدولة الجزائرية في التصـــدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية ، وأكبر مايغذي الهجرة الافريقية غير الشرعية هو العجز عن انتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان ، مما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون للعيش في ظروف أحسن ، وهو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوربا.

إن تهديد المهاجرين السريين للأمن الوطني الجزائري استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى ، فمعلوم أن المهاجر السري إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد وسـيلة تضـمن له العيش ، لا يتوانى في اللجوء إلى النشـاطات المحظورة والموازية ، ومايدفعه أكثر للجوء على هذا السلوك أنه لا يخشى على نفسه شيئا بحكم أنه غير معروف بالنسبة لقوات الأمن

---

[1] ساعد غضبان ، الدور الإقليمي للجزائر في غرب المتوسط في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2020 –2021 ، ص 236 – 237.

[2] سعاد إبراهيم ، " الجزائر والأمن الاقليمي " ، **رسالة ماجستير** في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، 2008 ص 129.

في البلد الذي يقيم فيه ، والأخطر من هذا أن الجزائر بدأت تتحول إلى دولة استقبال واستقرار نهائي للعديد من الأفارقة بعدما كانت منطقة عبور[1].

ففي السنوات الأخيرة انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت الجزائر تعرف كدولة عبور للأفارقة في هجرتهم سواء نحو شمال افريقيا ، الشرق الأوسط أو أوربا ، حيث استغل الشباب الافريقي فرصة تواجد العديد من اللاجئين الطوارق في هذه المدينة حتى يتغلغلوا معهم ويهاجرون بطريقة غير شرعية للمكان الذي يودون التوجه إليه ، وشملت مدينة تمنراست **156000** نسمة حوالي **40 % منهم أجانب** فمن جانفي إلى مارس **1999** تم اقتياد **1150** عابر غير شرعي للحدود ، وأدى هذا التواجد الأجنبي في المنطقة إلى انتشار الأمراض المعدية بسبب الأعمال غير الشرعية والدعارة ، حيث انتشر مرض الإيدز (مرض فقدان المناعة المكتسبة) بشكل كبير في المنطقة ، هناك ضعف الرقابة على الحدود في الدخول والخروج حيث نجد حوالي **45000** مهاجر غير شرعي يعبرون تمنراست عبر الحدود البرية من النيجر ومالي (**1200 كلم**) ، حسب الاحصائيات كان عدد سكان تمنراست في سنة **1996** حوالي **3000** فرد وفي سنة **1998** أصبح **65000** منهم **49000** من جنسيات افريقية والباقي جزائري، ويتم هذا لقاء مقابل مبالغ طائلة ، فالهجرة للمدن الاسبانية يتم وفق 200 دولار للطفل وبين 800 و200 للأفارقة الرجال والمغاربة بين **500** و **800** دولار [2].

يؤدي هذا التواجد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين إلى تعاظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية ، كما أن لها آثارا اجتماعية وثقافية خطيرة ، فتعامل المواطنين مع أناس لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي ، والأخلاقي والديني والأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية خاصة إذا كان المجتمع في حد ذاته يعاني من مشاكل داخلية فهذا يساعد على تنامي الظواهر الاجتماعية مثل المخدرات ، الدعارة ، القتل ، انتشار الأمراض والمساس بالأمن الاجتماعي للجزائريين.

---

[1] سعيد عبد المنعم وقدري سعيد ، " ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط : وجهة نظر عربية " ، **السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 109 ، جويلية 2009 .

[2] ظريف شاكر ، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية ، التحديات والرهانات ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ، 2010، ص 16.

المبحث الرابع: آفاق تطوير السياسات الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة(الأمن الحدودي):

المطلب الأول : تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

ســـواء كان ثنائيا أم جماعيا ، فالدولة عاجزة لوحدها عن مواجهة التهديدات التي تمس بأمن مواطنيها وباسـتقرارها ، لذا فالأمن مسـؤولية العالم بأكمله (الدولة ، منظمة ، الأمم المتحدة ، المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، الشـركات المتعددة الجنسـيات ، الجمعيات ، المجتمع المدني وحتى الأفراد) ، فالحديث عن مفهوم جديد للأمن فرضـــته المشـــاكل المعاصـــرة التي تتجاوز حلولها قدرة الدولة في حلها منفردة ، فالمشـاكل والحلول أصـبحت أكثر تداولا واتصـالا [1]، وعلى الدول إدراك حقيقة عجزها عن حل مشـاكلها ومواجهة التهديدات بمفردها ، لأن تهديد الأمن لم يعد مشكلة وطنية أو إقليمية وإنما مشكلة عالمية.

أدركت الجزائر ميزة التعاون والتنســـيق مع دول الجوار لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود ، فعززت التعاون الأمني مع تونس لمواجهة الإرهاب خاصـة في جبل الشـعانبي على الحدود بين البلدين ، ودعت من جانبها الأطراف المتقاتلة في ليبيا إلى تبني لغة الحوار ، ووقف الاقتتال ، وبناء السلام رافضة التدخل الخارجي في النزاع الليبيي ، كما ســـاهمت في معالجة أزمة الطوارق في مالي وتقريب الرؤى بين الحكومة المالية والانفصاليين الطوارق في شمال مالي.

- **في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة:**

لا يمكن بسـهولة الفصـل بين التهديدات الأمنية التي تحدثها فوضـى انتشـار الأسـلحة الخفيفة على مستوى الدولة عن المستويين الإقليمي والدولي ، نظرا لأن الحدود والفواصل لم تعد مسألة مطروحة ، فهي تهديد للأمن والاستقرار على كافة المستويات ، أدى انتشار الأسلحة الخفيفة إلى إضعاف تحكم الدولة في العنف المشروع ومنه انتشار العنف والنزاعات الداخلية كما هو الحال في ليبيا ، فقوى الأمن الليبية عاجزة عن التحكم في توزيع وامتلاك السلاح الخفيف ، حيث تعد التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة مصدر تمويل لنشاطات إجرامية أخرى كالتهريب وتجارة المخدرات ، فنشوب الحروب والنزاعات المحلية خلق سوقا

[1]Gareth Evans ," **Human Security and society** ",United Nation University, consulté le 6 mars 2004 : http://www.unu.edu/unuprss/planet.planet.htm, vue le 23/05/2026 à 12:00 .

ضخمة للاتجار بالسلاح الخفيف ، وأحيانا تشجع شبكات الإجرام المنظم على نشوبها لزيادة الطلب على الأسلحة.[1]

فالنزاعات المسلحة فرصة سانحة لجماعات الإجرام المنظم لتنشيط تجارة السلاح لكثرة الطلب عليها ، كما تعمل على الدفع بالأطراف المتقاتلة للاستمرار في الحروب لقدرتها على توفير الكميات التي تحتاجها ، وهو ما يضمن لها بقاء الطلب على السلاح.

- **في مجال محاربة الإرهاب:**

ما يميز الإرهاب الدولي هو تموقعه في عدة دول ، وتهديده لأمن الكثير منها ، مما يجعله تهديدا عالميا وإقليميا ، وماساهم في خطورة الظاهرة هو انتشار الأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها ، وتزيد من حدة وخطورة الظاهرة هو انتشار الأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول على مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة واستعمالها ، لامتلاكها الأموال المتأتية عن طريق التهريب وأموال الفديات التي تدفع للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح من تختطفهم.

تضمن الأسلحة الخفيفة استمرارية العمليات الإرهابية ، وتعد التجارة غير الشرعية للسلاح الخفيف موردا ماليا معتبرا للجماعات الإرهابية ، وهو ما يساهم في زيادة تجنيد الأفراد ، والقيام بالعمليات الإرهابية، وأصبحت الجزائر بسبب الأوضاع الأمنية لدى دول الجوار عرضة أكثر مما سبق للهجمات الإرهابية ، فلم يعد كافيا محاربة الإرهاب من الداخل بل لابد على محاربته على الحدود ومنع تسلل الجماعات الإرهابية إلى أرض الوطن وهو ما يستدعي تنسيق الجهود مع الدول المغاربية ودول الساحل[2].

---

[1] خير الدين داود، **الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، في مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تضمنها المركز بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ط2 ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص ،428.

[2] فريدة حموم ، " مسألة تأمين الحدود الجزائرية : الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة " ، **مجلة ستراتيجيا** ، العدد 16 السداسي الثاني 2020، ص 61.

جدول رقم (01) يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة لسنة 2025

السنة	الاتجار بالمخدرات	مكافحة الارهاب	الجريمة المنظمة
2025	**35 طن** كيف معالج **2354** تاجر مخدرات **934** كغ كوكايين **40** مليون أقراص مهلوسة	القضاء على **21** إرهابي توقيف **08** إرهابيين استلام **38** إرهابي توقيف **369** عناصر دعم للجماعات الارهابية. مخابئ الارهابيين **12** **104** قطع الأسلحة المسترجعة. **13** ألغام تقليدية	**18744** توقيف أشخاص في إطار التهريب . **498** أسلحة نارية مسترجعة الوقود: **2637419** لتر. مهاجرون غير شرعيين من جنسيات مختلفة **24071**. مواد غذائية **1298** طن. تبغ **1850** قنطار. مركبات **1747**. أجهزة الكشف عن المعادن **280**. مولدات كهربائية 12574 مطارق ضغط 7633

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات من مجلة الجيش لسنة 2025 الرابط:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2026/janvier/bilan2025ar.php

يبين الجدول الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خلال سنة **2025** ، حيث حققت المصـــالح الأمنية الجزائرية نتائج معتبرة في مختلف المجالات ، ففي مجال مكافحة الإرهاب تم القضـــاء على **21** إرهابي وتوقيف **08** إرهابيين و**38** عنصـرا داعما للجماعات الإرهابية ، إضـافة إلى اسـترجاع **498** ســـلاحا ناريا وحجز **104** قطع من الأســـلحة و**13** لغما تقليديا ، أما في مجال مكافحة الإتجار بالمخدرات ، فقد تم حجز 35 طنا من الكيف المعالج و **934** كغ من الكوكايين و **40** مليون قرص مهلوس ، مع توقيف **2354** تاجرا للمخدرات ، وفي إطار مكافحة الجريمة المنظمة ، تم توقيف **18744** شـــخصـــا في قضـــايا مختلفة ، وحجز **2637419** لترا من الوقود و **1298** طنا من المواد الغذائية و **1850** قنطار من التبغ و **1747** مركبة ، ما يعكس حجم الجهود المبذولة من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية للحد من التهديات الإجرامية وتعزيز الأمن.

جدول رقم (02) يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة لشهر جانفي 2026

الشهر	الاتجار بالمخدرات	مكافحة الارهاب	الجريمة المنظمة
جانفي	**35 طن** كيف معالج **2354** تاجر مخدرات **934** كغ كوكايين **40** مليون أقراص مهلوسة	توقيف **30** عنصر دعم للجماعات الارهابية	**1111** توقيف أشخاص في إطار التهريب. **19** أسلحة نارية مسترجعة الوقود: **106122** لتر **799** مطارق ضغط **1196** مولدات كهربائية **39** أجهزة كشف عن المعادن مركبات **129**. مهاجرون غير شرعيين من جنسيات مختلفة **1644**.

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات من مجلة الجيش لشهر جانفي 2026 الرابط:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2026/fevrier/bilanJan2026ar.php

يعكس الجدول الحصـــيلة العملياتية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة لشـــهر جانفي **2026** ، حيث ســـجلت نتائج ميدانية بارزة ، فقد تم في إطار مكافحة الإرهاب توقيف **30** عنصـــرا داعما للجماعات الإرهابية واســـترجاع **19** ســـلاحا ناريا ، كما أظهرت عمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات حجز **35** طنا من الكيف المعالج و **934** كغ من الكوكايين و **40** مليون قرص مهلوس مع توقيف **2354** تاجرا للمخدرات ، وفيما يخص الجريمة المنظمة تم توقيف **1111** شخصا في قضايا التهريب وحجز **106122** لترا من الوقود و**799** مطرقة ضغط و1196 مولدا كهربائيا و**129** مركبة ، إضافة إلى توقيف **1644** مهاجرغير شـــرعي من جنســـات مختلفة ، مما يعكس اســـتمرار الجهود الأمنية الجزائرية في حماية الأمن والاستقرار ومواجهة الشبكات الإجرامية.

جدول رقم (03) يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة لشهر فيفري 2026

الشهر	الاتجار بالمخدرات	مكافحة الارهاب	الجريمة المنظمة
فيفري	**35 طن** كيف معالج **2354** تاجر مخدرات **934** كغ كوكايين **40** مليون أقراص مهلوسة	**22** عنصر دعم للجماعات الارهابية تم توقيفه.	**1223** أشخاص موقوفون في إطار التهريب. **28** أسلحة نارية مسترجعة الوقود: **136872** لتر **576** مطارق ضغط **861** مولدات كهربائية **13** أجهزة كشف عن المعادن مركبات **158** مهاجرون غير شرعيين من جنسيات مختلفة **1184**.

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات من مجلة الجيش لشهر فيفري 2026الرابط:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2026/mars/bilanFev2026ar.php

يظهر الجدول حصيلة جهود مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة خلال شهر فيفري **2026** ، حيث تمكنت المصالح الأمنية من توقيف **22** عنصر دعم للجماعات الإرهابية ، مع ضبط **28** قطعة سلاح ناري و **136872** لترا من الوقود و **576** مطرقة ضغط و **861** مولدا كهربائيا و**13** جهاز كشف عن المعادن و **158** مركبة ، إضافة إلى توقيف **1223** شخصا متورطا في التهريب ، كما سجلت عمليات مكافحة الإتجار بالمخدرات حجز **35** طنا من الكيف المعالج و **934** كغ من الكوكايين و **40** مليون قرص مهلوس ، مع توقيف **2354** تاجر مخدرات ، وتبرز هذه الأرقام حجم النشاط الأمني المبذول لمواجهة التهديدات الإرهابية والحد من انتشار الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن الإقليمي.

جدول رقم (04) يوضح مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة لشهر مارس 2026

الشهر	الاتجار بالمخدرات	مكافحة الارهاب	الجريمة المنظمة
مارس	**30.67قنطـار** كيف معالج **155** تاجر مخدرات **112** كغ كوكايين **6528541 مليون** أقراص مهلوسة	**02** إرهـابيين تم القضاء عليهم. **02** إرهابيين سـلما نفسيهما. **12** سلاح مسترجع **17** عنصـر دعم للجماعات الارهابية تم توقيفه.	**1572** أشـخاص موقوفون في إطار التهريب. **27** أسلحة نارية مسترجعة الوقود: **156761** لتر **386** مطارق ضغط **688** مولدات كهربائية **03** أجهزة كشف عن المعادن مركبات **140** مهاجرون غير شرعيين من جنسيات مختلفة **1748**.

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات من مجلة الجيش لشهر مارس 2026الرابط:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2026/avril/bilanMars2026ar.php

يعرض الجدول حصيلة عمليات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خلال شهر **مارس 2026** ، حيث سـجلت المصـالح المختصـة نتائج مهمة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية ، تمثلت في توقيف **02** إرهابيين و**02** إرهابيين سـلما نفسـيهما، مع حجز **27** سـلاحا ناريا مسـترجعا ، إضـافة إلى توقيف **17** عنصـر دعم للجماعات الإرهابية ، وفي مجال مكافحة الإتجار بالمخدرات تم حجز **30.67 قنطارا** من الكيف المعالج و **155** تاجر مخدرات و**112** كغ من الكوكايين و **6528541** قرصـا مهلوسـا ، كما شـملت مكافحة الجريمة المنظمة توقيف **1572** شـخصـا موقوفين في إطار التهريب ، و**156761** لترا من الوقود ، و**386** مطرقة ضـغط ، و**688** مولدا كهربائيا ، و**03** أجهزة كشـف عن المعادن ، و**140** مركبة ، إضـافة إلى توقيف **1748** مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة ، وتبرز هذه الحصيلة حجم المجهودات المبذولـة من طرف الأجهزة الأمنيـة في مواجهـة مختلف أشـكال التهديدات وتعزيز الأمن والاستقرار.

جدول رقم (05) يوضح الحصيلة العملياتية للجيش الشعبي الوطني لشهر أفريل 2026

الشهر	الاتجار بالمخدرات	مكافحة الارهاب	الجريمة المنظمة
أفريل	**26.41 قنطار** كيف معالج **173** تاجر مخدرات **55.75** كغ كوكايين **3451415**أقراص مهلوسة	**01** إرهابي تم القضاء عليهم. **01** إرهابي سلم نفسه. **37** عنصر دعم للجماعات الارهابية تم توقيفه.	**1890** أشخاص موقوفون في إطار التهريب. **27** أسلحة نارية مسترجعة الوقود: **246395** لتر **763** مطارق ضغط **1368** مولدات كهربائية مركبات **171** مركبة من مختلف الأصناف **39** أسلحة نارية مسترجعة مهاجرون غير شرعيين من جنسيات مختلفة **1723**.

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات من مجلة الجيش لشهر أفريل 2026الرابط:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2026/mai/bilanAvr2026ar.php

يبين الجدول حصيلة عمليات الجيش الوطني الشعبي خلال شهر **أفريل 2026** ، حيث سجلت وحدات مكافحة الإرهاب القضاء على إرهاب واحد **(01)** ، وتوقيف إرهابي آخر ، إضافة إلى توقيف **37** عنصر دعم للجماعات الإرهابية ، وفي مجال مكافحة المخدرات ، تم حجز **26.41** كلغ من الكيف المعالج و **55.75** كلغ من الكوكايين و **3.451.415** قرصا مهلوسا ، مع توقيف **173** تاجر مخدرات، وحجز **27** سلاحا ناريا و **246395** لترا من الوقود و **763** مركبة و **1368** مولدا كهربائيا ، إضافة إلى استرجاع **171** مركبة من مختلف الأصناف ، مع توقيف **1723** مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة ، وتبرز هذه الأرقام حجم الجهود المبذولة للحفاظ على الأمن ومواجهة مختلف أشكال الجريمة.

جدول رقم (06) الحصيلة العملياتية للجيش الشعبي الوطني خلال شهر ماي 2026

العملية	الأحداث	الحصيلة
مكافحة الارهاب	إرهابيون سلموا أنفسهم	**02**
	ضبط الأسلحة	**02**
	توقيف عناصر دعم للجماعات الارهابية	**06**
	توقيف تجار المخدرات	**84**
	حجز الكيف المعالج (كيلو غرام)	**948**
	حجز مادة الكوكايين (كيلو غرام)	**02**
	حجز أقراص مهلوسة	**1349.196**
حماية الحدود ومحاربة التهريب والجريمة المنظمة	توقيف أشخاص (في إطار التهريب والتنقيب غير الشرعي عن الذهب)	**608**
	حجز أسلحة نارية	**06**
	حجز مولدات كهربائية	**419**
	حجز مطارق ضغط	**295**
	حجز كميات الوقود (لتر)	**25070**
	حجز مركبات	**41**
	حجز مواد غذائية موجهة للتهريب (طن)	**63**
	حجز مادة التبغ (قنطار	**57**
محاربة الهجرة غير الشرعية	توقيف مهاجرين غير شرعيين على متن قوارب تقليدية الصنع	**176**
	توقيف مهاجرين من جنسيات مختلفة	**544**

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات من مجلة الجيش لشهر ماي 2026 الرابط:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2026/mai/lutte14052026ar.php

يبين الجدول حصيلة نشاطات المصالح الأمنية خلال شهر **ماي 2026** ، حيث سجلت جهودا معتبرة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وحماية الحدود ، ففي مجال مكافحة الإرهاب تم توقيف **84**

شـــخصـــا من تجار المخدرات ، وحجز **948** كيلو غراما من الكيف المعالج و **1349.196** غراما من الأقراص المهلوسة ، إضافة إلى ضبط أسلحة ومواد أخرى .

كما أسفرت عمليات مكافحة التهريب والجريمة المنظمة عن توقيف **608** شخص وحجز **25070** لترا من الوقود ، و **419** وحدة من المؤثرات العقلية ، و **295** مطرق ضـــغط ، و **41** مركبة ، وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تم توقيف **176** شخصا و **544** مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة ، مما يعكس فعالية الأجهزة الأمنية في مواجهة مختلف أشكال الجريمة وتعزيز الأمن.

وكخلاصـــة عامة يمكن القول أنه من خلال الجداول يتبين الحصـــيلة العملياتية والجهود الأمنية في مكافحة الجريمة المنظمة ، مكافحة الارهاب ومكافحة الاتجار بالمخدرا ت ، خلال **سنة 2025** و للخمس أشـــهر الأولى من **ســـنة 2026**، حيث يلاحظ حجم الأســـلحة والمخدرات التي دخلت التراب الوطني بالإضـــافة إلى عدد الارهابيين والأشـــخاص الذين يعملون في إطار التهريب والتنقيب غير الشـــرعي عن الذهب ، وكذا كميات الوقود والمواد الغذائية المدعمة ومادة التبغ الموجهة للتهريب وكذا عدد المهاجرين غير الشـــرعيين من جنســـيات مختلفة أو التهريب عن طريق القوارب ، و هذا من خلال إســـتراتيجية أمنية متكاملـة ومحكمـة ، ففي مجـال مكـافحـة الإرهـاب تعكس الاحصـــــائيات توقيف أجهزة الأمن يقظـة اســـتخباراتية مســـتمرة لتجفيف منابع الإرهاب ، بينما يبرز الحجم الضـــخم للمحجوزات من الكيف المعالج والأقراص المهلوسة جاهزية قصوى في التصدي لحرب استهداف ممنهجة تقودها شبكات تهريب المخدرات عبر الحدود ، وفي الجنوب الشـــاســـع تؤكد عمليات توقيف المنقبين عن الذهب وحجز العتاد والأســـلحة والوقود السـيطرة الميدانية المطلقة لحماية الثروات الوطنية والاقتصـاد من الاسـتنزاف ، مع إحباط وحدات الجيش وحراس الشواطئ الهجرة غير الشرعية ، وهو ما يثبت الاحترافية العالية للأجهزة الأمنية والعسكرية في مواجهة مختلف التحديات والتهديدات المتزامنة لحفظ أمن واســـتقرار الوطن ، من خلال تعزيز الرقابة على الحدود ، وزيادة عدد حراس الحدود ، وكذلك شراء المعدات التقنية والأسلحة الحديثة من أجل مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تشكلها الجماعات الاجرامية.

الجدول رقم (07) يمثل تطور كمية المخدرات المحجوزة من قبل مصالح المكافحة الجزائرية مابين 2023 -2024

الأنواع / السنوات		الكميات المحجوزة خلال سنة 2023	الكميات المحجوزة خلال سنة 2024
القنب	راتنج القنب	44536.099 كلغ	37781.157 كلغ
	حشيش القنب	25876.69 غ	6155.72 غ
	بذور القنب	2085.552 غ	602.72 غ
	نبات القنب	6746 نبتة	605 نبتة
الكوكايين		256393.139 غ	1054251.329 غ
الكراك		6.4 غ	-
الهيروين		3666.171 غ	1427.34 غ
الأفيون	خشخاش الأفيون	-	1.4 غ
	بذور الأفيون	461.66 غ	2.14 غ
	نبات الأفيون	427 نبتة	-
المؤثرات العقلية		27592922 قرص 204 قارورة	33493389 قرص 211 قارورة
LCD		-	2201

المصدر الحصيلة السنوية لعامي 2023 و 2024 من قبل احصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

متوفرة على الموقع : https://onlcdt.mjustice.gov.dz/ar

يتبين من خلال الجدول تطور كميات المخدرات المحجوزة والمؤثرات العقلية على الصـعيد الوطني من قبل مصـــالح المكافحة الثلاث (الدرك الوطني ، المديرية العامة للأمن الوطني والجمارك) بين ســـنتي **2023** و**2024** ، حيث نلاحظ انخفاضـا في بعض الأنواع وارتفاعا في أخرى ، فقد تراجعت كمية **راتنج القنب من 44536.099** كلغ سـنة **2023** إلى **37781.157 كلغ ســنة 2024** ، كما انخفضـت كميـة حشـــيش القنـب من **25876.69 غ** إلى **6155.72 غ ســـنـة 2024**، وبـذور القنـب من **2085.552 غ** إلى **602.72 غ** ، ونبات القنب من **6746** نبتة إلى **605** نبتة ، في المقابل ارتفعت

كمية الكوكايين بشـــكل كبير من **2586393.139** غ ســـنة 2023 إلى **1054251.329غ** ســـنة **2024** ، كما زادت كمية الهيروين من 3666.171 غ **ســـنة 2023إلى 1427.34**غ ســـنة **2024** رغم انخفاضها مقارنة ببعض الأنواع ، وسجل ظهور الأفيون **سنة 2024** بـــــ: 1.4 غ بعد غيابها **سنة 2023** كما ارتفعت المؤثرات العقلية من 27592922 قرصـا مهلوسـا و 204 قارورة سنة 2024 إلى **33493389** قرصـا مهلوسـا و**211** قارورة **سنة 2024**، وهذا يدل على تغير نشـاط شـبكات الاتجار بالمخدرات نحو بعض الأنواع خاصـــــة الكوكايين والمؤثرات العقلية ، و في المقابل يثبت كفاءة الأجهزة الأمنية في التصدي لمكافحة الجريمة المنظمة.

- **دور الجزائر في دعم عمليات السلام :**

إن المســاهمة في بناء الســلام عملية ضــرورية للجزائر من أجل التقليل من تداعيات الانفلات الأمني لدى دول الجوار في ليبيا ومالي على الخصــوص وبناء الســلام هو العمل على تجديد ودعم الهياكل التي من شـأنها تعزيز وتدعيم السـلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع مرة أخرى [1]، فبناء السـلام وصـنعه وتوطيده يساهم في التقليل من انتشار وتنامي العديد من التهديدات الأمنية الجديدة كالفقر ، اللاجئين ، الهجرة غير الشـــرعية ، الجريمة المنظمة ، الإرهاب ، الحروب ، الأوبئة ، تدهور البيئة ومختلف أشـــكال القتل والاضـطهاد ، فاسـتقرار الأوضـاع الأمنية لدى دول الجوار عامل أسـاسـي لضـمان أمن واسـتقرار الجزائر، لذا عليها تكثيف الجهود لتهدئة الأوضـاع وبناء السلام لضمان أمنها القومي ، وذلك بكل الوسائل المتاحة لديها.

- **التعاون الجزائري الأوربي:**

الجزائر تحافظ على علاقات متينة مع الاتحاد الأوربي ، حيث تســـعى لتعزيز التعاون الإســـتخباراتي لمكافحة الإرهاب ، والجريمة المنظمة والتهريب عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال سياستها الخارجية النشـطة ، تواصـل الجزائر تعزيز دورها في تعزيز منطقة السـاحل والصـحراء والمغرب العربي والشـرق الأوسط ، الرئيس تبون يتبنى سياسة الدبلوماسية الوقائية التي تهدف الى تجنب التصعيد وتعزيز الاستقرار من خلال التعاون الأمني المتعدد الأطراف الجزائر تســـعى إلى أن تكون شـــريكا رئيســـيا في مواجهة

[1] كمال حماد، **النزاعات الدولية : دراســة قانونية في علم النزاعات** ، كفرنبخ (لبنان) : الدار الوطنية للدراســات والنشــر والتوزيع ، 1998 ، ص 134.

التحديات الأمنية العالمية والإقليمية وتعزيز الاســـتقرار والســـلام في المنطقة ، مما يجعلها قوة مؤثرة في منظومة الأمن الإقليمي والدولي[1].

- **مجموعة الخمسة (G5) الساحل:**

مجموعة الدول الخمس في الســاحل وتدعى كذلك مســار نواكشــط ، تضــم كلا من موريتانيا ، مالي، النيجر، بوركينا فاســو ، تشــاد ، أنشــأت في **16 أفريل 2014** ، بالعاصــمة الموريتانية نواكشــط ، وهي عبارة عن إطار مؤسساتي تشمل مؤتمر قادة الدول، مجلس الوزراء ، أمانة عامة ، لجنة الدفاع والأمن ، واللجان الوطنية ، مأسســة هذه المبادرة يوحي بمدى طموحها ونية اســتمراريتها من خلال الوثيقة المنشــأة لهذه المجموعة ، أعلنت الدول الأعضاء أن للمجموعة أهدافا شاملة سياسية وتنموية وأمنية ، وقد سطرت بذلك مجموعة من الأهذاف ، ضمان التنمية والأمن في فضاء الدول الأعضاء ، توفير لإطار استراتيجي للتدخل الدائم لتحسين شروط الحياة الشعوب ، تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد [2].

الجزائر تدعم بشكل قوي **مجموعة الخمســة (G5) الســاحل**، وهي تحالف أمني يضــم كل من مالي ، النيجر تشــاد ، موريتانيا وبوركينا فاسو في عهد تبون ، أكدت الجزائر على ضــرورة دعم هذا التحالف في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والتهريب العابر للحدود إلى جانب العمل على تعزيز التنسيق الأمني بين الدول الأعضـــاء الجزائر تســـاهم في جهود مكافحة الجماعات المســـلحة التي تهدد أمن المنطقة من خلال تقديم الدعم ألاستخباراتي والتدريب العسكري للدول المعنية[3].

المطلب الثاني: تطوير الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة.

يهتم صناع القرار والقادة العسكريون في جميع الدول بمسألة تأمين الحدود ، نظرا لأهميتها في ضمان أمن الدولة ، واســتقرارها وديمومتها ، كما تعد الخط الدفاعي الأول ضــد مختلف التهديدات الأمنية ســواء التقليدية منها أو الجديدة ، وهي من المفاهيم الأساسية في الدراسات الأمنية والإستراتيجية لارتباطها بمدى قدرة الدولة على مواجهة التهديدات ، ووضــع استراتيجيات وسياسات أمنية شاملة لمواجهتها ، وذلك لعدم

---

[1] مقال " الجزائر و تعزيز الأمن الاقليمي "، **دزاير NES**، بتاريخ 13 نوفمبر 2024، متوفرة على الرابط: **https://dzayernews.dz.** ، تم الإطلاع بتاريخ : 05/20 /2026 على الساعة 13:00.

[2] سمير قط ، " انشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل : هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل " ، **مجلة العلوم الانسانية** – محمد خيضربسكرة ، المجلد 17 ، العدد 48 ، ديسمبر 2017 ، ص 633 – 647.

[3] مقال " الجزائر وتعزيز الأمن الاقليمي "، **مرجع سابق** .

إمكانية القضاء عليها بالوسائل العسكرية والمادية من جهة وصعوبة منعها من تجاوز الحدود من جهة أخرى[1].

وقد اتبعت الجزائر في حربها على أوكار الجريمة المنظمة استراتيجية شاملة بأبعاد قانونية، أمنية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية ، وعلى جميع المستويات الداخلية والاقليمية وحتى الدولية ، وذلك من منطلق اقتناع الجزائر بكون الحرب على الجريمة المنظمة في زمن العولمة ، مثلها مثل الحرب على الإرهاب تتطلب تكاثف الجهود الدولية وتنسيق السياسات والعمل على كل المحاور حتى يكتب لهذه الاستراتيجيات النجاح.

حيث تبنت استراتيجية مكافحة تتضمن إعداد تشكيلا أمنية خاصة ، على غرار قيادة الدرك الوطني التي إعتمدت على تشكيل أمني خاث بمكافحة كل ظاهرة على حدى، وتوزيع مكثف لوحدات حرس الحدود والفرق الاقليمية مدعمة بفرق الأمن والتدخل ، وفصائل الأبحاث التابعة للمجموعات الاقليمية[2].

1- تعزيز وتنمية القدرات العسكرية:

أما التحول الذي مس طبيعة التهديدات الأمنية ، وأصبح الأمن الجزائري والإستراتيجية الدفاعية مرهونين بالقوات المسلحة وقدرتها على العمل والردع [3].

لقد أصبح التركيز ليس فقط على تعداد الجيش والعتاد ، وإنما على نوعية القوات المسلحة ونوعية العتاد الذي تتعامل معه من خلال التركيز على احترافية الجيش وتحكمه في أحدث التقنيات القتالية والدفاعية والاستطلاعية كاللجوء للطائرات بدون طيار لمراقبة الحدود وامتلاك أجهزة الرؤية الليلية وتقوية الجهاز المعلوماتي ولاستخباراتي.

إن تطوير وتنمية قدرات حراس الحدود وتكييفهم مع الأساليب الجديدة التي تعتمد عليها التنظيمات الإجرامية ينمي من فاعلية أدائهم ، كما يجب منحهم التقنيات الجديدة في أداء عملهم ، وتلقينهم أساليب التواصل الجيدة مع ساكني المناطق الحدودية للحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإجرامية لمكافحتها.

---

[1] فريدة حموم، " مسألة تأمين الحدود الجزائرية : الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة " ، **ستراتيجيا مجلة الدفاع والاستشراف** ، العدد 14 ،2020.

[2] مؤسسة المنشورات العسكرية، " مكافحة الجريمة الاتجار بالمخدرات في العالم : تجند دولي لمواجهة تهريب السموم " ، **مجلة الجيش** ، العدد 612 ، جوان 2014 ، ص 53.

[3] نسيم بلهول ، " مركزثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي : نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جانفي 2017 ، ص 325 – 326.

لقد عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها البرية والبحرية بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية وتنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود ومن هذه الوحدات:

- **قيادة وحدات حراس الحدود GGF:** تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في **17 نوفمبر 1977** ، وتم إلحاقه بالدرك الوطني بموجب المرسوم **04- 91** المؤرخ في **08 جانفي 1991** ، ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي، من قيادة وحدات حراس الحدود وعلى المستوى المركزي ، من قيادة وحدات حراس الحدود وعلى المستوى الجهوي، قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية ومراكز حرس الحدود [1]، وتتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها.
- **المصلحة الوطنية لحراسة السواحل:** وهي مصلحة تابعة لقيادة القوات البحرية بوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال الطبيعي ، إذ حددت مهامها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم **01 – 17** الذي يتضمن مهام المصلحة الوطنية لحرس السواحل وتنظيمها المؤرخ في **02 جانفي 2017**.
- **مصالح شرطة الحدود** : لها دور هام في مراقبة الحدود متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود ، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة ، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى [2].
- **الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC:** والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة
- **الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية " OCLCIC " :** الذي أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية.

2- تنمية المناطق الحدودية :

التنمية مجموعة عمليات وليست حالة ، وهي آلية وأداة ، ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية مع تداخل مؤشراتها الأربعة وتكاملها ، والمتمثلة في : النمو الاقتصادي ، تحولات هيكلية تمس كل أوجه التخلف ،

---

[1] عمر الأخضر الدهيمي ، " دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر " ، المملكة العربية السعودية ، **جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**، فيفيري 2010، ص 17.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 18.

تحسن مستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية للأفراد ، وأخيرا تكريس نسق اجتماعي يهدف لتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة[1].

قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره **لعام 1992** ، تعريفا للتنمية المستدامة على أنها " المسار الذي من خلاله توضع السياسات الاقتصادية ، المالية ، التجارية والطاقوية ، الزراعية والصناعية بهدف إقامة تنمية تكون مستدامة اقتصاديا [2].

إن الهدف من التنمية المستدامة هو التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة المحافظة على البيئة لتلبية حاجيات كل الأجيال ، فهو تصور جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية ، ويهدف لتحسين نوعية الحياة ، لكن في إطار قدرة إستعاب الأنظمة البيئية [3].

ولأجل تنمية المناطق الحدودية لابد من ترقية السياحة خاصة الجبلية منها والصحراوية ، فالسياحة بكل أنواعها مورد مالي هام لاقتصاد الدول ، إن الاهتمام بالسياحة ينعكس بالإيجاب على المناطق الصحراوية ويساهم في تنميتها ، لأن السياحة الصحراوية تستدعي توفير المرافق والبني التحتية الضرورية لتطويرها كالطرق والمياه والكهرباء والغاز ، ومختلف وسائل الامتثال والفنادق وأماكن الإيواء وغيرها، كما تستدعي تشجيع الاستثمار في المناطق الصحراوية ، دون أن ننسى أنه يمكن لعائدات السياحة الصحراوية أن تستغل لتنمية المناطق الصحراوية.

تستطيع الدولة والسلطات المحلية للبلديات الحدودية العمل على مساعدة سكانها للعمل على استقرارهم ومنع نزوحهم نحو الشمال والمدن ، عن طريق زيادة الاستثمار والتمويل للتنمية المستدامة في الأقاليم الصحراوية ، وتوفير الاحتياجات القاعدية كالمدارس والمستوصفات ، ومساعدة مربي المواشي والإبل وتسهيل عملية الحصول على علف الحيوانات وتوسيع المناطق الرعوية التي تقلصت بفعل الدواعي الأمنية والأوضاع غير الآمنة على الحدود مع ليبيا ومالي.

---

[1] علي الخليفة الكواري، **مجتمعات على مفترق الطرق : تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية** ، ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 147 – 148.

[2] (PNUD), programme des nations unies pour le développent. **Rapport** mondial sur le développement humain 1992: pour une vision nouvelle du développement humain au niveau mondial .paris : Economica. 1992. P19.

[3] فريدة حموم، حقيقة التنمية المستدامة والحديث عن التنمية المستقلة ، **مجلة أبحاث قانونية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جيجل ، العدد 37، جوان 2006 ، ص 37 .

يشكل الفقر وتدني مستوى المعيشة وانعدام المساواة وغياب العدالة الاجتماعية وسلبية نتائج السياسات الاقتصادية المنتهجة ، تهديدات فعلية تمس باستقرار الدول وتدفع للعنف كخيار آخر للتعبير على السخط الاجتماعي وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد ، لذا من المهم الاهتمام بالتنمية المستدامة للمجالات الحدودية .

تتوفر المجالات الحدودية الجزائرية على موارد طبيعية جد مهمة ، فولاية الطارف تحوي حظيرة غابية محمية ، ولاية تبسة تتوفر على مناجم الفوسفات ، وولاية تمنراست فيها احتياطات الذهب واليورانيوم ، وولاية تندوف تتوفر على احتياطي مهم من الحديد ، وبعض هذه الموارد لا تزال غير مستغلة بما يمكن من دفع عجلة التنمية محليا وإقليميا [1].

- **المساعدة في إقامة وتجسيد التنمية لدى دول الجوار**

إن التقليل من الهجرة غير الشرعية والتهريب و الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة يستدعي المساهمة في إرساء تنمية إنسانية مستدامة في دول الجوار للدفع بالأفراد إلى الاستقرار في دولهم وممارسة أنشطة قانونية ، فالأمن بالمعنى الحديث يضمن أكثر بالتنمية مما يشمن بالسلاح ، لذا على الجزائر تطوير وتنويع شراكتها الاقتصادية مع جيرانها ، وتوسيع استثماراتها ، وتبادل الخبرات والتجارب .

وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره **لعام 1990** ، فالتنمية الإنسانية هي مسار يسمح بتوسيع الإمكانات الممنوحة للفرد : العيش في صحة جيدة ، التعليم ، وامتلاك الموارد التي تسمح له بمستوى معيشي لائق ، الحرية السياسية ، التمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات ، فهي تمكن الأفراد من القيام بالمهام[2]، وهو ما سيقلل من احتمال قيام تهديدات أمنية عديدة تمس بأمن دول الجوار وتنتقل إلى الجزائر.

إن دور التنمية الإنسانية المستدامة في مواجهة التهديدات الأمنية واحتوائها يظهر من خلال أهمية ترقية حقوق الانسان وتمتين الديمقراطية وتأكيدها على ضرورة تجسيد الحكم الراشد ، وبناء دولة القانون ، فلا يضمن الأمن بزيادة التسلح بقدر ما يتجسد من خلال إقامة نظام ديمقراطي فعلي .

---

[1] سليم براقدي، " الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر " ، **مجلة العلوم والتكنولوجيا** ، العدد 41 ، جوان 2015 ، ص 29.

[2] (**PNUD**), programme des nations unies pour le développent. **Rapport** mondial sur le développement humain 1992: pour une vision nouvelle du développement humain au niveau mondial .paris : Economica. 1992. P10

- **دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية**

قامت الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم سـواء كانت حكومات دول متقدمة أم نامية بالتكيف مع عنصر المعلومات والعولمة ، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال السنوات الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم مستندة إلى التكنولوجيا أمرا حتميا لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الالكترونية ، وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضـرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية ، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع (**نظام الج بي اسGPS)** وغيره ، تحديد الخطوط والمسـاحات الجوارية ، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسة والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها ، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشـكل مرن وأكثر احترافية ، وكل هذا يتم بناءا على ما يسـمى بالحدود الذكية وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجاريا ، وأنظمة الطائرات من دون طيار ، وأجهزة التصـوير الحراري ، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد ، التي تشـكل سـندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسـة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوصا التهريب منها [1].

المطلب الثالث: آفاق تعزيز التعاون الجزائري في بناء الأمن الإقليمي.

طرحت الجزائر مقاربة من منظور استراتيجي تتراوح بين الحل الدبلوماسي ، العسكري والاقتصادي :

1- المجال الدبلوماسي :

ان استكمال الجزائر للمسار السياسي الديمقراطي يعتبر التحدي الأساسي الذي يواجه أهداف المنظور في التعامل مع المشـاريع الأجنبية والتجربة الديمقراطية في الجزائر رغم النقائص التي تعاني منها، لكي تتفرغ للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من دول الجوار ، والدول الفاشلة والمشاريع الأجنبية التي لديها مصـالح متناقضـة مع مصـالح الجزائر في المنطقة ، كما أن اسـتكمال هذه التجربة بإمكانها أن تكون نموذجا لكل افريقيا وخاصـة أنه لايوجد أية دولة من الدول الفاعلة في المنطقة بإمكانها أن تلعب ورقة الديمقراطية كما هي موجودة لدى الجزائر.

[1] رضـا بوشـدرة وأمينة زرداني ، " هندسـة الحدود الجزائرية : من أجل اسـتراتيجية شـاملة في الفضـاء الأفرو مغاربي "، **مجلة مدارات سياسية** ، المجلد 4 ، العدد 3 ، جوان 2020 ، ص 106 – 130.

ولهذا فقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة **2012-2014**، وذلك نظرا لما شهدته وتشهده المنطقة العربية وكذا منطقة الساحل من تأزم في الوضع الأمني [1]، فمع بداية الثورات العربية (ليبيا خاصة) من جهة والانقلاب العسكري في مالي **مارس 2012**، وماكان لهما من تداعيات سلبية على الأمن الوطني الجزائري ، حيث نشطت وبصورة أكبر الجماعات المسلحة مستفيدة من الانفلات الأمني في ليبيا ، وما تبعه من دخول أسلحة حديثة إلى الإقليم ، كذلك فشل حكومة " أمادو توري " في مالي من مواجهة قوات الطوارق الذين انضموا إلى الجماعات الإسلامية ، التي بدأت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية ، والأخطر من ذلك هو تقربها من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي [2].

لذلك ترى الجزائر أن من شأن التدخل الأجنبي في المنطقة (مالي) سيزيد من زعزعة الاستقرار وتفجير الأوضاع الأمنية ، خاصة على الأمن الجزائري ، ولهذا الأمر ترفض الجزائر التدخل بصورة قاطعة ، ومن أجل ذلك سعت الجزائر للحيلولة دون التدخل من جهة، وكذلك الحد من المطالب الانفصالية التي تنادي بها بعض الجماعات في شمالي مالي من جهة أخرى ، حيث لتزال الجزائر متمسكة وتصر على تغليب الحلول السياسية الدبلوماسية لتجاوز الأزمة في باماكو ومشكلة شمال مالي ، مع إمكانية النظر في السبل الأخرى الكفيلة بتحجيم القاعدة في المنطقة ، عندما تسمح الظروف بذلك ، وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية تحركت ولازالت تتحرك في الفضاء الإفريقي وفقا للمعايير القانونية التالية [3]:

- توظف الجزائر دائما دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات ، وهو ما يعكسه تحركها في حالات الاستقرار والاستقرار مع دول الجوار؛
- تحبذ الجزائر لمواجهة التحديات أو المشاكل المطروحة التحرك جماعيا في إطار المجموعة الإفريقية، وهو برأيها الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

[1] عائشة بن محمد الأمين ،" أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية " **المجلة الثقافية الجزائرية** ، جانفي 2014 .

[2] أميرة محمد عبد الحليم ، " مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب " ، **مجلة ملف الارهاب الاستراتيجي** ، العدد 218 ، ص 20.

[3] قوي بوحنية ، الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل ، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012 ، ص 11.

2- المجال العسكري:

لإنجاح الجزائر استرتيجتها الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب ، حرصت على تعزيز واستكمال التعاون السياسي والدبلوماسي بالشق العسكري والأمني ، لهذا أدى إلى ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية تمثلت في المبادرات العسكرية في :

أ- إنشاء وحدة التنسيق والاتصال :

تطبيقا لتوصيات وزراء خارجية البلدان السبعة لكل من : الجزائر ،مالي ، موريتانيا ،النيجر ، بوركينافاسو ، ليبيا ، التشاد ، الذي انعقد يوم **16 مارس 2010**، أنشأت وحدة التنسيق والاتصال بالجزائر يوم **16 أفريل 2010**، ليتقرر اعتماد رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى ، ومن مهامها [1]:

- تزويد الآلية المشكلة من قبل رؤساء أركان الجيوش الدول المعنية ، التي تسمى لجنة الأركان العملياتية ومعالجة تبادل المعلومات الأمنية حول مختلف النشاطات الإرهابية[2]؛
- التخطيط ووضع إجراءات المراقبة لعمل مكافحة الإرهاب ، وخاصة تحسيس سكان البلدان الأعضاء حول أضرار التطرف.

ب- لجنة الأركان العملياتية المشتركة :

في سعي الجزائر لتفعيل التعاون العسكري بين دول الميدان (الجزائر ، مالي ، موريتانيا ، النيجر)، فقد تم عقد اجتماع بين الفترة **12 و13 أوت 2009** بولاية " تمنراست " [3]، تمخض عنه إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي نصبت رسميا خلال اجتماع تمنراست يوم **21 أفريل 2010** كثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة ، واتخذت من ولاية تمنراست مقرا لها ، وقد جاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي ولاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية للظاهرة الإرهابية ، وفي سياق ضبط نطاق تدخلاتها الميدانية وتحديد آليات عملها ، حددت اللجنة "

---

[1] مؤسسة المنشورات العسكرية" ماذا تعني وحدة التنسيق والاتصال " ، **مجلة الجيش** ، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه ،العدد 579 ،أكتوبر 2011 ، ص 18 – 19.

[2] مؤسسة المنشورات العسكرية " أنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة " ، **مجلة الجيش**، العدد 579 ، أكتوبر 2011 ، ص 18 – 19.

[3] مؤسسة المنشورات العسكرية ، " من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للإرهاب والجريمة المنظمة" ، **مجلة الجيش** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أكتوبر 2011 ، ص 20.

منظمة مشتركة للنشاط العملياتي " تمتد عبر شريط صحراوي على طول **1956كلم** ، وعمق **933 كلم** يغطي المناطق الحدودية المشتركة للدول الأربعة[1].

وقد اتخذت اللجنة من تمنراست مقرا لها ، وحددت مهامها في الآتي :

- القيام بعمليات البحث وتحديد تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها ، باستخدام القوات والوسائل المسخرة للجانب العملياتي؛
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة ذات الاهتمام المشترك؛
- التخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة مع سلطات البلدان، أين تجري عمليات محاربة الجماعات الإرهابية والإجرامي.

ويتم تطبيق هذه المهام من خلال هيكل حددت في أربع خلايا : الخلية العملياتية ، خلية الإشارة الخلية المكلفة بالوجستيك ، خلية الاستعلامات .

تهدف الجزائر من وراء هذه المجهودات العسكرية في الساحل ، إلى صد التدخل الأجنبي في المنطقة ، وهو ماعبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في زيارة رسمية إلى مالي في الفترة مابين **20 و22 نوفمبر 2011** قائلا :" .. بالفعل فقد أكدت فعالية إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب قدرتنا على التكفل الذاتي بانشغالاتنا الأمنية ، وإيجاد الحلول لها ، في إطار يسوده التعاون والتشاور الصريح والبناء ، دون أي تدخل أجنبي" [2].

لقد أعطت أحداث **11 سبتمبر 2001** مصداقية وثقة أكبر في المشاريع والمقترحات التي كانت تدعو إليها الجزائر وهو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليميا ، وبموجب هذه التجربة وإدراك الجزائر بأهمية التنمية في تحقيق الأمن كذلك إدراكا أن الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية الداعمة والمنتجة للإرهاب ، فقد دعت إلى تفعيل التنمية في الدول الإفريقية خصوصا دول الساحل ، واستغلت الجزائر كذلك ترأسها منظمة الوحدة الإفريقية ، حيث قامت بإعداد خطة تنموية في إفريقيا وفقا للمعطيات الجديدة والسائدة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا، إذ ركزت هذه المبادرة التنموية على تحديد

[1] مؤسسة المشورات العسكرية " أنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة " ، **مجلة الجيش**، العدد 579 ،أكتوبر 2011 ، ص 18 – 19.

[2] مؤسسة المنشورات العسكرية " من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للارهاب والجريمة المنظمة" ، **مجلة الجيش**، أكتوبر 2011 ، ص 2020.

القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات الإفريقية بصـفة مشـتركة ، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات ، والاتصالات وتعزيز الأمن فيما بينها .

كما بادر الرئيس السـنغالي عبد الله واد ، بمخطط عرف باسـم مخطط أوميفا ، والذي أعلن عنه خلال مؤتمر القمة الفرنســية – الإفريقية ، المنعقدة في " باوندي " **جانفي2001**، ركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب تحديثها من أجل خلق تنمية شاملة ومستدامة في القارة ، التي من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية خاصة التجارية منها ، وقد لاقت كلتا المبادرتين الترحيب من قبل القادة الأفارقة ، ما أدى إلى دمجها وإعادة صـياغتها في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد عرفت ب " مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نيباد ومن أهم أهدافها :

- إقامة شــروط التنمية المســتدامة ، من خلال التعاون والاندماج الإقليمي ، الســلم والأمن وكذا الديمقراطية والحكم الراشد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛
- تدعيم اقتصاد القارة هن طريف زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات ؛
- دفع عجلة التجارة في البلدان الافريقية ؛
- وقف تهميش إفريقيا في مسار العولمة وزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي بشكل ايجابي.

كما سعت الجزائر إلى مسح ديون القارة الإفريقية ، من خلال تمثيلها في مجموعة الثمانية ومساهمتها في إنشـاء صـحاري إفريقيا ، وفي مجال التنسـيق الأمني التي سـعت الجزائر إلى تجسـيده على السـاحة الإفريقية ، فقد توجت مســاعيها وباعتراف ودعم كل الدول الإفريقية بالدور الريادي للجزائر في مكافحة الإرهاب ، بإنشاء المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب.

وقد وردت فكرة إنشــاء هذا الأخير ضــمن خطة العمل لمنع ومكافحة الإرهاب ، التي تبناها الاجتماع الوزاري عالي المستوى والاتحاد الإفريقي المنعقد بالجزائر بين يومي **11 و14 سبتمبر 2002**.

كما تم أيضا اختيار العاصمة الجزائرية كمقر لهذا المركز ، وهو يضم خبراء عسكريين يقومون بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية وكيفية معالجتها ، وتم تدشــينه ســنة **2004** ، وذلك خلال الفترة الممتدة من **13 إلى 14 أكتوبر 2004** ، وقد تمخض عن الاجتماع إعلان يحدد عمل المركز ويحدد الإطار التنظيمي للمركز بوصـفه جزء من الهيكل التنظيمي لمفوضـية الاتحاد الإفريقي[1]، حيث يهدف هذا المركز إلى تنظيم ندوات وملتقيات مع دول ا القارة الإفريقية وخارجها كالاتحاد الأوربي ، من أجل تبادل

[1]Sconde **Réunion** inter gouvernemental de haut niveau sur la présentation et la lutte contre le terrorisme en Afrique , octobre 2004 /p 13- 14.

الخبرات والمعلومات حول الظاهرة الإرهابية ، ودعم القدرات وتحقيق تعاون إقليمي ودولي للحد منها، وما يسهل على الجزائر رصد الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي.

وبمقر المركز الإفريقي للدراســـات والبحث حول الإرهاب في الجزائر ، عقد الاتحاد الإفريقي اجتماع خبراء الدول الأعضـــاء في الاتحاد الإفريقي يومي **15 و16 ديســـمبر 2010**، لبحث مشـــروع قانون نموذجي افريقي في مجال مكافحة الإرهاب ، يهدف هذا القانون إلى ترقيد رد شامل ومنسق ومنسجم على المستوى الوطني والإقليمي للقارة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الفصـــل الثالث الذي تناول دور مكافحة الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الاقليمي بمنطقة الســاحل والصــحراء ، حيث يبرز أن هذه الظاهرة أصــبحت من أخطر التهديدات غير التقليدية التي تمس استقرار الدول وأمنها الاقتصـادي والسياسي والاجتماعي ، وقد عرض الفصـل أهم أنماط الجريمة المنظمة المنتشــرة في المنطقة ، مثل الاتجار بالمخدرات والبشــر ، وتهريب المهاجرين والأســلحة والمواد المدعمة مثل المواد الغذائية والبنزين ، موضـحا أن هذه الأنشـطة تسـتغل هشـاشـة الحدود وضـعف التنمية وانتشـار النزاعات المسـلحة، كما بين الفصـل العلاقة الوثيقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب ، إذ تتقاطع التنظيمات الاجرامية والإرهابية في وسـائل العمل والتمويل والتسـلح، مما أدى إلى ظهور تهديد أمني مركب يصــعب احتواؤه ، وتطرق كذلك إلى انعكاسـات هذه الجرائم على الأمن الاقليمي من خلال نشـر الفسـاد والعنف ، وإضـعاف مؤسسـات الدولة ، وتهديد الاقتصـاد والتنمية والاستقرار السياسـي والاجتماعي ، وقد تم التركيز على السـياسـة الأمنية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة مبرزا نقاط قوتها في تأمين الحدود، التنسـيق الاقليمي والدور الدبلوماسـي في تسـوية أزمات دول الجوار مثل مالي وليبيا ، وتبرز أهمية هذا الفصـل في ابراز دور التحديات كعامل ضـغط ومحرك أسـاسـي لتطوير هذه السـياسـات ، فشـسـاعة الرقعة الجغرافية وامتداد الحدود بالتزامن مع التهديدات الاقليمية والدولية المعقدة مثل تداعيات الحراك العربي ، الفشـــل الدولاتي في منطقة السـاحل الافريقي ، وتنامي تحالفات شـبكات التهريب والجماعات الارهابية ، فرضـت على الدولة الجزائرية الانتقال من المقاربات الأمنية التقليدية إلى اســتراتيجيات اســتباقية مرنة توازن بين الردع العســكري الميداني والدبلوماســية الوقائية لضــمان اســتجابة وطنية متكاملة تتكيف مع هذه البيئة المتغيرة ، كما اســتعرض دور الجزائر في دعم آليات التعاون الافريقي والدولي لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة من خلال الاتفاقيات الأمنية والمبادرات المشــتركة ، بما يعكس ســعيها إلى ترســيخ الاســتقرار والأمن في المنطقة.

الخاتمـــــة

الخاتمة

في ختام هذه الدراســة التي تناولت دور مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز الأمن الاقليمي من خلال تحليل السياسات الأمنية الجزائرية ، يتضح أن هذه الظاهرة أصبحت أخطر التهديدات غير التقليدية التي تواجه اسـتقرار الدول ، خاصــة في ظل التحولات الأمنية المتسـارعة التي يشـهدها النظام الدولي ، فقد أفرزت الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة ، كالاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وغسيل الأموال ، تحديات أمنية معقدة تجاوزت الحدود الوطنية ، مما يجعل من مواجهتها ضـرورة حتمية للحفاظ على الأمن والاسـتقرار الاقليميين ، لاسيما في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى التي تشهد هشاشة أمنية متزايدة.

سعت الجزائر الى تبني مقاربة أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد ارتكزت على تعزيز القدرات العسكرية والأمنية وتطوير الترســانة القانونية ، الى جانب توســيع مجالات التعاون الاقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، كما أظهرت النتائج أن الجهود الجزائرية ســاهمت بدرجة معتبرة في الحد من تنامي هذه الظاهرة وتعزيز الأمن الاقليمي من خلال تشــديد الرقابة على الحدود ، وتكثيف التنســيق بين مختلف الأجهزة الأمنية ، والانخراط في المبادارت الأمنية المشتركة.

ورغم هذه الجهود ، كشفت الدراسة أن فعالية السياسات الأمنية الجزائرية ماتزال تواجه جملة من التحديات أبرزها اتساع الحدود الجغرافية وصعوبة مراقبتها بشكل كامل ،إضافة إلى التطور المستمر لأساليب الشبكات الاجرامية ، وضــعف مسـتويات التنسـيق الأمني بين بعض دول الجوار ، فضــلا عن الظروف الاقتصــادية والاجتماعية الهشــة التي تسـتغلها التنظيمات الاجرامية لتوسـيع أنشـطتها ، وهو ما يؤكد أن المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي للقضــــاء على هذه الظاهرة ، بل تتطلب تبني مقاربات شــــاملة تدمج بين البعدين الأمني والتنموي.

من خلال دراسـتنا هذه قمنا بتحليل ومناقشـة دور الجزائر الإقليمي في مواجهة التهديدات الغير تقليدية في منطقة الساحل الإفريقي ، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج هي كالآتي:

1-النتائج:

- أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود أصــــبحت من أبرز التهديدات غير التقليدية التي تواجه الأمن الاقليمي ، خاصــــة في منطقة الســـاحل الافريقي والصـــحراء والصـــحراء الكبرى، نظرا لارتباطها بشــبكات معقدة تشــمل تهريب المخدرات ، الاتجار بالبشــر ، غســل الأموال ، والإرهاب ، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على استقرار الدول وسيادتها.

- كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسة التي مفادها أن مكافحة الجريمة العابرة للحدود تمثل ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الإقليمي ، وذلك من خلال تبني الجزائر لمقاربة أمنية شاملة جمعت بين الأبعاد العسكرية ، القانونية ، الاستخباراتية والتعاونية.
- وأظهرت الدراسة أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة في تطوير سياسلتها الأمنية عبر:
  - تعزيز الرقابة على الحدود
  - تحديث المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الارهاب
  - دعم التنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية
  - توسيع التعاون الاقليمي والدولي في المجال الأمني والاستخباراتي
  - كما كشفت الدراسة أن فعالية السياسات الأمنية الجزائرية لا تزال تواجه عدة تحديات أبرزها:
    - ✓ اتساع الحدود وصعوبة مراقبتها
    - ✓ التطور المستمر لأساليب الشبكات الاجرامية
    - ✓ ضعف التنسيق الأمني بين بعض دول الجوار
    - ✓ هشاشة الأوضاع الأمنية والتنموية في منطقة الساحل
  - وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن المقاربة الأمنية وحدها غير كافية للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، بل يجب أن تدعم بسياسات تنموية واقتصادية واجتماعية تقلل من بيئات الهشاشة والفر التي تستغلها التظيمات الاجرامية للتوسع والنشاط .

وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات يمكن طرحها في النقاط التالية:

2-<u>المقترحات:</u>

- ضرورة تعزيز التكامل بين السياسات الأمنية والسياسات التنموية خاصة في المناطق الحدودية من خلال دعم التنمية المحلية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أي تنمية الحدود ، مع تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الحدودية لحماية استغلال الشبكات الاجرامية لسكانها.
- كما تؤكد على أهمية تطوير آليات التعاون الاقليمي والدولي ، وتكثيف تبادل المعلومات الاستخباراتية .
- تحديث المنظومة التشريعية بما يتلائم مع طبيعة الجرائم المستحدثة .

- تحديث الوسائل التقنية المستخدمة في مراقبة الحدود الشاسعة تطوير آليات الاستباق القائمة على الاستخبارات الرقمية والأمن السيبيراني.
- تفعيل اتفاقيات تعاون ميدانية ومباشرة مع دول الجوار لتجاوز الخلافات السياسية وحماية الحدود المشتركة .
- ضرورة دمج البعد التنموي بالبحث الأمني ، لاسيما في المناطق الحدودية .
- تفعيل الحوكمة الأمنية من تطوير آليات الادارة الرشيدة للمؤسسات الأمنية والقانونية لمواجهة التهديدات الحديثة.
- تعزيز الحلول الاقليمية الداخلية أي التمسك بحل أزمات المنطقة (كالساحل) اقليميا بعيدا عن التدخلات العسكرية الأجنبية .

وفي الأخير يمكن القول أن نجاح الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز الأمن الاقليمي يبقى مرهونا بمدى قدرتها على تحقيق التنسيق الفعال بين مختلف الفاعلين الأمنيين ، وتطوير استراتيجيات استباقية قائمة على الحوكمة الأمنية عبر تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات الأمنية والقضائية وتطوير آليات الاستجابة الاستباقية للتهديدات الأمني ، والتعاون الاقليمي ، بما يضمن مواجهة التهديدات المعاصرة وتحقيق الاستقرار الاقليمي المنشود.

الملاحق

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة توضح دول منطقة الساحل	76
02	خريطة توضح الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: القاعدة وتنظيم الدولة يتقاسمان النفوذ وسط ضعف الحكومات	82
03	خريطة توضح الطريق العابر للصحراء باتجاه دول الساحل	97
04	خريطة توضح حدود دولة الجزائر مع دول الجوار	102
05	خريطة توضح أماكن تواجد الطوارق في منطقة الساحل	108

الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يبين الأدوار التي تلعبها الجزائر إقليميا	99
01	جدول يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لسنة 2025.	115
02	جدول يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لشهر جانفي 2026	116
03	جدول يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لشهر فيفري 2026.	117
04	جدول يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لشهر مارس 2026.	118
05	جدول يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لشهر أفريل 2026.	119
06	جدول يوضح الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لشهر ماي 2026.	120
07	جدول يمثل تطور كمية المخدرات المحجوزة من قبل مصالح المكافحة الجزائرية مابين سنتين 2023 و 2024.	122

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر :

أ. الوثائق الرسمية:

1. **الاتفاقية الدولية للمخدرات** لسنة **1961** والمعدلة ببروتوكول سنة **1972** على قائمة المواد المخدرة الطبيعية والاصطناعية ضمن جدولين الأول والثاني.
2. **تقرير الأمم المتحدة** لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (اتفاقية باليرمو) ، **2000**، المادة 03 .
3. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، **تقرير التقييم المشترك** : مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجزائر ، الجزائر ، ديسمبر 2011 .
4. **وثيقة الأمم المتحدة 2 / 88** في 18 أوت 1994 ، فيما يخص الكشف عملية – الثلج الأخضر – ... ثبت تورط وجود علاقات ورابط بين كارتل كالي CALI الكولومبية والمافيا الصقلية.

ب – القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 23 فيفيري 2011، يتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية ، **الجريدة الرسمية، العدد 12**، المؤرخة في 23 فيفيري 2011، المادة 2.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 09 – 143 ، يتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه، مؤرخ في 27 أفريل 2009 ، **الجريدة الرسمية ، العدد 26** ، بتاريخ 03 ماي 2009 ، المادة 5 الفقرة 1.
3. الجمهورية الجزارية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 16 – 249 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 2016 ، يتضمن انشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته وتنظيمها وسيرها ، **الجريدة الرسمية، العدد 57** ، بتاريخ 28 سبتمبر 2016 .
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 05 – 06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب ، **الجريدة الرسمية ، العدد 47** ، بتاريخ 19 جويلية 2006 .

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 05 أوت 2009 ، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها، **الجريدة الرسمية، العدد 47** ، بتاريخ 16 أوت 2009.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها، **الجريدة الرسمية ، العدد 47**، بتاريخ 16 أوت 2009 .

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 97 – 212 المؤرخ في 09 جوان 1997 يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانه ، **الجريدة الرسمية، العدد 41**، بتاريخ 15 جوان 1997 .

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي 183/04 المتضمن أحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي ، **الجريدة الرسمية ، العدد 41**، المؤرخ في 27 جوان 2004 .

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 417/03 المؤرخ في 2003/11/09 ، **الجريدة الرسمية ، العدد 69** ، المؤرخة في 2003/11/12.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 417/03 المؤرخ في 2003/11/09، يتضمن التصديق على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص بخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 15نوفمبر 2000، **الجريدة الرسمية، العدد 69**، الصادرة في 2003/11/12.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 95 / 41 المؤرخ في 01/28/ 1995، **الجريدة الرسمية، العدد 7**، المؤرخة في 1995/02/15.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 323/07 المؤرخ في 2007/10/23 يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون القضائي والإعلانات والانابات القضائية وتنفيذ الأحكام وتسليم بين الجمهورية الجزائرية ودولة الامارات العربية المتحدة الموقعة بالجزائر ودولة الامارات العربية المتحدة، **الجريدة الرسمية، العدد 67**، المؤرخة في 24 /2007/10.

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي 183/04 المتضمن أحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي ، **الجريدة الرسمية ، العدد 41،** المؤرخ في 27 جوان 2004 .

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 15- 261 مؤرخ في 07 أكتوبر 2015 ، يحدد تشكيلة وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها ، **الجريدة الرسمية ، العدد 53** ، بتاريخ 8 أكتوبر 2015.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04 /15 المتضمن قانون العقوبات المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 – 156، **الجريدة الرسمية، العدد 71**، 2004.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 26 – 287 المؤرخ في 26 أوت 2006، المحدد لتشكيلة اللجنة المحلية لمكافحة التهريب ومهامها، **الجريدة الرسمية، العدد 53،** 2006.

17. **المرسوم الرئاسي الفرنسي 08 /337** المؤرخ في **2008/04/18**.

قائمة المراجع:

الكتب :

1. أليسون، كيبلز أو أندرو كوتي، **التعاون الأمني الاقليمي في أوائل القرن 21 في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، (ترجمة حسن حسني و أخرون)، لبنان : مركز الوحدة العربية ، 2006
2. أيوب، مدحت، **الأمن القومي العربي**، مصر : مركز البحوث العربية، 2003 .
3. الباشا، فايزة يونس ، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية** ،الطبعة الأولى ، القاهرة مصر: النهضة العربية ،2000.
4. البريزات، جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية** ، الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
5. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
6. بوسقيعة، أحسن، **الوجيزفي القانون الجزائي الخاص**، ط 19، الجزائر : دار هومة ، 2021.
7. بيترفورستر، سجانم، غوهيل، ، **المنهج المرجعي لمكافحة الارهاب** ، كلية لندن للإقتصاد والعلوم السياسية ، لندن ، 2020 .

قائمة المصادر والمراجع

8. حامد، حامد سـيد محمد، **الاتجار في البشـر كجريمة منظمة عابرة للحدود**، القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية ،2013.
9. حسـانين، عطا الله امام، **الارهاب النيابي القانوني للجريمة**، الاسـكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2004 .
10. حماد، كمال ، **النزاعات الدولية : دراسـة قانونية في علم النزاعات** ، كفرنبخ (لبنان) : الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998 .
11. حوري، عمرمحي الدين، **الجريمة أسـبابها- مكافحتها**، دار الفكر المعاصـر للطباعة والنشـر والتوزيع ،2003.
12. داود ، خير الدين ، **الفسـاد كظاهرة عالمية وآليات ضـبطها**، في مركز دراسـات الوحدة العربية، الفسـاد والحكم الصـالح في البلاد العربية : بحوث ومناقشـات الندوة الفكرية التي تضـمنها المركز بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ط2 ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
13. الدهيمي ، عمر الأخضر ، **" دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر "** ، المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفيري 2010.
14. ربيع ، حامد ، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق_الأوسط** ، مصر : دار الموقف العربيين ، 1984.
15. ربيع العجيلي ، محمد صـالح ، **مثلث الرعب العالمي الإرهاب**، عمان : دار مجدلاوي للنشـر والتوزيع، 2014 .
16. سرور ، طارق ، **الجماعة الارهابية**، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2008 .
17. سـيد كامل ، شـريف ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010.
18. صـقر ، نبيل وعز الدين قمراوي ، **الجريمة المنظمة ، التهريب المخدرات وتبييض الأموال في_التشـريع الجزائري** ، الجزائر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2008.
19. العادلي، محمد صالح ، **الجريمة الدولية دراسة مقارنة** ، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2004 .
20. محمود، خليل أحمد ، **الجريمة المنظمة الارهاب وغسيل الأموال**، المكتب الجامعي الحديث ، 2008.
21. مصـباح ، عامر، **المنظورات الاسـتراتيجية في بناء الأمن**، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ،**2013**.

22. مطر ،عبد السميع وعصام عبد الفتاح ، **الجريمة الارهابية** ،الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005

23. نبيه ، نسرين عبد الحميد ، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ، الاسكندرية ، مصر : دار الفكر الجامعي ، 2006 .

24. يوسف، أحمد وآخرون ، **حال الأمة العربية 2009 – 2010 : النهضة أو السقوط** ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010 .

الرسائل الجامعية والأطروحات:

1. إبراهيم، سعاد ، " الجزائر والأمن الاقليمي " ، **رسالة ماجستير** في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية، 2008 .

2. أحمد ، حشاني ،" الأمن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات دبلوماسية ، 2014 – 2015 .

3. بشكيط ، خالد " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي " ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2012 .

4. بعطوش ، نور الدين ، " الجريمة المنظمة " ، **مذكرة قضاء الدفعة 16**، المدرسة العليا للقضاء ،2005 –2008.

5. بلحبيب ، عبد الحفيظ ،الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، **أطروحة دكتوراة** في الحقوق ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2021–2022 .

6. بن التواتي ، طارق وحمدي لبنى ، " سبل مكافحة الجريمة المنظمة من المنظور الدولي والوطني " ، **مذكرة ماستر** في القانون العام ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2021–2022.

7. بوبعاية ، محمد الأمين ، " الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها على المستويين الدولي والإقليمي"، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق .

8. بوبية ، نبيل ،"المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى "، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010 – 2011.

9. بوحفص ، فتح الله ، الجريمة المنظمة وتأثيرها على الأمن الوطني ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية والأمن ، 2013- 2014 .

10. بوسكين، سليم ، " التحولات الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010 - 2014 "، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 .

11. بوشقرة، جمال الدين ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الافريقي ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013.

12. بوشنوف، وداد ،" الجريمة العابرة للحدودوسبل مكافحتها اقليميا ودوليا – دراسة حالة الجزائر-" ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021 – 2022.

13. جلاب ، سارة ،سياسات مكافحة الارهاب دراسة مقارنةبين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي .

14. حمزة ، حسام ، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2011 .

15. حميدة ، بشرى بوسعيدة بريكي ، اشكالات الجرائم العابرة للحدود وسبل التعاون الدولي ، **مذكرة ماستر** في ، جامعة غرداية ، 2024- 2025.

16. دالع ، وهيبة ، " السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الافريقي 1999 – 2014 " ، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2013 – 2014 .

17. زروال ، إكرام وآية أونيس، " الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري " ، **مذكرة ماستر** في الحقوق، جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2024-2025.

18. زناتي، وفاء ، " الجريمة المنظمة عبر الوطنية و انعكاساتها عاى الأمن الإقتصادي الجزائري"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية ، جامعة باتنة **1** ، 2023 – 2024

19. سرير ، محمد ، " الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها"، **رسالة ماجستير**غير منشورة ، جامعة الجزائر، قسم القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، 2002 .

20. سـليخ ، أسـامة ، " الاسـتراتيجية العسـكرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللا تماثلية : دراسـة حالة الجزائر 2011 – 2018 " ، **أطروحة دكتوراه** ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، تخصص دراسات استراتيجية ، 2019.

21. شـاكر ، ظريف ، " البعد الأمني الجزائري في منطقة السـاحل والصـحراء الافريقية ، التحديات والرهانات ، **رسـالة ماجسـتير** في العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضـر باتنة ، كلية الحقوق ، 2010.

22. شـرقي ، عبد الغني ، " الاسـتراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب بين 1992 – 2007 " ، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009 .

23. العايب ، سليم ، " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي " ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010 – 2011.

24. عطية ، إدريس ، " مقاربة الجزائر في هندسـة الأمن الافريقي " ، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015

25. علالي ، أمينة ، الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الجرائم العالية ، **رسـالة ماجسـتير** في العلوم القانونية والإدارية ، جامعة خنشلة ، كلية العلوم القانونية و الادارية، 2009 – 2010.

26. علالي، حكيمة، البعد الأمني في السـياسـة الخارجية : نموذج الجزائر ، **رسـالة ماجسـتير** في العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية ، تخصـص : الديمقراطية والحكم الراشـد ، جامعة منتوري محمود قسـنطينة ، 2010 – 2011.

27. عمورة ، أعمر ، " التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي مقاربة جيو أمنية " ، **رسالة ماجستير** غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010 – 2011 .

28. غضـبان ، سـاعد ، " الـدور الإقليمـي للجزائـر فـي غـرب المتوسـط فـي ظـل تنـامي التهديـدات الأمنيـة الجديـدة " ، **أطروحـــة دكتـــوراه** فـــي العلـــوم السياســـية ، تخصـــص دراســـات اســـتراتيجية ، المدرســـة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2020 – 2021 ، ص 236– 237.

29. فريح، زينب ، دور العامل الإقتصـادي في التحولات الراهنة بالمنطقة المغاربية ، **رسـالة ماجسـتير** في الحقوق ، جامعة محمد خيضـر بسـكرة ، ، كلية الحقوق والعلوم السـياسـية ، قسـم العلوم السـياسـية ، 2013 .

30. قسايسية ، الياس ، "التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الاقليمية الراهنة –الارهاب والجريمة المنظمة " ، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015 .

31. كراوة ، مصطفى ، " ظاهرة الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي واستراتيجيات مواجهتها"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020 – 2021 .

32. معلاوي ، سعاد ، " التطورات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري : 2011 – 2016" ، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسسية ، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية ، تخصص : إدارة النزاعات الدولية ، 2017

33. مهدي ، مريم ، " الدبلوماسية ومكافحة الارهاب في الساحل الافريقي " ، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013 .

المجلات و الدوريات :

1. أحمد قاسم ، حسين ، " دور القوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الإتفاق السياسي " ، **الصخيرات** ، جانفي 2019 .
2. براقدي، سليم ، " الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر " ، **مجلة العلوم والتكنولوجيا** ، العدد 41 ، جوان 2015 .
3. بلحاج ، سليم ، " انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجية مواجهتها " ، **مجلة الأحياء** ، العدد 29 ، 2021 .
4. بن محمد الأمين ، عائشة ،" أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية " **المجلة الثقافية الجزائرية** ، جانفي 2014 .
5. بوحنية ، قوي ، " استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي "، **مجلة قراءات افريقية** ، 31 جانفي 2016 .
6. بوحنية ، قوي ،" الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012 .

7. بوحوش ،عمار وآخرون ، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية** ، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية ، 2019.

8. بورت، مارغريت وإليزابيث مكاون: القطاع العسكري في مناخ متغير، (ترجمة فادي حمودي)، **حولية التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، مركز دراسات الوحدة العربي – بيروت – 2003.

9. بوزداية ، جمال ،الساحل : البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي ، **مجلة المفكر** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

10. بوشدرة ، رضا وأمينة زرداني ، " هندسة الحدود الجزائرية : من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرو مغاربي " ، **مجلة مدارات سياسية** ، المجلد 4 ، العدد 3 ، جوان 2020 .

11. بوصلعة، ثورية ، السياسة الأمنية وأهميتها في مكافحة الجريمة ، **الأكاديمية للدراسات_الاجتماعية والإنسانية** ، العدد 18 ، 2017 .

12. بوكروح ، موح وآخرون، " تداعيات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري " ، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، المجلد 18 ، العدد 01 .

13. بومليك ، نوال ، " واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل " ، **قراءات افريقية** ، أكتوبر 2015 .

14. جارش ، عادل ، " تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري " ، **المركز الديمقراطي العربي** ، دون مكان النشر ، 23/ 04 / 2015 .

15. جريبي ، رضوان ، " لأجل تثمين التعاون الاقليمي "، **مجلة الجيش** ، العدد 574 ،2011

16. جعبوب، محمد ،" منطق الأمن الحدودي في الجزائر " ، **مجلة مدارات سياسية** ، المجلد 04 ، العدد 03 ،2020 .

17. الحربي ، سليمان عبد الله ، " مفهوم الأمن : مستوياته وصيغ تهديداته ، دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 19 ، 2008 .

18. حشاني، نورة ، المخدرات في ظل التشريع الجزائري ودور قطاع العدالة في محاربة هذه الآفة ، **نشرة القضاة** ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، العدد 54 ، 1998 .

19. حمودي ، محمد ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وآليات مواجهتها ، **مجلة البحوث والدراسات_القانونية**، العدد 2 ، 2019 .

20. حموم، فريدة ، " مسألة تأمين الحدود الجزائرية : الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة " ، **مجلة ستراتيجيا** ، العدد 16 السداسي الثاني 2020.

21. حموم، فريدة ، " مسألة تأمين الحدود الجزائرية : الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة " ، **ستراتيجيا مجلة الدفاع والاستشراف** ، العدد 14 ،2020 .

22. حموم، فريدة ، حقيقة التنمية المستدامة والحديث عن التنمية المستقلة ، **مجلة أبحاث قانونية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جيجل ، العدد 37، جوان 2006 .

23. خننو ، فاتح ، " الأزمة في ليبيا : الفاعلون والسيناريوهات المحتملة " ، **المجلة الجزارية للدراسات السياسية** ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2022.

24. عبد الرحمان ، غالم ، " التحديات الاقليمية وآثارها على الأمن الجزائري "، **مجلة السياسة_العالمية** ، العدد 02 ، ديسمبر 2020 .

25. عبد المنعم ، سعيد وقدري سعيد ، " ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط : وجهة نظر عربية " ، **السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 109 ، جويلية 2009 .

26. عربي بومدين و فوزية قاسي ، " المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الانسانية ، **المستقبل العربي**، المجلد 39 ، العدد 456 ، فيفري 2017 .

27. علوي ، مصطفى ،" الأمن الاقليمي بين الأمن القومي والأمن العالمي "، **المركز الدولي_للدراسات المستقبلية والإستراتيجية** ، العدد 4 ، 2005.

28. عمرو ، علي ، المبادرة الجديدة للتنمية الافريقية، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 149 ، 2002.

29. فراحتية ، بدر الدين ، الجريمة المنظمة ، " الجريمة المنظمة عبر الوطنية قراءة في أطر المكافحة " ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، المجلد 10، العدد 01 ، جوان 2025.

30. فليج ، غزلان و علاء الدين الأزهاري بن دهقان ، أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الافريقي ودور الجزائر في مكافحتها، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، العدد 2 ، 2020 .

31. فيلالي ، فاطيمة ، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المنظمة في التشريع الجزاري ، **مجلة الفكر القانوني والسياسي** ، المجلد 09 ، العدد 01 ،2025 .

32. قادة ، شهيدة ، " التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد :إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه "، دار حمد بن خليفة للنشر : **مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد** ، العدد 01 ، 2019 .

33. قادة بن عبد الله ، عائشة ، " السياسة الأمنية الجزائرية : إدارة الحدود أنموذجا " ،الجزائر : **حوليات جامعة الجزائر** ، المجلد 36، العدد 3 ، 2022/09/28 .

34. قارة، وليد ،الإجرام المنظم الدولي ، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 09 ،2013.

35. قط ، سمير ، " انشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل : هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل ؟ " ، **مجلة العلوم الانسانية** – محمد خيضر بسكرة ، المجلد 17 ، العدد 48 ، ديسمبر 2017 .

36. قيشاح، نبيلة ، الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا ، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** ، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2017 .

37. كلاع ، شريفة ، " الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الافريقية" ، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** ، جامعة الجزائر 3 ، المجلد 3،العدد 13 ، 20 جوان 2017 .

38. الكواري ، علي الخليفة ، **مجتمعات على مفترق الطرق : تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية** ، ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .

39. لبال ، نصر الدين ، " المقاربة الاقليمية الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي " ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، جانفي 2017 .

40. محمد عبد الحليم، أميرة ،" مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب "، **مجلة ملف الارهاب الاستراتيجي** ، العدد 218 .

41. مختار، شلبي ، **الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

42. مروك ، نصر الدين، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق ، **مجلة الصراط** ، المجلد 2 ، العدد 2 ، سبتمبر 2000.

43. ملاخر ، ولفرا، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، **مركز مالكوم كير –كارنيغي للشرق الأوسط** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2012 .

44. مؤسسة المشورات العسكرية " أنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة " ، **مجلة الجيش** ، العدد 579 ،أكتوبر 2011 .

45. مؤسسة المنشورات العسكرية " من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للإرهاب والجريمة المنظمة" ، **مجلة الجيش** ، أكتوبر 2011 .

46. مؤسسة المنشورات العسكرية " أنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة " ، **مجلة الجيش** ، العدد 579 ،أكتوبر 2011 .

47. مؤسسة المنشورات العسكرية ، " من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للإرهاب والجريمة المنظمة" ، **مجلة الجيش** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أكتوبر 2011 .

48. مؤسسة المنشورات العسكرية" ماذا تعني وحدة التنسيق والاتصال " ، **مجلة الجيش** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه ،العدد 579 ،أكتوبر 2011.

49. مؤسسة المنشورات العسكرية، " مكافحة الجريمة الاتجار بالمخدرات في العالم : تجند دولي لمواجهة تهريب السموم " ، **مجلة الجيش** ، العدد 612 ، جوان 2014 .

50. نسيم بلهول، " مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي : نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جانفي 2017 .

51. الوحيشي ، محمد وعلي مصباح، " دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة " ، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية** ، جانفي 2017 ، المجلد 03 ، العدد 01 .

الجرائد و الصحف :

1. برقوق ، محند . " التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي" ، **جريدة الشعب، العدد** 4466 ،10 جانفي 2008.

المداخلات والملتقيات :

1. حمدوش ، رياض ،" تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية " ، **مداخلة في الملتقى الدولي** ، " الجزائر والأمن في المتوسط " واقع وأفاق ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب والدراسات الإستراتيجية الجزائر ، 29 – 30 أفريل 2008 .

قائمة المصادر والمراجع

التقارير:

1. محمد هناد، الاصـلاحات السـياسـية المعلنة مؤخرا في الجزائر، **تقرير المؤتمر** نظرة نقدية في ثورات في عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ، جنوب افريقيا : معهد الدراسات الأمنية ، 2011 .

المواقع الالكترونية:

1. حسام حريشان ، 500 جريمة الكترونية في 2015 ، يومية الخبر اليومية ، 12 جانفي 2016 ، ص 5 ، متوفر على الرابط التالي : **https://www.elkhabar.com**.
2. المديرية العامة للأمن الوطني ، المصلحة الجهوية لمكافحة المخدرات ، (تم الدخول بتاريخ : 03 /08 /2020 ، متوفر على الموقع التالي : **http://www.police .dz/**.
3. مقال " الجزائر و تعزيز الأمن الاقليمي " ، دزاير NES، بتاريخ 13 نوفمبر 2024، **الرابط: https://dzayernews.dz**.
4. الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، " إنشاء مركز القيادة والسيطرة للأمن الوطني " ، تم الدخول بتاريخ : 06 /08 / 2020 ، متوفر على الرابط :**https://www.dgsn.dz/e-**.
5. الموقع الرسـمي للشـرطة الجزائرية، إنشـاء مركز القيادة والسـيطرة للأمن الوطني ، تم الدخول بتاريخ : **06 /08/ 2020** ، متوفر على الرابط :**https://www.dgsn.dz/e-**.
6. الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، حصيلة المصلحة المركزية للجريمة الإلكترونية ، (تم الذخول بتاريخ 06 /08 /2020) ، متوفر على الرابط التالي:**https://www.algeriepolice.dz**

1-المراجع باللغة الفرنسية:

1- Livres :

1. Reifed, Helmut, **" gouvernance sécuritaire etétat de droit " ,** Maroc : Konrad-Adenauer- Stifting, 2013 .

2-Articles de revues et de periodique :

1. Retaillé Denis et Walther Olivier,"Guerre au Sahara – Sahel :la reconversion des savoirs nomades ", **l'information géographique**, volume 75.

3-Rapports/Reports :

1. Bugnicourt, Jacques, les priorités de la coopération pour l'Afrique subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de
2. L'Afrique (NEPAD), **Rapport** (Paris : Haut conseil de la coopération Internationale, République française, Avril 2002.
3. Djebbi, Siham**, Rapport les complexes conflictuels régionaux**, France : IRSEM N, mai 2010.
4. Plangolet, Henry et Francois Lanche, **Rapport : la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, Paris : les députes à l'Assemblée nationale française, 2012.
5. (PNUD), programme des nations unies pour le développent. **Rapport** mondial sur le développement humain 1992 : pour une vision nouvelle du développement humain au niveau mondial. Paris : Economica. 1992.
6. (PNUD), programme des nations unies pour le développent. **Rapport** mondial sur le développement humain 1992 : pour une vision nouvelle du développement humain au niveau mondial. Paris : Economica. 1992.

4-Conférences et Réunions :

1. **« Conférence des ministères africains des finances, de la planification et du développement économique** », Johannesburg, Afrique du Sud, 16 – 21 octobre 2002.
2. Seconde **Réunion** inter gouvernemental de haut niveau sur la présentation et la lutte contre le terrorisme en Afrique, octobre 2004.

1- المراجع باللغة الانجليزية:

1-Books :

1. Buzzan, Barry, **people. states and Fear**,' ' London: Wheatsheaf books, 1982.
2. Clarke, Richard A. and Robert K, Robert **Knack, Cyber War: the next threat to national security and what to do about it**, U.S. A: Harper Collins, 2010.

2- journals and peer-reviewed journals:

1. Elk karhman Mlk**,'' security governance and networks: new theoretical perspectives in translantic security :''Cambridge** review of international affairs, vol 18, April 2005.

3- Report :

1. Hoffman, Frank G, "conflict in the 21 Century: the rise of hybrid wars, potomas institute for policy studies», Virginia: December 2007.
2. Tor – Gunner Vagen and Thomas Gumbricht, Sahel Atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, Kenya: word **agroforestry centre ICRA.**
3. Vagen, Tor – Gunner and Thomas Gumbricht, Sahel Atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, Kenya: **word agroforestry centre ICRAF**.

2- Websites :

1. Evans, Gareth," Human Security and society «, United Nation University, consulté le 6 mars 2004: **http:// www.unu.edu /unuprss/planet.planet.htm**.
2. Sabaratnam, Meera, security governance 100 years: London ,18/02/2019, source: **http://www.soas .ac.uk/staff /86523. ph.**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وإهداء.

ملخص الدراسة.

مقدمة: .....08.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجريمة المنظمة والأمن الإقليمي.....27.

تمهيد.....27.

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة العابرة للحدود .....27.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود.....28.

أولا: التعريف اللغوي .....28.

ثانيا: التعريف الإصطلاحي.....28.

ثالثا: التعريف الفقهي للجريمة المنظمة..... 28.

رابعا: التعريف القانوني .....30.

خامسا: التعريف الإجرائي .....32.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع الجريمة المنظمة..... 32-35.

- أولا: خصائص الجريمة المنظمة.....32.
- ثانيا: أنواع الجريمة المنظمة: .....35.

1- النشاطات الأساسية للجريمة المنظمة .....35.

2- النشاطات المساعدة لتحقيق الغرض من الجريمة المنظمة.....38.

المطلب الثالث: أسباب انتشار الجريمة المنظمة.....39.

- أولا: أسباب سياسية .....39.
- ثانيا: أسباب إقتصادية.....41.
- ثالثا: أسباب إجتماعية .....42.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي والتهديدات غير التقليدية.....42.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي.....43.

المطلب الثاني: مفهومالتهديدات غير التقليدية.....45.

- مفهوم التهديد.....46.
- تعريف التهديدات غير التقليدية.....47.

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: العلاقة بين الجريمة المنظمة والأمن الإقليمي.....48.

خلاصة الفصل الأول.....50.

الفصل الثاني: السياسات الأمنية في الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة.....52.

تمهيد.....52.

المبحث الأول: الإطار القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة.....53.

المطلب الأول: التشريعات الوطنية الجزائرية لمكافحة الإجرام المنظم.....53.

– أولا: من خلال التعاون الدولي.....54.

– ثانيا: من خلال التشريعات الوطنية.....55.

1– التدابير الوقائية.....55.

2–التدابير العلاجية.....55.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية في إطار محاربة الجريمة المنظمة.....56.

– أولا: الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر وإيطاليا في إطار مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم والإتجار غير المشروع بالمخدرات .....56.

– ثانيا: الإتفاقية الثنائية الجزائرية الفرنسية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود.....57.

– ثالثا: الإتفاقية الثنائية الجزائرية الإسبانية للتعاون القضائي في المجال الجنائي لمحاربة الجريمة المنظمة وجريمة تبييض الأموال والإرهاب.....58.

المطلب الثاني: تقييم الإطار القانوني.....58.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي في مكافحة الجريمة المنظمة.....59.

المطلب الأول: الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الجريمة المنظمة.....60.

– أولا: الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الجريمة المنظمة.....60.

– ثانيا: دور الأجهزة الأمنية العسكرية في مكافحة الجريمة المنظمة.....62.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأمنية المعتمدة من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية.....65.

1– الآليات القانونية.....66.

2– الآليات المؤسسية لمكافحة الجريمة المنظمة.....67.

خلاصة الفصل الثاني.....72.

الفصل الثالث: دور مكافحة الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الإقليمي.....74.

فهرس المحتويات

تمهيد.....74.

المبحث الأول: واقع الجريمة المنظمة في تعزيز الأمن الإقليمي.....75.

المطلب الأول: أنماط الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى.....76.

- الاتجار غير المشروع بالمخدرات.....77.
- الإتجار بالبشر .....78.
- تهريب المهاجرين.....79.
- تهريب الأسلحة وتجارة الأسلحة .....79.
- تهريب المواد الغذائية، السجائر والبنزين.....80.

المطلب الثاني: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.....80.

- من حيث أوجه الشبه .....81.
- من حيث أوجه الإختلاف.....81.

المطلب الثالث: انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الإقليمي.....83.

المبحث الثاني: تقييم فعالية السياسات الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة.....85.

المطلب الأول: نقاط القوة في السياسات الأمنية في مكافحة الجريمة المنظمة.....85.

المطلب الثاني: نقاط الضعف والتحديات لمكافحة الجريمة المنظمة.....86.

المطلب الثالث: دور الجزائر في التعاون الإقليمي (الآليات والمبادرات) .....87.

- أولا: التنسيق والتعاون الأمني والإقليمي .....87.
- ثانيا: الآليات الدبلوماسية والسياسية لحل مشكلات الساحل والصحراء الكبرى.....88.
- ثالثا: الآليات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية.....93.
- رابعا: دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية.....98.

المبحث الثالث: التحديات وآفاق بناء المؤسسات الأمنية الجزائرية في المكافحة.....100.

المطلب الأول: التحديات الجغرافية.....100.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية الإقليمية والدولية.....102.

أولا: التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي.....102.

1. التحديات الإقتصادية .....102.
2. انتشار الجماعات الإرهابية .....103.

فهرس المحتويات

3. الجريمة المنظمة .....104.

ثانيا: تحدي الحراك العربي.....104.

ثالثا: تردي الأوضاع الأمنية والفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي.....106.

المبحث الرابع:آفاق تطوير السياسات الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة(الأمن الحدودي) .....113.

المطلب الأول: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.....113.

- في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة.....113.
- في مجال محاربة الإرهاب.....114.
- دور الجزائر في دعم عمليات السلام .....123.
- التعاون الجزائري الأوربي.....123.
- مجموعة الخمسة (G5) الساحل .....124.

المطلب الثاني: تطوير الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية في المكافحة.....124.

1- تعزيز وتنمية القدرات العسكرية.....125.

2- تنمية المناطق الحدودية.....126.

المطلب الثالث: آفاق تعزيز التعاون الجزائري في بناء الأمن الإقليمي.....129.

1- المجال الدبلوماسي .....129.

2- المجال العسكري.....131.

خلاصة الفصل الثالث.....135.

الخاتمة.....137.

قائمة الخرائط.....141.

قائمة الأشكال والجداول.....142.

قائمة المصادر والمراجع.....144.

فهرس المحتويات.....160.